
سياسة إيران
تجاه دول الجوار
د/ ضاري سرحان الحمداني
العربي للنشر والتوزيع

سياسة إيران تجاه دول الجوار

ضاري سرحان الحمداني



الكتاب: سياسة ايران تجاة دول الجوار

المؤلف: ضارى سرحان الحمدانى

الطبعة الأولى : 2012

رقم الإيداع: 14255/2011

الترقيم الدولي: 978-977-319-139-6

الغلاف: حاتم عرفة

بطاقة فهرسة

الحمدانى، ضارى سرحان.

سياسة ايران تجاة دول الجوار / ضارى سرحان الحمدانى .-ط1.- القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، 2011 - ص؛ سم.

تدمك 9789773191396

1 - ايران – العلاقات الخارجية

أ - العنوان 327,55

المقدمة

يمكن عد مرحلة التسعينات، مرحلة المتغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام الدولي. ومن أهم هذه المتغيرات على الأطلاق أنهيار العالم الأشتراكي والاتحاد السوفيتي عام 1991، وبروز نجم الأتحاد الأوربي على الساحة الدولية، والذي أصبح يشكل قوة سياسية وأقتصادية عالمية منافسة للقوى الكبرى. ولكن الأنهيار السوفيتي أدى الى تغيير كبير في بنية النظام الدولي.

فبعد أن كان النظام قائم على الثنائية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. أصبح النظام أحادي القطبية من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه. ونتيجة هذا التغيير في النظام الدولي، تخلصت بعض الدول من سيطرة القوى الكبرى، والمثال على ذلك الجمهوريات التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي، والتي أصبحت بعد الانهيار السوفيتي، جمهوريات مستقلة.

وكذلك أدى هذا التغيير الى منح بعض الدول حرية الحركة مثل تركيا ودول جنوب آسيا. وكان لهذا التغيير أثر كبير على سياسة إيران الإقليمية، التي اتجهت غرباً وشمالاً. والتي كانت في الماضي تركز وبشكل رئيس على منطقة الخليج العربي. هذا التغيير الحاصل في النظام الدولي حصلت معه تطورات مهمة، كان لها انعكاس واضح على العلاقات الدولية.

وبالتالي فأن هذا التغيير كان له تأثير كبير على القوى الأقليمية. لأنه أصبح لزاماً عليها أعادة وضع سياسة ملائمة مع الواقع الجديد. بالأضافة الى المتغيرات التي طرأت على المستوى الداخلي لكل دولة، وكذلك على المستوى الأقليمي. والتي كان لها أثر كبير على سياسات الدول ومنها إيران التي تأثرت بهذه المتغيرات وعلى الأصعدة كافة.

فإيران لديها إمكانيات وقدرات متنوعة، تستطيع من خلالها ممارسة دور إقليمي، وكذلك الدخول في تنظيمات إقليمية، لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية التي تطمح اليها. والتي تزيد من مكانتها الإقليمية والدولية. وبالنظر لأهمية إيران في السياسة الدولية فقد أرتأينا دراسة سياستها الإقليمية التي تأثرت بهذه المتغيرات . بالإضافة الى عامل القرب الجغرافي الذي يربط إيران بالأقطار العربية. اذ بات من الضروري في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية والعراق، دراسة التوجهات السياسية للدول المجاورة، وكانت إيران محل الدراسة.

فضلاً عن الإقليم الذي تقع فيه إيران. والذي يمكن أن نطلق عليه صفة عدم الاستقرار السياسي. فأيران تحيط بها دول عدة. فكان من الضروري دراسة سياستها الأقليمية تجاه هذه الدول. نظراً للأهمية التي تتمتع بها في محيطها الإقليمي. وبات من المعروف أن سياسة أي دولة تؤدي الى انعكاسات على الدول المجاورة. لذلك حاولنا معرفة انعكاسات سياسة إيران الإقليمية على الوطن العربي.

ولذا فأن دراسة سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العزبي (1990 ـ 2000) تحتل أهمية كبيرة في الحقل السياسي،اذ لا يمكن إغفال أهمية إيران في التفاعلات الإقليمية والدولية.

وتكمن أهمية الدراسة في اختيارنا لدولة مثل ايران، والتي تعد من دول الجوار الجغرافي المهمة للوطن العربي، وقد شكل جوارها عبر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر الكثير من الإشكاليات مع الأقطار العربية المجاورة لها ولاسيما قطرنا العزيز العراق. وان ما يعزز من أهمية الدراسة هو ان المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي في مرحلة التسعينات من القرن السابق ادت الى دعم مكانة إيران الإقليمية، ولاسيما سياستها تجاه الأقطار العربية المجاورة.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان هناك سمة ثابته في سياسة ايران الاقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي وحتى وقتنا الحاضر، وهذه السمة هي ان ايران تحاول ان يكون لها دور إقليمي مميز. وان تعطي لنفسها مكانة الزعامة على دول الإقليم. وبخاصة منطقة الخليج العربي حيث تجد ايران ان دوراً إقليمياً مميزاً ومكانة إقليمية تتبوأ من خلالها مركز الصدارة، هو الذي يحقق أهدافها ومصالحها وهذا الأمر جعل مصالحها وأهدافها تتعارض مع مصالح واهداف الدول المجاورة وبخاصة العربية، مما دفعها الى اتباع سياسة معادية ومؤذنية تجاه هذه الدول وبخاصة العربية.في ضوء هذه الفرضية تحاول الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات الاتية: ماهي المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية؟ ماهي...إمكانياتها وقدراتها؟ ماهي التنظيمات الإقليمية التي تحاول من خلالها اداء دور إقليمي مميز؟ كيف تتعامل إيران مع قضايا دول الجوار الجغرافي؟ ماهي انعكاسات سياسة إيران الإقليمية على الوطن العربي؟

وعلى الرغم من تعدد المناهج التي يمكن الانطلاق منها لدراسة هذا الموضوع الا ان الدراسة ركزت بشكل رئيس على المنهج الإقليمي، والذي من خلاله تم وصف سياسة إيران الإقليمية وتحليلها ضمن الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية. وهي جنوب آسيا حيث (باكستان وأفغانستان) وغربي آسيا حيث (تركيا) بالإضافة الى (منطقة الخليج العربي والعراق) وشمال غرب آسيا حيث الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وكذلك تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي التاريخي الى جانب ذلك تمت الاستفادة من منهج التحليل النظمي من خلال دراسة المؤسسات الحاكمة في النظام السياسي الإيراني. وعملية التفاعل الحاصلة بين هذه المؤسسات. وبذلك نستطيع القول ان المنهج المتبع في هذه الدراسة يقوم على أساس الجمع بين عدة مناهج وهو ما يطلق عليه بالمنهج التكاملي.

وقد اشتملت الدراسة على خاتمة جاء فيها تلخيص الموضوع وتأكيد فرضيته. وفي النهاية اود الاشارة الى ان هناك صعوبات واجهت الدراسة ومن أهمها قلة

المراجع التي تبحث الموضوع بشكل مباشر، وعدم توفر المصادر الحديثة والمعاصرة. وعلى الرغم من ذلك اتمنى ان يكون عملي هذا قد قدم خدمة يسيرة لقطري العزيز العراق والامة العربية، للتعرف ولو بشكل يسير جدا على سياسة إيران الإقليمية والتي هي احدى دول الجوار الجغرافي للعراق وللاقطار العربية. وحسبي في ذلك كله اني بذلت كل ما بوسعي، فان اصبت في عملي هذا فحسنتين وان أخطأت فحسنة واحدة ولا أدعي كمالا فيما قدمت فالكمال لله وحده.

ضاري

الفصل الاول

المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الأقليمية

مدخل

ان سياسة أي دولة في العالم تتأثر وتوثر بالمتغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي ويكون هذا التأثير سلباً او إيجاباً. فخلال عقد التسعينات من القرن السابق حدثت متغيرات كان لها كبير الاثر على جميع دول العالم.

فعلى المستوى الداخلي حدثت متغيرات في اغلب دول العالم، وبالتالي أثرت على سياسات الدول. اما على الصعيد الإقليمي، فقد برز التحالف "الإسرائيلي" التركي، وبدعم أمريكي، وكان لهذا التحالف تأثير كبير على دول منطقة الشرق الأوسط. اما على المستوى الدولي فان المتغيرات هي (الوحدة الألمانية 1989، انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، ومن ثم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، واخيراً بروز الاتحاد الاوربي كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان).

ولهذا فان ايران كبقية دول العالم وكدولة كانت قد تأثرت بهذه المتغيرات. وهذا ماسوف نتطرق اليه في الفصل الاول الذي نتناول فيه المتغيرات المؤثرة في سياسة ايران الإقليمية، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية، والتي تناولنا فيها:

المطلب الأول: المؤسسة الدينية.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية، والتي تناولنا فيها:

المطلب الأول: المتغير"الإسرائيلي".

المطلب الثاني: المتغير التركي.

المطلب الثالث: المتغير الإسلامي (الدول الإسلامية).

المبحث الثالث: المتغيرات الدولية، والتي تناولنا فيها:

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي عام1991.

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية.

المطلب الثالث: الاتحاد الأوربي.

المبحث الأول

المتغيرات الداخلية

المطلب الأول: المؤسسة الدينية

تعد المؤسسة الدينية السلطة المهيمنة على جميع المؤسسات الاخرى. الا ان اهم المؤسسات التي ساهمت المؤسسة الدينية بإنشائها وعدت أدواتها في العمل السياسي، هي الحزب الجمهوري الاسلامي، حرس الثورة، مجلس الشورى الإسلامي[1].

ويعود ظهور المؤسسة الدينية الى القرن السادس عشر، فالمؤسسة الدينية لم تكن في البداية سوى أداة بيد حكام الأسرة الصفوية استخدموها لتحقيق أهدافهم ومصالحهم[2].

ان المؤسسة الدينية في ايران تتألف من الفقيه وهو يكون على راس المؤسسة، وايات الله العظمى والمجتهدين الذين يأتون بعد الفقيه بالمرتبة الدينية، بالإضافة الى شبكة الجوامع وأئمتها وأمام الجمعة [3].

لقد جاء في ديباجة الدستور ألا يراني الجديد، تأكيد مسالة ولاية الفقيه كأعلى سلطة سياسية ودينية في إيران، اذ أكدت المادة الخامسة في متن الدستور (تكون ولاية الأمر , والامة في غيبة الأمام المهدي عجل الله فرجة في جمهورية إيران الإسلامية للفقيه العادل، التقي العارف بالعصر، الشجاع، والمدبر الذي تعرفة أكثرية الجماهير وتتقبل قيادته، وفي حالة عدم إحراز أي فقيه لهذه الأكثرية، فان القائد او مجلس القيادة المكون من الفقهاء جامعي الشرائط، يتحمل هذه المسؤولية وفقاً للمادة السابعة بعد المائه فقد جاء في هذه المادة ما يأتي إذا عرفت وقبلت الأكثرية الساحقة من الشعب بمرجعية وقيادة احد الفقهاء جامعي الشرائط المذكورة

في المادة الخامسة من هذا الدستور كما هو حادث بالنسبة للخميني، تكون لهذا القائد ولاية الأمر، وكافة المسؤوليات الناشئة عنها، وفي غير هذه الحالة. فان مجلس الخبراء* المنتخب من قبل الشعب يبحث ويتشاور حول الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة، فإذا وجدو ان مرجعاً واحداً يملك ميزة خاصة للقيادة فانهم يعرفونه باعتباره قائدا للشعب، والا فانهم يعينون ثلاثة او خمسة مراجع جامعي الشرائط باعتبارهم أعضاء في مجلس القيادة ويعرفونهم للشعب)[4].

ومن صلاحيات القائد او مجلس القيادة هي[5]:

1. تعيين فقهاء مجلس المحافظة على الدستور.
2. نصب أعلى مسؤول قضائي في الدولة رئيس المجلس الاعلى للقضاء.
3. القيادة العامة للقوات المسلحة ويقوم بما يلي:
   أ. نصب وعزل رئيس أركان الجيش.
   ب. تعيين وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة.
   ج. يأمر بتشكيل مجلس الدفاع الوطني الأعلى.
   د. إعلان الحرب والسلم والتعبئة العسكرية باقتراح مجلس الدفاع الأعلى.

---

* مجلس الخبراء: لقد برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية أعداد مسودات الدستور سنة 1979، اذ راى الخميني ان يشكل مجلس خبراء يراجع مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام. وقد انقسم رجال الثورة حول عدد أعضاء مجلس الخبراء الى فريقين، تزعم الاتجاه الأول حسين علي منتظري الذي نادى بان يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء 600 عضو يمثلون جميع المناطق الإيرانية. في حين رأى الفريق الثاني تحت قيادة الخميني واغلبه من رجال الدين بان تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة ليعرضة في الاستفتاء العام بعد ذلك. وقد رجحت كفة الفريق الثاني وانتخب 70 عضوا لمجلس الخبراء قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 كانون الثاني 1979، وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء الى 83 عضواً غالبيتهم من رجال الدين. وحدد القانون ان يكون مقر واجتماعات مجلس الخبراء السنوية في مدينة قم، الا ان كل اجتماعات المجلس عقدة في العاصمة طهران. وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين وإقالة مرشد الثورة. كما ان أعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى. حول ذلك انظر د. باكينام الشرقاوي، إيران الثورة والدولة، 2001/4/21.(http://www.aljazeera.net.htm.page8)

هـ. التوقيع على نتيجة رئاسة الجمهورية بعد انتخابات الشعب لهم.

4. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح الوطن بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن واجباته القانونية او بعد رأي مجلس الشورى بعدم صلاحيته السياسية.

5. العفو او التخفيف من أحكام المحكومين بعد اقتراح المحكمة العليا.

ومما تجدر الإشارة اليه ان علماء الدين ينقسمون الى فئات كثيرة حسب المدارس الفلسفية والفكرية التي تمتاز بها الحوزة العلمية والتي تعد المدرسة الدينية في ايران، وهناك نوعين رئيسيين هما[6]:

1. علماء الدين الذين يرون العمل السياسي من المهام الأساسية لمسؤوليات رجل الدين الذين يحملون درجة (آيه عظمى). ومن هذه الفئه الخميني، مطهري، بهشتي، طالقاني، موسوي اردبيلي. والرئيس الايراني السابق رفسنجاني، علي خامنئي، شريعتمداري، وروحاني.

2. علماء الدين التقليديون الذين لا يتبنون العمل السياسي. ويكون دور هؤلاء العلماء على الاصول الفقهيه والأعمال الدينية البحتة وعملهم الأساسي هو التدريس في الحوزات العلمية ورعاية أحوال اتباعهم الاجتماعية والدينية، ومن أمثال هؤلاء مرعشي نجفي وموسى الزنجاني، ولايوجد حد فاصل واضح لنظرتهم الدينية فهم في بعض الأحيان يعطون اراء في المجالات السياسية وقت الضروره او ضمن مهماتهم المرجعية والدينية. ان انتقال ايران من الحكم الملكي المطلق الى حكم جمهوري ديني مطلق، عزز من أهمية رجال الدين في إيران.وكان دور المؤسسة الدينية كبيراً في الحرب العراقية -الإيرانية 1980 – 1988، والتي كانت تهدف من وراء هذه الحرب واستمرارها التخلص من العراق لكي تحكم قبضتها في السيطرة على منطقة الخليج العربي بل على المنطقة بأكملها[7].

وكان للقوى الدينية حضور فاعل ومؤثر في إطار الحركة الوطنية في إيران، وفي عام 1951 وقف رجال الدين الى جانب مصدق* في قضية تأميم النفط الإيراني، وعبأوا الرأي العام معه قبل ان يسحبوا دعمهم له بعد ان عدوه وجهاً علمانياً لجبهته الوطنية، وقد اطاح الشاه محمد رضا بمصدق(8).

وكان هناك اختلاف بين رجال الدين الكبّار في إيران حول اختيار المرجع في ايران، ولهذا نلاحظ ان يازدي رئيس المحكمة العليا قد دعى بعد وفاة غلبيجاني عام 1994 الى جعل علي خامنئي المرجع الوحيد في إيران، وكان علي نوري رئيس البرلمان حينذاك قد ايد وجهة نظره، اما على الجانب الأخر والمتمثل بكل من جناتي عضو مجلس الأوصياء، وأميني وهما من جمعية مدرسي الحوزات العلمية بقم، وجمعية أئمة الجمعة بطهران، ومشكيني أمام جمعة قم، فان هؤلاء قد أعلنوا تأييدهم لمحمد اراكي ليتبوء درجة (المرجع). ودعوا الى التفرقة بين القيادة السياسية للفقية ومرجعية التقليد(9).

ولازال الكثير من رجال الدين الفقهاء يعارضون تولي خامنئي منصب (المرشد)، ويمكن اعتبار (حسين منتظري)* ابرز هؤلاء المعارضين ولا يمكن اتهامه بالارتباطات الخارجية كما يفعل مع غيره، ولا يستطيع النظام إثارة الشكوك حول مكانته العلمية والدينيه، وهو متفوق على قطبي النظام خامنئي ورفسنجاني في هذا المجال(10).

---

* مصدق: وهو رئيس الوزراء الإيراني في زمن محمد رضا بهلوي شاه ايران والذي دعا الى تاميم النفط الإيراني في عام 1950– 1953. انظر :– المصدر نفسه ص1.

* حسين علي منتظري : بلغ من العمر الان الثمانين كان قاب قوسين او ادنى من خلافة الخميني، ولكن انتقاداتة لولاية الفقيه التي يستمد منها النظام الحاكم في ايران شرعيته، وموقفة الذي وصفه المحافظون بالليّن فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان، كانت مبرراً لان يجردة الخميني من مناصبه ثم يعزلة عام 1988 وقد اضطهد اتباعه واقاربه وتعرض العديد منهم للاغتيالات. ويعيش منتظري تحت الاقامة الجبرية في منزله بمدينة قم واصبح مجرد ذكر اسمه ضمن مقاله او صحيفة مدعاة للعقوبة. انظر: د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/18، (http://www.aljazeera. net.htm.page1)

وكان البازار* يدعم المؤسسة الدينية لحماية مصالحه، ولكن المؤسسة قلبت التوقعات ووجهت القرارات بعد نجاح الثورة كانت بمثابة صدمة بالنسبة للبازار، اذ وضعت قيودا على حرية التجارة الخارجية، وحرية تملك الاراضي، وتدخلت بالعديد من الأمور المتعلقة بالتجارة الداخلية وفرضت قيودا على نشاطات التجارة[11].

وبعد عام 1989 (وفاة الخميني) لم يكن لدى خامنئي المؤهلات الدينية (درجة الاجتهاد) المطلوبة، لكي يحل محل الخميني مثلما كان لدى كبار العلماء الاخرين الذين لم يكونوا مؤيدين لسياسات الجمهورية الإسلامية كافة، وهو امر يثير المخاوف لدى اتباع الخميني عندما يمنحوا ولاؤهم لهؤلاء العلماء. وعلى الرغم من وجود ثلاث قيادات دينية في مدينة قم مثل غلبيجاني، مرعشي، قمي، فقد وقع الاختيار على خامنئي. وقد توفي بنهاية عام 1994 أربعة من كبار مراجع التقليد، اراكي، قبله الخوئي، غلبيجاني، ومرعشي، ويعد هذا الشئ خطير جدا على الدولة اذ لم يعد أحد من كبار (اهل المرجعيه) الايرانيين، الذين يتمتعون بالقبول على نطاق واسع، وكان اختيار مجلس الخبراء لخامنئي لم يستند الى ان يكون الفقيه مرجعا (اي من أهل المرجعيه وكان تعديل الدستور من قبل مجلس الخبراء لكي يسمح بهذا الاختيار وانسجاما مع الضروف الراهنة في تلك المرحلة، وقد ارسل منتظري خطابا الى خامنئي قال فيه: سنتشاور باذن الله مع اصحاب الفضيلة رجال الدين بخصوص كيفية التعامل مع القضايا الهامة والمصيرية [12].

---

* البازار:- وهي طبقة التجار (قوى الرأسمالية التجارية) وتضم (400000) من تجار السوق. وتسيطر على حوالي ثلثي تجارة التجزئة وتمارس نفوذا قويا من خلال الطوائف التجارية والحرفية، ليس فقط على الباعة المتجولين وتجار التجزئة بل امتد نفوذهم الى المزارع التجارية والمصانع الصغيرة في الأرياف وكذلك ارتباطهم الوثيق مع مراكز صنع القرار وكبار رجال الدولة، ويعتبر البازار المصدر الأول لتمويل المؤسسة الدينية من خلال تحالفهم مع هذه المؤسسة. انظر:- عبد الله صالح، الدور السياسي لطبقة البازار، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، القاهرة، 1997، ص76.

ويمكن معرفة ممارسة القوى الدينية تأثيراتها من خلال أطر هذه القوى المتمثلة (بمؤسسة الحوزة والأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات)*. وللحوزة العلمية في قم شهرة خاصة فهي التي خرجت رجال الدين من المؤسسة الدينية أمثال، منتظري، غلبيجاني، وشريعتمداري. اما الأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات فهي تقوم بتنسيق الأمانات الفرعية المنبثقة عنها، وتتصل بالتنظيمات التي يؤلفها رجال الدين في الداخل والخارج وتنظم مؤتمرات لائمة الجمعة وتولي[13].

وقد نجح خميني في إقامة حكومة جديده، يمسك فيها رجال الدين بكل مقاليد الحكم، ويفرضون قوانين الدولة، ويديرون معظم مؤسساتها، ولهذا كانوا يحكمون سيطرتهم الكاملة على معظم الوزارات في ايران، ولهذا فان هياكل سلطة علماء الدين سارت بشكل متوازي مع هياكل سلطة الدولة. أي اصبح لعلماء الدين سلطة مؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية مثل باقي السلطات الأخرى[14].

ويقول ناطق نوري (رئيس مجلس الشورى الإيراني) (لم يصادف ابدا ان قرأنا في تاريخ الاتفاقيات الاستعمارية ان احُد رجال الدين كان من الموقعين عليها، وتاليا لابد لنا ان نشدد على ضرورة الحضور الكمي لرجال الدين في المجلس، من اجل تقوية هذه الحقيقة التاريخية وتكريسها)[15]. وكذلك يؤكد مهدي كني (أمين عام رابطة علماء الدين المناضلين في طهران، ورئيس جامعة الأمام الصادق)، على

---

* مؤسسة الحوزة والأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات: الحوزة هي المكان الذي يؤمه طلاب التعليم الديني على ايدي علمائها ويتدرجون في مراتبها من مستوى الى اخر، ثقة الإسلام، حجة الإسلام والمسلمين، (اية الله)، (اية الله العظمى). وينتظم في الدراسة في الحوزة الدينية زهاء 30000 شخص غير ان من يصل الى مرتبة اية الله قليلون، واقل منهم من يبلغ مرتبة (اية الله العظمى) التي تفترض في شاغلها ان يكون الأعرف والأعلم والافقه والتي تهيئ لصاحبها إصدار الأحكام فضلا عن الفتاوي. اما الأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات والتي اشار اليها منتظري وعقدت اول اجتماع لها في حزيران 1983 وضمت خمسة من رجال الدين بتعيين المرشد وهؤلاء: علي خامنئي، علي مشكيني، محمد خاتمي، محسن ملكوتي، جلال الدين طاهري وهم خطباء الجمعة في كل من طهران،قم، يزد، تبريز، اصفهان، على التوالي أي في كبريات المدن الإيرانية. انظر د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص143-144.

أهمية فسح المجال لرجال الدين في ان يجربوا حظهم في ادارة البلاد مع غيرهم من أفراد المجتمع[16].

والحكومة الإسلامية من وجهة النظر الإيرانية لها ثلاثة اركان

اولا: لا يمكن ان تكون ملكية لان الخميني عارض بشدة فكرة الملكية.

ثانيا: يجب ان يكون للفقهاء دور كبير في الحكومة الإسلامية في السلطة والسيطرة على المجتمع. واخيرا: يحكم الفقهاء جمهورية شعبية حيث يكون للفقهاء الحق في معرفة ما هو صالح للمجتمع الإسلامي، وكان الخميني قد طرح لاول مرة في التاريخ المعاصر مسالة حيازة السلطة من قبل الفقهاء، وتأسيس حكومة إسلامية يقودونها ويطبقون الشريعة، وإنقاذ الأمة وخلق المسلم الجديد[17]. وقد أدت القيادات الدينية او مراجع التقليد دورا مهما على المستوى التعليمي والتثقيفي، أي انهم ادوا دوراً دينياً وسياسياً في وقت واحد. ولهؤلاء المراجع العديد من الاتباع يبلغون الملايين من الناس في إيران، وكذلك لهم ميزانية خاصة لادارة شؤون عملهم[18] .وتسعى المؤسسة الدينية الى تقليص الدور السياسي للجيش ولكن ليس أضعافه، اذ كان الخميني وباقي أعضاء قيادات (الثورة الإيرانية) حذرين من الجيش، بسبب توجهاته العلمانية في عهد الشاه، وكذلك ارتباطات الجيش بأجهزة الاستخبارات الإيرانية في زمن الشاه ولاسيما جهاز السافاك الشهير[19].

وعندما اتهم رئيس السلطة القضائية هاشمي شهرودي بخرقه الدستور والقوانين المرعية الأجراء، بخاصة من جانب الغالبية البرلمانية، ردّ على ذلك بان رجال الدين وحدهم هم المخولون بتأويل النصوص الدينية، وهكذا كان هو وأعوانه من رجال الدين المنتمين الى مدرسة (حقاني الفقهية)، وهذه المدرسة المتميزة في الماضي، تحولت في السنوات الأخيرة الى بؤرة لتخريج اليمين المتطرف، وقد وصفهم أحد رجال الدين بانهم (طالبان) ايران. ويمتد نفوذهم الى مجمل أجهزة الدولة، ومن ضمنها ديوان (المرشد الأعلى)، الى داخل مؤسسة كيهان الإعلامية التي يديرها شريعتمداري أحد العاملين السابقين في جهاز الاستخبارات. اما رئيسهم

فهو مصباح يزدي، المنظر لاستخدام العنف والاغتيالات السياسية، والذي يدرس تحديدا في مدرسة حقاني في مدينة قم[20].

يتضح مما تقدم ان للمؤسسة الدينية في ايران دور كبير ومؤثر في الحياة السياسية الإيرانية، من خلال نفوذها الذي يمتد الى السلطات السياسية والدينية العليا في الدولة (ديوان المرشد الأعلى) وكذلك الى أجهزة الأعلام والصحافة، وكذلك تدخلها في أمور السياسة الداخلية الإيرانية ولا يمكن إغفال تأثير حرس الثورة باعتباره اليد العسكرية للمؤسسة الدينية.

وقد انقسمت المؤسسة الدينية حول لختيار السياسات الأكثر نفعا وفائدة في المحيط الخارجي، فالمحافظون حرصوا بضرورة ان تكون الدولة أمينة للمبادئ والنهج الذي تركه الخميني في معاداة الشرق والغرب معا، اما الاصلاحيون فهم يرون ان مصلحة المؤسسة الدينية وديمومة بقائها هو في تعديل سياستها الخارجية من الثورية الى العقلانية والواقعية. وقد تغلب التيار الداعي الى مزيد من المهادنة والتنازل[21].

وقد اعلن رجال الدين في قم والتي تعد مركز الدراسات الدينية في ايران مساندتهم للرئيس خاتمي، وهذا تأكيد واضح على الدور الكبير الذي يطلع به رجال الدين في المؤسسة الحاكمة[22].

وعندما شعرت المؤسسة الدينية بنمو تيار اجتماعي يطمح للقيام بإصلاحات جذرية ولم يعد يرغب رجال الدين والقيود الواسعة التي وضعت عليه، لهذا قامت المؤسسة الدينية بدفع التيار الإصلاحي الى المواجهة وذلك لامتصاص الزخم الشعبي واحتوائه وتقديم بديل مقبول من داخل المؤسسة الدينية، ونلاحظ ان المحافظين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2001 (الدورة الثانية للرئيس الإيراني محمد خاتمي) لم يرشحوا أية شخصية معروفة حتى لا تزاحم خاتمي، وكانت قناعة المؤسسة الدينية بان الرغبة الشعبية اليوم مع التغيير[23].

وقد وجهت انتقادات الى المؤسسة الدينية ومن داخلها، اذ انتقد حسين علي منتظري في محاضرة له في تشرين الثاني 1997 المؤسسة الدينية في طهران لإغراقها المفرط في السياسة، أي انه يدعو الى ان يكون فصل واضح بين السياسة والدين[24].

ويقوم منتظري بنشر مذكراته التي تتضمن كشفا للاتصالات السرية بين رموز المحافظين الإيرانيين وكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية لغرض شراء الأسلحة في حربهم مع العراق، ويوجه انتقاداته لنظام الحكم في ايران وبالأخص لمسالة حقوق الانسان، وقد صدر حكم بالإعدام على منتظري عام 1975 لكنه لم ينفذ. وقد أطلق سراحه بعد ذلك بثلاثة اعوام، واصبح عضوا في المجلس الثوري، ويعد منتظري واحدا من اكبر المرجعيات الدينية في إيران وقد أكسبته مواقفه السياسية المستقلة مزيدا من الصلابة والشعبية في آن واحد[25].

ويعد الرئيس محمد خاتمي أبن المؤسسة الدينية، وهو يحاول تقديم إضافة نوعية في مجال نظام الحكم السياسي، من خلال طرحه مشروع (المجتمع المدني الديني) وذلك لخلق توليفة مناسبة، بين النظام الحوزوي القديم، وبين النظام المدني الجديد المنتشر في العديد من دول العالم[26].

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية

ان المؤسسة العسكرية الإيرانية تتألف من الجيش، الحرس الثوري، الباسيج التي سوف نتناولها في موضوعنا هذا.

لم يكن للقوات المسلحة النظامية في ايران كيان مؤسساتي صحيح حتى عشية قيام (الثورة الإيرانية)، وانما كان لها خلال عهد الشاه كيانا تابعا وليس مستقلا ذاتيا، وكان الولاء يركز على الشخص وليس على المؤسسة مما أدى الى تاخير نمو الولاء المؤسساتي، أي بمعنى أخر كان الجيش هو جيش الشاه وليس جيش الوطن، وكان الجيش يفقد الاستقلال الذاتي والتماسك التنظيمي والشرعية، كل هذه العوامل تفسر لنا لماذا انهار الجيش النظامي والذي كان عبارة عن مؤسسة ضعيفة على الرغم من تاريخها الطويل[27].

وقد تخلى الجيش عن الشاه في عام 1979 مما أدى ذلك الى اطاحه به وانتصار الثوار، وقد عارض رجال الدين إعادة بناء الجيش، وعدوه شيئا غريبا من البناء الذي يخططون لتشييده، الا ان اندلاع الحرب مع العراق في 1980/9/4، وفي ضوء الهزائم المتلاحقة للجيش الإيراني، اقتضت الحاجة إعادة بناء الجيش وتقويته، وقد عارض رجال الحزب الجمهوري الإسلامي تقوية الجيش حتى لا يستخدمه الحسن بني صدر* في صراعه ضدهم، ولكن بعد إقصاء بني صدر سعوا

* الحسن بني صدر: انتخب رئيساً للجمهورية وقائداً على للقوات المسلحة، ومنحه الدستور صلاحيات نائب القائد العام لكل القوى، حتى يتمكن من التنسيق بين: الجيش، والحرس الثوري، ولجان الثورة، وقوات الجندرمه، وقوات التعبئة العامة. رغم ان بني صدر كانت له توجهات علمانية، ومواقف متعارضة تماما مع مواقف المرجعيات الدينية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحرس الثوري والباسيج. وقد عزل بني صدر من القيادة وسحب مجلس الشورى الثقة منه وكذلك اصدر الخميني قرارا بعزله عن الرئاسة عام 1981. انظر: د. وليد محمود عبد الناصر، عشرون عاما بعد الثورة: ايران وإشكاليات التحول من الثورة الى الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، القاهرة، 1999، ص19.

الى أحكام السيطرة على الجيش مع إعادة بنائه وتدعيم قدراته العسكرية مع ضمان التنسيق والتوازن بين الجيش والحرس الثوري[28].

اذن خلال سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية، حاول الجيش الإيراني إعادة ترتيب وضعه داخل النظام السياسي ولكن من دون فائدة، اذ اصبح الحرس الثوري الأكثر شأنا ونفوذا داخل النظام السياسي الإيراني، وفي عام 1996 بلغ عدد أفراد الجيش 345000 ألفا[29].

وتتخذ القوات النظامية وقوات حرس الثورة من (الأيمان والعقيدة أساسا وقاعدة)، ورسالتها ليست (حراسة الحدود فحسب بل تحمل أعباء رسالتها الإلهية). وهذا ما أكد علية الدستور حيث يربط الدستور سائر مؤسسات الجمهورية الاسلامية ووظائف هذه المؤسسات برباط عقائدي[30].

ومهام المؤسسة العسكرية حددها الدستور[31]:

1. القيام بمسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة اراضيه والدفاع عن نظام الجمهورية الإسلامية وهو ما أكدت عليه المادة (143) من الدستور.

2. اما في وقت السلم فيمكن الاستفادة منه في (اعمال الاغاثة، والتعليم، والإنتاج وجهاد البناء، وهو ما أكدت عليه المادة (147) من الدستور، وكذلك يقوم الجيش بدور أيديولوجي من خلال الحفاظ على الجوهر العقائدي الإسلامي للنظام الجمهوري، وهو ما أكدت عليه المادة (143) من الدستور، اما شروط الالتحاق بالجيش لايضم سوى أفراد لائقين مؤمنين باهداف (الثورة الإيرانية)، ومضحين بأنفسهم من اجل تحقيقها) وهو ما أكدت عليه المادة (144) من الدستور. ويحتل منصب القائد العام للجيش ابتداءً من ايار 2000 اللواء (محمد سليمي) بعد استقالة اللواء (علي شهبازي) من منصبه، وقد تدرج القائد العام اللواء (محمد سليمي) في عدة مناصب بعد الثورة التي اشترك في أحداثها وهذه المناصب هي: مدير مكتب

ممثل الخميني في الجيش، ووزير الدفاع في حكومة امير حسين موسوي، ومستشار هيئة التفتيش العسكري في رئاسة الجمهورية، وشارك في الحرب مع العراق وأصيب خلالها.

وفي المادة (145) منع الدستور التحاق الأجانب بالجيش الإيراني وقوات حرس الثورة وجميع قوات الأمن الإيرانية، كما يحرم الدستور إقامة قواعد أجنبية في ايران ولو لأغراض سلمية[32].

فقد أكد الدستور من خلال نص المادة (150) على التمسك بالحرس وقواتة لحماية الثورة ومكاسبها، وقد تأكد دور وتأثير حرس الثورة في عملية صنع القرار في ايران من خلال[33]:

الأول: دوره في الحرب مع العراق، وعلى الرغم من الخسائر التي تكبدتها إيران في الحرب والتي يتحمل الحرس الجزء الكبير منها، فقد ظل الرأي العام الإيراني يحفظ للحرس (بسالته) واستعداده العالي للتضحية والشهادة.

الثاني: يعد الحرس الثوري مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانيتها وكوادرها وجامعتها ومساهمتها الإنتاجية الواسعه، وقد شارك الحرس في عام 1997 في 1650 مشروعا عمرانيا وإنتاجيا (بناء الوحدات السكنية وصناعة الأدوية والآلات الزراعية).

الثالث: ان الحرس له علاقات واسعة وقوية مع مراكز القوى في إيران، ويأتي في مقدمة المراكز المرشد، ويعد الحرس مؤسسة المرشد التي تدين له بالولاء، وكذلك يتمتع الحرس بالاستقلال النسبي في مواجهة المرشد نفسه، ونلاحظ ان العلاقة مع خامنئي تدل على التعقيد والتشابك والمصلحة المتبادلة، ولذلك دافع الحرس عن خامنئي في الحملة التي قادها منتظري والتي شكك فيها بأهلية خامنئي الدينية.

الرابع: ينتشر رجال الحرس في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته في ايران ومنها، مجلس الشورى، مؤسسة المستضعفين، الجيش، الوزارة. ويقوم بإدارة

الحرس مجلس اعلى، ومن اجهزتة الأخرى المكتب السياسي ومجلس شورى القيادي، ويقدر عدد العاملين بالحرس بنحو (300000 آلف) فرد معظمهم في القوات البرية، وتولى رحيم صفوي قيادة الحرس عام1997 خلفا لمحسن رضائي الذي استمر في منصبه طيلة ستة عشر عاما.

وبدأ الحرس يبرز كمسؤول أول عن العلاقات بين القوات المسلحة الإيرانية والقوات المسلحة في الدول الأخرى، واهم هذه الدول والتي تعد أهم مصدر للأسلحة الى ايران هي كوريا الشمالية والصين، وقام رضائي بزيارة كوريا الشمالية والصين في كانون الثاني 1993، وقد اصبح رضائي المشتري الرئيس للمعدات العسكرية ذات الكلفة العالية، والتي تحتاج أليها فروع القوات المسلحة الايرانية، بسبب علاقاته مع أهم موردي الاسلحه الى يران، ولهذا حصل الحرس على قدر كبير من المشتريات الجديدة، (وللحرس علاقات واسعة مع القوات المسلحة السورية والسودانية والباكستانية) [34] [1].

وتنبع قوة الحرس من الاستقلالية التنظيمية التي يتمتع بها وقدرته على تسمية قياداته بنفسه، والدليل على ذلك احتفاظ رضائي بمنصبه قائداً للحرس على الرغم من خلافاته السياسية مع رفسنجاني والذي يعد من السياسيين الذين يتمتعون بنفوذ واسع في إيران، وقد تولى رضائي تدبير عملية تعيين علي شمخاني قائدا لبحرية الحرس عام (1990) بالاضافه الى البحرية النظامية[35].

وفي أواخر نيسان 1990 قام علي شمخاني بتعيين عباس محتاج نائبا له في البحرية النظامية ويعد عباس محتاج أحد كبار قادة الحرس، وقد قامت تلك التعيينات بأضعاف معنويات الجيش النظامي بشدة، وكانت تأكيدا على استمرار قوة الحرس على المستوى السياسي في ايران[36].

وتأكيدا على الدور الكبير الذي يقوم به الحرس، زعم ان مجموعة من رجال الحرس قاموا بعملية تخريبية في طائرة كان رفسنجاني سيستقلها للعودة الى طهران

في حزيران 1990، وذلك بعد قيامه بجوله لتفقد آثار الزلزال المدمر وقد قرر رفسنجاني التنقل بالسيارة فنجا من محاولة الاغتيال، وفي تموز 1991 شن الحرس هجوما بحريا سهلاً في الخليج العربي على السفينة الأمريكية (لاسال) وقد وردت تقارير عن اعتذار الحرس عن شن ذلك الهجوم[37].

وبقي الحرس متمسك ببعض المواقف المتشددة منها إعلانه التمسك بتنفيذ فتوى الخميني بإحلال دم الكاتب البريطاني الهندي الأصل (سلمان رشدي)، على الرغم من تراجع الحكومة الإيرانية عن الالتزام بتنفيذ هذه الفتوى، وقد أدى الحرس دورا كبيرا في حفظ النظام والأمن في المدن الإيرانية، وكان له دور بارز في إخماد الاضطرابات التي حدثت في منطقة زاهدان بشرق ايران عام 1994[38].

اما الباسيج والتي تعني المتطوعين (تعبئة المستضعفين) فهي قوة احتياطية شعبية تابعة للحرس الثوري وتتلقى الأوامر منه، وهي تتكون من الشباب والرجال كبار السن الذين انهوا خدمتهم العسكرية، ومهمة الباسيج في وقت السلم أي في الوقت الحاضر هي الامن الداخلي ويعد الباسيج وسيلة لزيادة عدد أفراد الحرس الثوري في الأزمات والحروب[39].

ونشأت قوات الباسيج وتكوينها كانت في مستهل الثورة لإفشال أي محاولة لاطلاق سراح الرهائن الأمريكيين وهذا هو الرأي الغالب على نشاة وتكوين الباسيج في ايران، وقد صدق مجلس الشورى في 1995/1/25 على قانون يسمح بتخصيص نسب محدده من ميزانية الدولة من اجل تسليح ودعم وتثبيت قوات الباسيج[40].

وخلاصة القول تعد المؤسسة العسكرية أداة مهمه لحفظ النظام وديمومته، وتؤدي دورا بارزا ومؤثرا في الحياة السياسية الإيرانية على المستوى الداخلي والخارجي، نظرا لما تمتلكه من إمكانيات كبيرة تدعم هذا الدور، وكما ذكرنا سابقا فقد أكد الدستور الإيراني على دور المؤسسة العسكرية والمتمثلة (بالجيش النظامي، والحرس الثوري) في حفظ النظام ومبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي نهاية القول عن المؤسسة

العسكرية وجدنا ان للحرس الثوري الغلبة والتفوق على باقي القوات الأخرى (الجيش النظامي، الباسيج)، ولكون الحرس الثوري جزء من المؤسسة العسكرية وأداة المؤسسة الدينية وفي ضوء الإمكانات والقدرات التي يتمتع بها على المستوى الداخلي والخارجي، والتي مر ذكرها، فان هذا الأمر يزيد ويدعم قوة المؤسسة العسكرية داخليا وخارجيا.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية

ان الدستور الإيراني لم يحظر تشكيل الأحزاب السياسية طالما ان مبادئها لا تتناقض مع الضوابط التي حددها الدستور، وكان إلغاء الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987 أنهى رسميا التجربة الحزبية الإيرانية. الا ان هناك لجنة للأحزاب، وكذلك هناك تنظيمات تحمل اسم الحزب مثل حزب كوادر البناء او حزب جبهة المشاركة او حزب الشعب وكذلك حزب الله الذي يعمل بمبدأ مختلف عن بقية الأحزاب. وكذلك هناك تنظيمات تمارس وظائف الأحزاب نفسها من تجنيد الى تعبئة الى تجميع للمصالح او تعبير عن هذه المصالح، الا ان هذه التنظيمات لاتحمل اسم الحزب ومن هذه التنظيمات، التنظيمان السياسيان الشهيران، روحانيات مبارز (رابطة علماء الدين المناضلين) المتشددين، وروحانيون مبارز (جمعية علماء الدين المجاهدين المعتدلين)[41] .

وكان اول دستور أيراني وفي مسودته الأولى التي اكتملت في باريس، قد أكد علي إقامة مجتمع متعدد الأحزاب. وقد ادى الحزب الجمهوري الإسلامي دورا كبيرا في الحياة السياسية الإيرانية من خلال دفاعة في اول كتيباته التي تحمل عنوان (الشيعة الشورى) عن ولاية الفقيه وعدها اطارا للشكل المثالي للحكم[42].

وكان يسيطر على الحزب الجمهوري الإسلامي نمط من رجال الدين المحافظين ليسوا راديكاليين كالخميني، وكان هؤلاء القادة من أمثال رفسنجاني وخامنئي ورئيس القضاة السابق عبد الكريم موسوي اردبيلي، ورئيس الحزب الجمهوري الراحل، حسين بهشتي،وبعد تولي على خامنئي زعامة الحزب توفرت له قاعدة تاييد سياسي كبيرة، ولكن ضعف خامنئي والصراع الداخلي الذي حدث بين أجهزة الحزب، كانا من الأسباب الرئيسة التي أدت الى أقدام الخميني على حل الحزب الجمهوري الاسلامي رسميا عام 1987، وقد أدى رفسنجاني دورا بارزا في عملية حل الحزب رسميا وذلك لاضعاف منافسه السياسي خامنئي[43].

اما حزب الله فهو مليشيا للحزب الجمهوري الإسلامي، وله دور مميز في الجامعات حتى الان، واحيانا تحدث اشتباكات بين عناصر حزب الله وأساتذه وطلاب مؤيدين لتيارات ليبرالية او يسارية في إحدى الجامعات تحمل توجهات سياسية او ثقافية مخالفة لخط الثورة وخط الخميني، وفي كثير من المناسبات أكد خاتمي تصديه لمن ينشر الفوضى والعنف مشيرا الى حزب الله، وقد رفض خاتمي اعتداءهم على مكتب منتظري ومؤسساته عندما هاجم منتظري خامنئي في نهاية عام 1997[44].

وكانت هناك دعوة لعودة الحياة الحزبية في ايران وقد تكررت هذه الدعوة لاكثر من مرة، فقد دعت رابطة العلماء المجاهدين وبعض قادتها مثل وزير الداخلية الاسبق (علي اكبرمحتشمي) عدم استبعاد عودة الحياة الحزبية لإيران، اما الدعوة الثانية فهي دعوة منتظري في نهاية عام 1997 تأكيد ضرورة السماح بقيام أحزاب سياسية في إيران. وهذا يعني ان هناك توجها داخل صفوف المؤسسة الدينية وبعض قطاعات النخبة الحاكمة لقبول صيغة رسمية تسمح بقدر من التعددية الحزبية[45].

اما الأحزاب التي لها تأثير على الحياة السياسية الإيرانية هي حزب (كوادر الأعمار) والذي أسسه علي اكبر هاشمي رفسنجاني في عام 1996، وهذا الحزب يعبرعن افكار الطبقة الوسطى وبالتحديد الشريحة العليا منها والداعية لوسطية الحلول في السياسة كما في الاقتصاد، وفي عام 1999 انتخب الحزب لجنتة المركزية، وقد قام الحزب بدعم رفسنجاني في انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي، وهناك حزب (جبهة المشاركة) والذي أسسه الرئيس الحالي محمد خاتمي في عام 1998 وهو يضم مائه من أعوانه ومستشاريه، اما مجاهدو خلق فهم يشكلون حركة المعارضة الرئيسة للنظام الإيراني[46].

وقد برز في السنوات الأخيرة دور (أنصار حزب الله) إذ نلاحظ ان تحركاتهم تعارض خاتمي، واصبحوا يعبرون عن أراء جهات عليا في الدولة والنظام[47].

ونلاحظ ان حزب الله شديد الحضور على الساحة الإيرانية، وذلك من خلال إهدار دم رئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان، الذي دعا الى إعادة النظر في حد القصاص، وللحزب دور مؤثر في العلاقات الخارجية الإيرانية، ففي عام 1999 أعلن علي اكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى السابق استعداد بلاده تغير اسم شارع (خالد الاسلامبولي)*، فور هبوط طائرة الرئيس المصري في مطار طهران الدولي وفي هذه الأثناء صمم الحزب جدارية تحمل صورة خالد الاسلامبولي وأزاح الستار عنها في أثناء وجود الوفد المصري المشارك في مؤتمر برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نهاية عام 1999، وقد أدى هذا الأمر الى إحراج الوفد المصري، وتأزم العلاقة مع مصر، وقد دعا الحزب علي اكبر ناطق نوري الى الاعتذار علانية للشعب الايراني عن تصريحه السابق والذي كان ينوي فيه تغيير اسم الشارع[48].

ويؤدي حزب الله الإيراني دورا كبيرا في الحياة السياسية الإيرانية والدليل على ذلك، التصريح الذي أدلى به أحد زعماء الحزب المعروفين (رضى الله كرم) والذي قال فيه (انه لن يسمح للرئيس المنتخب محمد خاتمي ان يتقلد منصبه اذا لم يتعهد باحترام قوانين الثورة وأهدافها ومبادئها) [49]. ولحزب الله فروع في العديد من الأقطار العربية والإسلامية، ويملك هذا الحزب (60) فندقا في البلاد وداريين للنشر واحدة في قم وأخرى في طهران، ويصدر مجلة أسبوعية في طهران و(6) مجلات شهرية في المحافظات والمدن الكبرى. ويقول كاميران محتشمي المختص بشؤون الحزب (ليس لدى محمد خاتمي مصلحة في فتح معركة فورية مع متشددي حزب الله الضليعين بمعارك الشوارع والعارفين بكل الألاعيب والمراوغات وبوسعهم أثقاله بكثير من المتاعب، ويعتقد انهم وراء حملة تصفية واغتيال المثقفين في الآونة الأخيرة في إيران) [50].

---

* خالد الاسلامبولي: وهو الذي قام بعملية اغتيال الرئيس المصري انور السادات.

اما الانتخابات الرئاسية التي حدثت عام 1997، ووصول خاتمي الى الرئاسة، وانسحاب المحافظين من الحكومة، ثم من الأغلبية البرلمانية، أدت هذه الأمور الى تنشيط العمل السياسي المنظم، فنشطت أحزاب قديمة واستحدثت اخرى، وقد انظم حزب (كوادر البناء والأعمار) والذي أسسه الرئيس السابق رفسنجاني الى التيار الإصلاحي بعد ان كان في خانة المحافظين المعتدلين، كما أيدت تنظيمات ليبرالية وقومية الرئيس خاتمي(51).

وقد أصبحت الأحزاب السياسية بمعظمها جزءا من التيارين الأساسيين الإصلاحي والمحافظ بعد وصول الرئيس خاتمي في عام 1997 الى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية(52).

وقد عدّ خاتمي زيادة أعداد التجمعات والأحزاب السياسية المرخص لها من (39) الى (82) عملا إيجابيا وقال(علينا ان نتعامل مع الأحزاب بصورة جادة، فإذا قبلنا بالديمقراطية والحرية علينا ان نفسح المجال لكي تبرز الاتجاهات المختلفة، وتمارس نشاطها وهي تشعر بالأمن والحرية والوضوح) (53). وبرزت من بين هذه الأحزاب والتجمعات منفذو البناء، اتباع نهج الأمام والقائد (محافظ)، جمعية التحالف الإسلامي (حبيب الله اصغار اولادي)، حزب التضامن الإسلامي، جبهة المشاركة الإسلامية، جمعية رجال الدين المناضلين (مهدوي كني)، جبهة التفكيك الثانية مؤيدة للإصلاح، جمعية طهران لرجال الدين المناضلين (الأمين العام محمد أمامي كاشاني)(54).

وهناك جماعات ضغط سياسي في ايران وهي على مذهبين(55):

أولهما مؤيدو الإصلاح مثل:

1. منظمة تقوية الوحدة.
2. اتحاد جمعيات الطلبة الإسلاميين.

وثانيهما جماعات مع خط الجمهورية الإسلامية وتنحصر في:

1. أنصار حزب الله.
2. مجاهدو (الثورة الإيرانية).
3. الطلبة المسلمون اتباع نهج الأمام.
4. جمعية التحالف الإسلامي.

اما المعارضة فان ابرز الحركات والقوى المعارضة الحزبية أو تلك ذات الاتجاه السياسي ـ العسكري هي:

1. حركة تحرير إيران.
2. حزب أمة إيران.
3. منظمة مجاهدي خلق.
4. فدائيو الشعب.
5. الحزب الديمقراطي لكردستان الإيرانية.
6. جمعية الدفاع عن الحرية.

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية

المطلب الأول: المتغير "الإسرائيلي"

كانت إيران تهدف من وراء تبني سياسة معادية "لأسرائيل" واكثر الأهداف تأثيراً هي ان ايران تعد نفسها طرفاً في الصراع العربي – "الإسرائيلي"، وهي تنظر الى "إسرائيل" كونها طرف معتدي ومحتل لاراضي بلد إسلامي يضم أماكن مقدسة للمسلمين، وان وجود "إسرائيل" في المنطقة يعد خطرا على ايران وذلك بحكم الشراكة الاستراتيجية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية والتزام "إسرائيل" بالمشاركة في أي عمل عسكري ضد إيران، وان مشاركة ايران في الصراع العربي "الإسرائيلي"، تجعل القيادة الإيرانية في وضع يساعدها على صرف أنظار الداخل الى الخارج عن طريق التحريض والتعبئة(56).

وتحاول "إسرائيل" وبشتى الطرق تقليص قدرات ايران العسكرية، ويتضح هذا الأمر من خلال التعاون بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، فقد قررت البحرية الأمريكية الاستعانة بطائرات "إسرائيلية" من دون طيار وذلك لمساعدة أسطولها في الخليج العربي لكشف السفن الإيرانية التي تهاجم السفن التجارية وناقلات النفط. وقد قرر الأمريكيون تجربة هذه الطائرات بناءً على اقتراح "إسرائيلي" وذلك لعدم وقوع طيارين أمريكيين أسرى بأيدي الإيرانيين(57) .

وتحاول "إسرائيل" محاصرة إيران دوليا عبر البوابة الامريكية، اذ تعتبر "إسرائيل" إيران العدو الرئيس وذلك لمعارضتها عملية (التسوية) ودعم المقاومة

الفلسطينية، ولكن هل حدث تغيير في السياسة "الإسرائيلية" تجاه إيران اذ قالت إحدى الصحف "الإسرائيلية" (ان الليونة في السياسة "الإسرائيلية " تجاه إيران بدأت في عهد حكومة نتنياهو. وان "إسرائيل" ترى ايران اليوم خطراً ولكن ليس عدواً)[58]. بينما صنفت ايران منذ 1993 عدو أساسي "لإسرائيل"، اما صحيفة هارتس فقالت (ان أيهود باراك يعتزم إعادة النظر في السياسة "الإسرائيلية" اتجاه إيران، ومحاولة تحقيق التقارب بينها وبين "إسرائيل" في عهد الانفتاح الذي جاء مع انتخاب الرئيس خاتمي)[59].

قامت إيران بقطع العلاقة مع "إسرائيل" في شباط 1979 على اثر سقوط الشاه، ورفض إيران حق "إسرائيل" في الوجود وكذلك دعمها العناصر الأكثر رفضا داخل الحركة الفلسطينية، فقد دعمت إيران حزب الله ومنظمة حماس لمعارضة ونسف عملية (التسوية). وكان التعاون "الإسرائيلي" الإيراني وافتضاح عملية إيران – الكونترا في فترة الحرب العراقية – الإيرانية مفاجأة كبيرة فقد كانت إيران اشد المعارضين أيديولوجيا "لإسرائيل" وكان هدف الأخيرة هو[60]:

1. مساعد اليهود الإيرانيين.

2. ان يخسر الطرفان الحرب، وان تدمر إيران والعراق بعظهما البعض في حرب استنزاف طويلة الأمد. وكان إمداد إيران بالسلاح والتي كانت تخضع لحظر أمريكي صارم منذ قيام الثورة يعد وسيلة لاستمرار الحرب.

ويرى المحللون "الإسرائيليون" ان الخطر الأساسي الذي يواجه "إسرائيل" وإيران هو العراق، وقد بذلت "إسرائيل" وإيران كل ما بوسعهما لاحتواء العراق، أي ان هناك تشابة في المصالح الاستراتيجية لكل من "إسرائيل" وإيران تجاه بعض القضايا. وقد ازدادت حدة التوتر بين "إسرائيل" وإيران على اثر اعتقال إيران يهود إيرانيين بتهمة التجسس لصالح "إسرائيل" وامتلاك إيران وتطويرها لصواريخ

باليستية بعيدة المدى، وتحاول "إسرائيل" كسر الحواجز مع جميع الدول التي في محيطها بما فيها إيران(61).

وكان لإيران موقف رافض لمباحثات (التسوية) مع "إسرائيل"، فأنها ترى الصراع مع "إسرائيل "صراعا حضاريا وليس سياسيا، وبقيت إيران متمسكة برفض (عملية التسوية)، وتشارك القوى الإسلامية في الأراضي المحتلة الرؤية الاستراتيجية والموقف الأيديولوجي لإيران اما قضية التطبيع مع "إسرائيل" فتعد من القضايا المهمة في فكر النظام الإيراني الحاكم اذ تعدها إيران قضية أمنية إيرانية في المقام الأول، وان تطبيع العرب علاقاتهم مع "إسرائيل" اخطر مافي هذه القضية من الناحية الأمنية(62).

ان الرفض الإيراني لعملية (التسوية) في الشرق الأوسط قد يسبب لها مخاطر كبيرة، ولا سيما على مستوى علاقاتها الخارجية والاقتصادية مع الدول الأوربية واليابان والتي لديها رغبة في التعامل معها، لان الدول الأوربية واليابان تؤيد اتفاقيات (التسوية) وبشكل كبير، مما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لدعوة الدول الاوربية واليابان بضرورة تقليص علاقاتهما مع إيران وكذلك تقوم بتأييد رفض طلبات إيران في إسقاط ديونها المستحقة للمؤسسات المالية الدولية، ولذلك فان إيران كانت قد شجبت المعاهدة "الإسرائيلية" – الأردنية التي وقعت بتاريخ 26/تشرين الأول /1994، وكان وصف خامنئي للاتفاقيات العربية – "الإسرائيلية" بأنها (تسوية غير عادلة) وكذلك وصف خامنئي "إسرائيل" بأنها (العربيد الصهيوني البارع في استخدام السكين، والذي لاتعرف المشاعر الإنسانية طريقا الى قلبه) (63).

وان العقبة المهمة تجاه تطوير العلاقات بين "إسرائيل" وإيران هي الحملة السلبية التي قام بها اللوبي الصهيوني ضد ايران، فالمشكلة في العلاقات بينهما هي استمرار مقاومة إيران لعملية (التسوية). وكذلك مقاومتها وبشكل فعال التوسع "الإسرائيلي" داخل القدس وكانت مطالب حكومة (نتنياهو) تؤكد عدم وجود أية

مشكلة مع الإسلام، وان دعوة المستشار الألماني السابق (هلمت كول) كي يصبح وسيطاً في المفاوضات من اجل إقناع الطرف الإيراني للتقليل من حدة السياسة العدائية "لإسرائيل"[64].

وفي لقاء صحفي مع هاشمي رفسنجاني قال (..... ان "إسرائيل" اولا هي دولة عنصرية وتوسعية وليس هناك إطلاقا ما يثبت ان "الإسرائيليين" تراجعوا عن شعارهم الذي ينسبونه للتوراة، أي شعار من النيل الى الفرات، انهم يعولون كثيرا على توراتهم .... ان "إسرائيل" وجدت هنا لتكون أداة للسياسة الاستعمارية الغربية، أمريكا وقبل ذلك بريطانيا، وفي فترة سابقة الاتحاد السوفيتي. "إسرائيل" لم تنشأ في المنطقة لتصنع السلام فيها بل لتجعلها غير مستقرة، جاءت لتحول المنطقة الى ترسانة من الأسلحة لتصبح الثروات الإسلامية والعربية.موظفة باتجاه التسلح بدل الأعمار والبناء وسباق التسلح هذا لن ينتهي في يوم من الأيام مع وجود "إسرائيل"، أضف الى ذلك ان "إسرائيل" تمتلك الان ترسانه من الأسلحة النووية تجعلها بذلك كيانا خطيرا يهدد المنطقة دائما، ثم لم لا نعدها خطرا يهددنا عندما يكون هناك حقد دفين، مشردون، وحالة عداء وغطرسة وأشياء أخرى ؟ فالخطر قائم ولايمكن ان يهدأ بالنا)[65].

وتقوم "إسرائيل" بنشاط فعال في المجالين. العسكري والأمني ضد ايران من خلال التجسس على إيران من الأراضي التركية اذ توجد محطات قريبة من الحدود التركية – الإيرانية بمقتضى اتفاق أمني عقد مع تركيا، وكذلك تقوم "إسرائيل" بتدريبات جوية وبحرية لضرب أهداف تقع في العمق الايراني، ولاسيما ماوصف بمنشآت نووية تشترك بتدريبات مع القوات الأمريكية في هذا المجال، وتدعم "إسرائيل" المعارضة الإيرانية ولاسيما أنصار نظام الشاه ضد النظام الإيراني الحاكم، وكذلك تستخدم "إسرائيل" جماعة الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على السياسة الأمريكية لاتخاذ إجراءات فاعلة ضد ايران[66].

وتعتقد "إسرائيل" ان ايران ستبدأ في الحصول على قدرات نووية لأغراض عسكرية في عام 2005، وسوف تستطيع وضع رؤوس نووية على صواريخ يمكنها الوصول الى مراكز استراتيجية في "إسرائيل" خلال عشر سنوات، وتتلقى ايران مساعدة روسيا في هذا المجال، وتشكل القدرات النووية الإيرانية خطرا أمنيا على "إسرائيل" وكان رؤساء وزراء "إسرائيل" قد ابدوا مخاوفهم اتجاه تزايد القدرات العسكرية والنووية الإيرانية، وقد أدت تجربة صاروخ شهاب (3) الناجحة الى تزايد مخاوف وزارة الدفاع "الإسرائيلية" كون هذا الصاروخ يستطيع ضرب كافة المدن "الإسرائيلية"[67].

وكانت "إسرائيل" قد وصفت إيران ان لديها رغبة في أن تصبح قوة إقليمية رئيسة في المنطقة، وكذلك (بالمسعى الإيراني لقيادة الجهاد الإسلامي المضاد "لإسرائيل"). أما سعي إيران لإمتلاك قنبلة نووية فقد اتفقت كافة الأحزاب والتيارات "الإسرائيلية" وعدوا الموقف خطيرا جدا على "إسرائيل"، وقد دعا الساسة "الإسرائيليون" الى الاستعداد لإعادة توزيع السكان "الإسرائيليين" القاطنين في المناطق الساحلية للأراضي المحتلة، تحسبا من مخاطر هجوم نووي أيراني. وقد حذرت "إسرائيل" من الإرهاب الذي تدعمه إيران وذلك من خلال الدعم الإيراني للجماعات (الإرهابية) اذ تقدم إيران لهذه الجماعات الأموال والمساندة الفعلية. وكانت "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية قد اتهما ايران بالتورط في تفجير السفارة "الإسرائيلية" في الأرجنتين في عام 1993، وقد حدث تصعيد حاد بين "إسرائيل" وإيران ووصل أعلى درجاته عندما هدد قائد السلاح الجوي "الإسرائيلي" بإمكانية القيام بضرب إيران، إلا ان إعلان الحكومة الأرجنتينية عن عدم وجود دلائل ضد إيران في هذا الحادث هدأ هذا التصعيد[68].

وفي هذا الإطار فقد هددت "إسرائيل" أنها سوف تعمل بصورة منفردة لمنع إيران من أن تصبح قوة نووية، إذا لم يتدخل الغرب في ذلك، وان امتلاك ايران

أسلحة نووية سوف يشكل تهديداً على وجود "إسرائيل". وتحاول "إسرائيل" خلق موقف أمريكي ودولي مؤيد ومشارك في احتواء وتحجيم إيران[69].

وتشعر "إسرائيل" بالخطر في حالة حصول ايران على إمكانية نووية، وفي اجتماع على أعلى مستوى في القاهرة استمر ساعة ونصف الساعة، انشغل" شمعون بيريز"* لمدة 50 دقيقة متحدثاً عن الخطر الإيراني، وأما بقية القضايا الأخرى فأنجزت كلها في 40 دقيقة فقط[70].

وهنا إشارة واضحة على ان رجال السياسة في "إسرائيل" يعدون إيران خطراً كبيراً يهدد كيانهم، وتزداد الخطورة عليهم عندما تمتلك إيران أسلحة نووية، فبامتلاكها لهذه الأسلحة يمكن ان تستخدمها كعامل ردع ضد التهديدات "الإسرائيلية" وبهذه الحالة سوف تشكل ايران قوة موازنة لقوة "إسرائيل" في المنطقة. ولايوجد مجال للشك في ان "إسرائيل" سوف تستخدم كل الطرق المتاحة لديها في سبيل إفشال المحاولات التي تقوم بها إيران لامتلاك الأسلحة النووية. والدليل على ذلك الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا والصين في سبيل منعها من تصدير التكنولوجيا والخبرات النووية الى إيران، أي بعبارة أخرى ان هناك تعاون "إسرائيلي" – أمريكي لمنع حصول إيران على الأسلحة النووية.

---

* شمعون بيريز:– ولد سنة 1923 في بولندا. وهاجر مع ذويه الى فلسطين سنة 1934. درس في مدرسة بن شيمن الزراعية. تقلب في عدد كثير من المناصب الوزارية بما فيها رئاسة الحكومة. أنتخب عضوا في الكنيست منذ سنة 1959. وكان رئيسا لحزب العمل بين سنتي 1977 و1992. وضع عددا من الكتب باللغات العبرية والفرنسية والإنكليزية في موضوعات شتى. وأسس مركز بيرس للسلام. أنظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (47)، بيروت، 2001، ص91.

المطلب الثالث المتغير التركي

تعاني إيران من اضطراب علاقاتها مع دول الجوار ومن بينها تركيا، فالعلاقات بين تركيا وايران هي علاقات غير ودية وغالبا ما تكون علاقات عدائية والسبب الرئيس في اضطراب هذه العلاقات هو وجود خلافات أيديولوجية بين الدولتين[71].

وكان هناك احتمال نشوب صراع حقيقي بين تركيا وإيران إلا ان الإجراءات التي اتخذتها تركيا والمتمثلة في قبول تركيا تغيير النظام الإيراني تغييرا كاملا، وعدم تدخلها في تحديد نتيجة الثورة، اذ بادرت حكومة بولند أجاويد الاعتراف بسرعة بالنظام الجديد في طهران، هذه الإجراءات قللت من احتمال نشوب هذا الصراع. وكان استمرار الحرب العراقية ــ الإيرانية له تأثير كبير على العلاقة بين تركيا وإيران لأن تركيا أصبحت ذات أهمية بالغة لتموين إيران، وبذلك ترسخ قيام الروابط الاقتصادية الوثيقة بين دولتين متناقضتين أيديولوجيا[72].

وعلى الرغم من وجود مصالح اقتصادية بين تركيا وإيران، إلا ان هناك صعوبات تواجه الطرفين والتي يمكن حصرها في ثلاثة ميادين: التناقض الأيديولوجي بين الطرفين، والعدد الكبير من المهاجرين الإيرانيين الذين يعيشون في تركيا، وكذلك وجود عدد كبير من الأتراك عرقياً، الناطقين باللغة التركية في إيران[73].

وتحاول تركيا وإيران أن يكون لهما تأثير في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا مستفيدتين من انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع النفوذ الروسي. أما التنافس القائم بين تركيا وإيران سيجعل أثر الواحدة يلغي أثر الأخرى. وعلى سبيل المثال عندما حصلت تركيا على دور مؤثر في أذربيجان كان هناك قلق إيراني بشأن التململ القومي الأذربيجاني المحتمل داخل إيران نفسها[74].

وقد تصاعدت التوترات بين تركيا وإيران نتيجة استخدام قوات حزب العمال الكردستاني في تركيا أراضي إيرانية للهزيمة من القوات التركية المسلحة، وهذ الامر قد يزيد من احتمالات حدوث مواجهة بين الدولتين[75].

ويمكن القول أن هناك تنافس تركي إيراني حول الترتيبات الأمنية في منطق الخليج العربي بالنظر لأهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة لتركيا وإيران، وكذلك التنافس حول ملء الفراغ السياسي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتي لها أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا وإيران[76].

فالتنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى له مسوغاته وأول هذه المسوغات هي، الآفاق الاقتصادية التي فتحت عند استقلال آسيا الوسطى مما يتيح لكل من تركيا وإيران استثمار الفرص الاقتصادية في هذه المنطقة. وثانيها ان انهيار الاتحاد السوفيتي أدى الى نشوء دول جديدة ذات صلات جغرافية وحضارية مع تركيا وإيران، وقد أدى ذلك الى نشوء فرص جديدة لتطوير الدور الإقليمي التركي والإيراني من خلال آسيا الوسطى. وثالثها تتمتع كل من تركيا وإيران بميزات نسبية في آسيا الوسطى. فإيران من الدول المجاورة لآسيا الوسطى جغرافيا ولها صلات اقتصادية مع الطاجيك، وصلات مذهبية بالأذربيجانيين، أما تركيا فتعد الوطن الأم لشعوب دول آسيا الوسطى بحكم تراثهم التركي وقد وصل الأمر الى أن تركيا لا تطلق على تلك المنطقة مصطلح آسيا الوسطى وانما تطلق عليها مصطلح" تركستان الغربية " تأكيداً لهويتها التركية[77].

ويعد الدور التركي في آسيا الوسطى اهم مقيدات الحركة الإيرانية هناك، وتحاول تركيا الاستفادة من موقعها الجغرافي أسوة بإيران، وتحاول الاستفادة أيضا من الروابط اللغوية والعرقية التي تربطها مع دول آسيا الوسطى، فهناك مجموعة تنتمي الى عرق مغولي أو تتري تشترك فيه مع تركيا، أما اللغة السائدة هناك فهي اللغة التركية أو لغة قريبة منها. وتستفيد تركيا في تعزيز حركتها من أمرين (وهما يحدان من الحركة الايرانية)[78]:

العلاقة الجيدة التي تربط تركيا مع دول الخليج العربي على العكس من إيران التي تشهد علاقاتها مع دول الخليج العربي خلافات حدودية وعقائدية.

علاقة تركيا الجيدة مع الغرب، كونها عضوا في حلف الناتو. أما إيران فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة هي علاقة عدائية أما علاقاتها مع أوربا فهي علاقات متذبذبة بين الأحسن والأسوأ.

أما بشأن الاتفاق الأمني التركي– "الإسرائيلي" الذي تم التوقيع عليه في شباط 1996، فإن تركيا تصبح إحدى الأدوات لتنفيذ السياسة "الإسرائيلية" في الضغط على سوريا والعراق وإيران. اذ يتيح هذا الاتفاق انفراد كل من تركيا و"اسرائيل" لتكوين قوة إقليمية تستطيع الهيمنة على المنطقة عسكريا واقتصاديا[79].

وفي تعليق لوزير الخارجية الإيراني السابق (علي أكبر ولايتي) على الإتفاق التركي–"الإسرائيلي" يقول فيه (أنني لا أدري كيف يمكن لدولة إسلامية أن تزود عدوا للإسلام مثل" إسرائيل" بمساعدات عسكرية) [80]. أي ان هناك قلق أيراني بشأن هذا الاتفاق وهذا القلق يستند الى مسوغات منها[81]:

يتيح هذا الاتفاق" لإسرائيل" ميزة التفوق العسكري على دول المنطقة ولاسيما إيران التي تتهمها "إسرائيل" برعاية الإرهاب والسعي الى امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

هدف التحرك التركي ــ "الإسرائيلي" والتحرك "الإسرائيلي" في الخليج العربي وكذلك السياسة الأمريكية تجاه إيران هو احكام الحصار وتشديد الضغوط على طهران المعارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

يشكل الإتفاق التركي– "الإسرائيلي" عائقاً أمام أي تحالف تركي إيراني وهو من الممكن أن يحقق بعض المزايا الإستراتيجية لإيران في المنطقة.

وتظهر إيران تخوفاً كبيراً لزيادة قدرات القوات الجوية " الإسرائيلية" التي تستخدم القواعد التركية بخاصة قاعدتي (آن وأنجرليك) والتي تمكن الطيران" الإسرائيلي" تغطية كافة الأراضي الإيرانية من دون الحاجة الى التزود بالوقود في الجو. اما من ناحية الهجمات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد تركيا، فقد وجهت تركيا تحذيرا الى إيران على أساس قيام إيران بإيواء ومساعدة مجموعات مسلحة من حزب العمال الكردستاني، وقد أبدت إيران استعدادها للتعاون مع تركيا بخصوص مكافحة الإرهاب ولضمان الأمن الحدودي بإعتماد آلية المشاورات بين البلدين[82].

والخطوة البارزة في مجال التعاون بين تركيا وإيران هي اتفاق الغاز الذي حصل بين البلدين والذي سمي باتفاق (صفقة العصر) والذي يعد أضخم اتفاق بين الدولتين في تاريخ علاقاتهما، وقد تم هذا الاتفاق بعد أسبوع واحد من التصديق على قانون (داماتو) والذي يقضي بتوقيع عقوبات على الشركات والدول التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار أمريكي فيما يخص مشاريع النفط في كل من إيران وليبيا، وعدت تركيا هذا الاتفاق جزءا من علاقات التبادل التجاري مع إيران، الأمر الذي أدى الى وقوع الإدارة الأمريكية في وضع حرج لا سيما مع حلفائها من دول الغرب وبالتحديد فرنسا التي رفضت تطبيق قانون (داماتو)، لأن لدى فرنسا مصالح تجارية ونفطية مع كل من إيران وليبيا. ويقضي اتفاق الغاز بأن تقوم إيران بتصدير ثلاثة مليارات متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي ابتداءً من عام 1998 تزيد الى عشرة مليارات متر مكعب ابتداءً من عام 2005 وحتى نهاية مدة هذا الاتفاق ويتم البدء فورا في تنفيذ الخط الجديد الذي يبدأ من مدينة تبريز الإيرانية حتى الحدود التركية، ويأتي هذا الاتفاق لتعويض نقص الطاقة لذي تعاني منه تركيا. وقد نجحت تركيا وإيران في الاتفاق على تطوير التجارة بينهما لتصل الى 2.5مليار دولار بعد أن كانت بضعة ملايين من الدولارات في السابق[83].

وبات واضحا ان تركيا تحاول أن تؤدي دورا مؤثرا في عالم ما بعد الحرب الباردة فهي تشترك في تجمعات دولية أما إيران فهي أيضا تشترك في كثير من التجمعات، فهناك التنسيق التركي- الإيراني- السوري الذي يهتم بالقضية الكردية. وفي حالة اصطدام تركيا بإيران عسكريا سوف يؤدي ذلك الى فشل التنسيق فيما يتعلق بالقضية الكردية والتي تعد قضية مهمة في جدار الأمن التركي، ومن المعروف ان كل من إيران وتركيا لا يوافقان على قيام دولة كردية، وهناك تعاون بين الدولتين في هذا المجال، وحاجة تركيا الى التعاون الإيراني أكبر من حاجة إيران إليها، وذلك بسبب عدد الأكراد في تركيا بالإضافة الى المتاعب التي يسببها حزب العمال الكردستاني للسلطات التركية[84].

ومن الجدير بالذكر ان تركيا لها علاقة ذات طابع أمني مع إيران في إطار لجنة مشتركة تم الاتفاق على أقامتها في التسعينات وذلك للقيام بمراقبة الحدود ومحاربة حركات الإرهاب، وعندما تسلم أربكان رئاسة الوزراء من تموز 1996ـ تموز 1997 حاول توسيع دور هذه اللجنة ليشمل تبادل نظم المعلومات، إلا ان المؤسسة العسكرية قامت بتحديد مسؤولياتها في الأمور المتعلقة بالحدود[85].

عندما قامت (الثورة الإيرانية) تم الإعلان عن أهدافها وبرامجها، ويعد الإسلام عقيدة (الثورة الإيرانية)، ومن أهداف (الثورة الإيرانية) الأخرى الاتحاد مع الدول الإسلامية. اما برامجها فهي الإسلام، ووحدة كلمة المسلمين، والاتحاد مع الدول الإسلامية ضد الصهيونية وضد "إسرائيل" والدول الاستعمارية وضد الذين يسلبون ايران كنوزها. وقد اعلن الخميني انه (يمد يد الاخوة الى كل الشعوب الإسلامية في الشرق والغرب بهدف سام وهو الوحدة الإسلامية.....)[86].

وعندما حدثت (الثورة الإيرانية) في عام1979، وصلت الأمور في دول الخليج العربي الى مرحلة حرجة، فبهذه اصبح لدى ايران سلاح جديد يدفعها الى مد نفوذها بعيدا خارج حدودها وهذا السلاح هو سلاح الدين[87].

ولا سيما وان نسبة السكان الذين يدينون بالدين الإسلامي فيها بحدود (99%)[88]. على العموم تدعي إيران بأنها نصيرة للإسلام، والهدف من ذلك جذب الدول الإسلامية نفسيا وسياسيا ويعد هذا التوجه أداة السياسة الخارجية الإيرانية، ونلاحظ ان إيران تستخدم هذا التوجه في أقطار الخليج العربي وذلك لوجود عدد لابأس به من السكان في منطقة الخليج العربي يعتنقون نفس المذهب الذي يعتنقه الإيرانيون[89].

وتأكيدا لمنهج تصدير الثورة فان إيران تقوم بتقديم منح لطلاب من دول إسلامية للدراسة في معاهد وحوزات علمية إيرانية، وذلك لتلقي التعليم وكذلك يتلقون دورات تلقين عقائدية تتصل بمبادئ الثورة الإيرانية. وفي عام 1992 عقد اجتماع لرجال الدين في طهران مثلوا 70 دولة عبر العالم، وقد خاطب رفسنجاني المؤتمر واعتبر (تصدير الثورة واجب إيران تجاه المستضعفين في العالم اجمع)[90].

فهناك توجه لدى ايران لزعامة العالم الإسلامي، وهذا التوجة له مخاطر على المملكة العربية السعودية التي لديها نفس التوجه، وبالمقابل فان دول مجلس التعاون الخليجي تشعر بقلق كبير من احتمالات تصدير (الثورة الإيرانية) والتي اطلق عليها تثوير منطقة الخليج بفكر إسلامي[91].

وأصبحت التوجهات الإسلامية للنظام الإيراني تشكل خطراً على الأمن الإقليمي والمصالح الأمريكية واستقرار النظم التقليدية الحاكمة، وهذا السبب وضع الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق الاختيار بين افضل الخيارات السياسية لمواجهة الأخطار الناتجة من سقوط نظام الشاه[92].

وفي ضوء المتغيرات الدولية الجديدة تفكر ايران في إقامة سوق إسلامية مشتركة وذلك لمجاراة الأحداث السياسية العالمية مثل حدث الوحدة ألاوربية[93].

وركزت إيران على موضوع المؤتمرات الإسلامية .وقد دعت لعقد مؤتمر إسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي وفعلا عقد عام 1997،وذلك محاولة منها لكي تكون بيدها القيادة المركزية للعالم الإسلامي[94].

ويرى الغرب ان إيران تطرح أيديولوجية إسلامية عابرة للحدود والقوميات، وان نجاح إيران في بلورة حضور قوي على الساحة الإقليمية، سوف يعمل على تهميش المصالح الغربية في المنطقة العربية[95].

وان ايران في سبيل تأكيد مبادئها في تصدير الثورة فأنها تستخدم الاقليات الدينية التي تعتمد الفقه الشيعي الاثنى عشري في أفغانستان وباكستان وتركمانستان وبعض دول اسيا الوسطى، والذي يدعم هذا التأثير تأكيدها دائما على ان الانتماء الحقيقي لجمهوريات اسيا الوسطى هو لايران وليس لتركيا. وقامت إيران بمساعدة الألبان في البانيا وكوسوفو والسنجق ومسلمي الجبل الاسود، اذ قامت بتحسين

اقتصادهم من خلال أحياء مشاريع كثيرة وكذلك قامت بإمدادهم بالنفط والمواد الأخرى اللازمة لاحياء البنية الأساسية في تلك المنطقة[96].

ومن الجدير بالذكر ان المؤسسة الدينية في إيران أعلنت شجبها للعدوان الأمريكي وكذلك أعلنت الجهاد الإسلامي ضد هذا العدوان على العراق عام 1991، وعدت المؤسسة الدينية في إيران ان الهجوم على العراق مقصود منه تحطيم القدرات الإسلامية وتعزيز القوة " الإسرائيلية" في المنطقة[97].

وتحاول ايران تحسين علاقاتها مع جميع الدول الإسلامية على المستوى الرسمي اولا، وتهدف من وراء ذلك الحصول على الشرعية لطروحاتها الدينية لكي لاتقلق الدول الإسلامية الأخرى التي يقلقها التوجه الديني الإيراني، وتحاول ايران نزع الصفة القومية عن القضايا الدينية وتعطي لهذه القضايا مسحة إسلامية حتى تتحرك بشكل لايقلق الدول الإسلامية ولا سيما العربية منها[98].

اما على مستوى القمم الإسلامية، فقد شهدت القمة الإسلامية التي عقدت في طهران عام 1997 تنسيقاً سعودياً إيرانياً بشان العديد من القضايا التي تخص العالم الاسلامي، ومن المحتمل ان هذه القضايا يمكن ان تمثل دائرة من دوائر التعاون بين البلدين في المستقبل[99].

وخلاصة للقول فقد شهدت فترة التسعينات من القرن السابق، تحرك ايراني مميز تجاه الدول الإسلامية وخاصة توجهها نحو تطوير العلاقات وبكافة المجالات مع الدول الإسلامية، فضلاً عن دعم إيران الى كافة القضايا التي تخص العالم الإسلامي، وخاصة القضية الفلسطينية التي تعد القضية المركزية بالنسبة للعالم الإسلامي. وفي الوقت نفسه فأنها تهدف من وراء تحركها في الدائرة الإسلامية الى تنشيط دورها الإقليمي، وكذلك خلق مكانة بارزة ومؤثرة لها في المنطقة. بالإضافة الى ان تحركها هذا يمكن ان يؤدي الى فك طوق العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي فان هذا الامر يشكل عامل قوة ودعم لسياسة إيران الإقليمية.

المبحث الثالث

المتغيرات الدولية

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991

ان انهيار الاتحاد السوفيتي ادى الى قيام جمهوريات جديدة في اسيا الوسطى والقوقاز، واصبحت هذه الجمهوريات منطقة للتنافس الإقليمي الإيراني – التركي، واصبحت كذلك منطقة تنافس ضمني بين السعودية وايران، اذ تستخدم هاتان الدولتان ورقة الإسلام مدخلا لهذه الجمهوريات(100).

وقد ادى انهيار الاتحاد السوفيتي الى حرمان ايران من فرص المقاومة والمساومة التي كانت تتيحها لها القطبية الثنائية في تحييد الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تواجه القوى الإقليمية الثورية، وفي مقدمة هذه القوى إيران، وبالنتيجة أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى فرض قيود دولية على سياسة ايران الخارجية، اذ كانت إيران تطمح الى اداء دور إقليمي مؤثر(101).

وقد أصبحت تشعر بأنها أكثر امانا من الجهة الشمالية بسبب مجاورتها لتركمانستان وأذربيجان وارمينيا، بدلا من الاتحاد السوفيتي ذي الأطماع التوسعية والأكثر قوة في حينها(102).

لذا فان انهيار الاتحاد السوفيتي قد خلق فرصا جديدة لايران في إمكانية توسيع دائرة نفوذها في طاجكستان وأذربيجان وبقية دول آسيا الوسطى، كما ادى الى بعث تهديدات جديدة لإيران، فهناك قلق أيراني نابع أساسا من ظهور القوميين في باكو

الذين يريدون الاتحاد مع ألاذريين في ايران ليكونوا أذربيجان الكبرى. ولذلك فان إيران قد اتبعت سياسة متوازنة تجاه منطقة آسيا الوسطى اذ التزمت فيها بعدم التدخل في شؤون هذه الدول. وقد عدت روسيا سياسة ايران تجاه قضايا آسيا الوسطى سياسة مسؤوله وحكيمة. وقد قامت روسيا مد ايران بالمعدات الحربية مثل الغواصه (كيلو) على الرغم من المعارضة الأمريكية، وقد قدرت القيمة الفعلية للمشتريات الإيرانية من الأسلحة الروسية منذ عام 1996 بما يزيد عن خمسة مليارات دولار على مدار عشر سنوات. ان انهيار الاتحاد السوفيتي ادى الى وجود فرصة سانحة أمام إيران لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، مثلا قيام إيران بمحاولة تحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب اسيا- الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتي[103].

وقد أصبحت روسيا بعد عام 1991 ولازالت المصدر الرئيس للسلاح لايران، وفي الوقت نفسه أصبحت إيران من اكبر المشترين بالعملة الصعبة للمعدات العسكرية الروسية في العالم الثالث، وقد نجحت روسيا في عقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية، بما في ذلك التنقيب المشترك عن النفط في بحر قزوين[104].

اما مسألة الدعم الروسي لايران في المجالات العسكرية، ولاسيما مسألة إمدادها بالمفاعلات النووية فهذه أمور تشكل خطورة على أمن الخليج العربي، وتخلق حالة من عدم الاستقرار في المستقبل وتحاول روسيا تهدئة دول الخليج العربي عن طريق التصريح دوما بمساندتهم وتأييد احقية دولة الامارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث المحتلة من قبل ايران[105].

كما كانت وزارة الطاقة الذرية الروسية حتى عام 1997 ترغب في عملية بيع المفاعلات النووية الى ايران وبضمن ذلك (منظومة الطرد المركزي)* التي من خلالها تستطيع ايران انتاج السلاح النووي[106].

وافتتحت ايران وروسيا علاقاتهما بفصلا جديدا خصوصا في المجال العسكري، اذ زار وزير الدفاع الروسي (ايغور سيرجييف) طهران في اواخر ايلول عام 1999، وقد وصلت تطورات العلاقات الى حد بعيد وانعكاساتها الاقليمية في المنطقة كانت مؤثرة جدا. اذ قادت الى افساد المخاوف المتزايدة جراء العلاقات بين موسكو وواشنطن. وبالفعل فان التعاون الايراني – الروسي العسكري قد دق اجراس الخطر بالنسبة لواشنطن كي تعبر عن ردود افعالها العميقة تجاه الخطط الروسية في بيع اكبر كمية من الغواصات والطائرات المقاتلة الى ايران[107].

ومن جهة اخرى فان انهيار الاتحاد السوفيتي ادى الى افتقار ايران الى الاسس الأيديولوجية والسجل الدبلوماسي الذي يمكن ان تستند اليه في وضع استراتيجة فعالة. تجاه المنطقة الواقعة على حدودها الشمالية، وعلى الرغم من ان ايران اصبحت اقوى واكثر استقرارا من جيرانها الجدد، ولم تعد معرضة للتهديد التقليدي من الشمال. لكن الانقلاب المفاجئ في الاوضاع ادى الى وجود حالة من التناقض اصبحت تعيشها ايران. وقد المح احد السفراء حول هذا التناقض بقوله (كنا ننظر الى حدودنا الشمالية فنرى قوة معادية عملاقة. ولكنها كانت تعطينا انطباعا بانها تتمتع بالاستقرار. وكنا نعرف ماسوف تفعله هذه القوة. وتعلمنا طريقة التعامل معها. اما اليوم فنحن ننظر شمالا، فنرى سبع دول مختلفة في تلك المنطقة، وكلها تفتقر الى الاستقرار، الامر الذي يغير المعادلة الاستراتيجية) [108].

---

* منظومة الطرد المركزي : هي منظومة تستخدم في الحصول على اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في صنع السلاح النووي. حول هذا الموضوع انظر: روبرت فريد مان، العلاقات الروسية ــ الايرانية في عقد التسعينات (ملف)، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية– بيت الحكمة، العدد (7)، بغداد، 2001، ص82.

نستنتج من هذا القول ان ايران تشعر بالقلق وعدم الارتياح وذلك لافتقار منطقة اسيا الوسطى الى الاستقرار، اذ انها تحاول وضع استراتيجة مناسبة لكي تتعامل مع جمهوريات اسيا اوسطى، أي بعبارة اخرى ان الاستقرار في هذه المنطقة هو مفيد وضروري بالنسبة لايران.

ولكن بين الحالة الايجابية والسلبية في العلاقة الايرانية ــ الروسية نجد هناك التقاء في الاهداف بينهما، اذ تسعى كلا الدولتين الى منع تركيا من بسط نفوذها في القوقاز وبحر قزوين. وكذلك توجد لروسيا وايران مصالح مشتركة في استقرار منطقة اسيا الوسطى وفي استقرار حدودهما السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. كما ان النفوذ الروسي في منطقة اسيا الوسطى يعطي ايران احساسا بالارتياح، لان النفوذ الروسي يساعد على منع تركيا من التوسع في تلك المناطق التي يسكنها اناس ذوو اصول (توركية)*. وبسبب وجود قومية اذرية في ايران تكون ايران ملزمة على ان تشارك روسيا اهتمامها بالحد من الطموحات التركية، وكذلك لروسيا وايران مصلحة مشتركة في منع الحرب الاهلية في افغانستان من تهديد استقرار اسيا الوسطى[109].

وقد قامت روسيا وايران بتنفيذ اتفاق السنوات العشر الاقتصادي الذي وقعاه في كانون الاول 1995، والذي يتضمن جدولة ديون ايران البالغة 500 مليون دولار، وتبادل الخبراء في مجال النفط، وزيادة الصادرات الروسية الى ايران التي تتراوح قيمتها الحالية بين 4 و4.5 مليار دولار[110].

وقد اكد نائب الرئيس الروسي في استقباله رئيس مجلس الشورى الايراني في مطلع عام 2000 (ان ايران تحتل موقعا رائدا في اولويات السياسة الخارجية

---

* توركية : هي كلمة تختلف عن كلمة "تركية" وتطلق على اللغات او التقاليد الخاصة بالسكان من ذوي الاصول التركية والاذرية والتركمانية والقيرغيزية. انظر: روبرت باريلسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتاثيره في امن الخليج، في امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1998، ص140.

الروسية) [111]. وكان رئيس مجلس الشورى الايراني علي اكبر ناطق نوري قد تقدم خلال الزيارة بطلب انشاء ثلاثة مفاعلات نووية جديدة[112].

وهناك خطة لتطوير وتحديث الجيش الايراني، قد تصل عوائد المساهمة الروسية فيها بمبيعات سلاح تقدر بـــ 7 مليارات دولار. وتحاول ايران الحصول على بطاريات صواريخ مضادة للطائرات من طراز (اس-300) ومروحيات وغواصات وطائرات (سوخوي 25) ومن الوارد ان تخضع العلاقات الروسية- الايرانية لتقلبات العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة هذا من جانب، اما الجانب الاخر فهو تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وايران في السنوات المقبلة، وهو جانب يقلق روسيا بشدة، ويمكن اعتباره السبب الرئيس في تحركها الاخير على ايران[113].

وفي البيان الذي اصدرته الخارجية الايرانية بعد لقاء سيرجييف وزير الدفاع الروسي ووزير الخارجية الايراني كمال خرازي اشار البيان على (تشديد الوزيرين على تعاون بلديهما في جميع المجالات في افغانستان والقوقاز واسيا الوسطى في اطار تعاون طويل المدى، والواضح ان البلدين على اعتاب مرحلة تعاون استراتيجي يتناول قضايا رئيسة وحساسة في عدد من الاقاليم الفرعية المحيطة بهما معا، ومن بينها بالطبع اقليم الخليج العربي. ومن المرجح ان يؤدي هذا التعاون الى مزيد من تطوير القدرات العسكرية الايرانية في مجال الاسلحة التقليدية وفوق التقليدية) [114].

المطلب الثاني: الهيمنة الامريكية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحول النظام العالمي من نظام ثنائي القطبية الى نظام احادي القطبية تتحكم فيه الولايات المتحدة الامريكية بفعل امكانياتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، أي اصبحت الولايات المتحدة الامريكية القوة المهيمنة والقطب الواحد في هذا النظام. وقد بدأت تعد الخطر الاكبر عليها يكمن في التوجهات الاسلامية سواء المتطرفة او تلك الاصولية المعتدلة ومن بينها توجهات المؤسسة الدينية في ايران، وتخشى امتداد اثارها الى دول الخليج العربي حيث النفط، او تمتد الى باكستان وغيرها[115].

ان الولايات المتحدة الامريكية كانت عازمة، لا على هزيمة ايران فقط وعند ذلك تثبت افلاس (الثورة الايرانية) امام بقية المسلمين وانما كانت تهدف الى اتمام هذه المهمة من دون دفع ايران الى احضان الاتحاد السوفيتي او التسبب بتمزيقها. فالولايات المتحدة الامريكية تشعر بالقلق تجاه ايران كونها زعيمة الاسلام الثوري وكذلك تشعر الولايات المتحدة الامريكية بالقلق تجاة قوة ايران العسكرية المتزايدة، فايران تهدد الولايات المتحدة الامريكية وهذه التهديدات الكامنة تتضمن الارهاب والحصول على الاسلحة النووية وامن "اسرائيل " وبلدان الخليج العربي المصدرة للنفط[116].

ان الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي من ضمن اهدافها اضعاف أي قوة في العالم الاسلامي عامة والعربي خاصة، وتهدف الولايات المتحدة الامريكية الى ردع أي قوة تفوق قوة "اسرائيل" العسكرية[117].

وفي هذا الجانب فان ايران بامكانياتها الاقتصادية والعسكرية تهدد "اسرائيل"، فاصبح لزاما على الولايات المتحدة الامريكية احتواء التهديد الايراني.

وفي الوقت الراهن لم يعد هناك سوى ثلاثة دول منتجة رئيسة للنفط في العالم مازالت بعيدة عن السيطرة الامريكية هي، ليبيا،ايران، العراق. ولهذا ستقوم

الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ كافة الوسائل والاجراءات ضد هذه الدول للسيطرة على حقول النفط[118].

ان الولايات المتحدة الامريكية تستورد خمسي استهلاكها من النفط، وتمثل حقول الشرق الاوسط ثلثي مصادر النفط العالمية، وهذا الامر يعد مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، علما ان ايران تعد من الدول التي لها ثقل كبير في الانتاج النفطي وهذا الامر يدفع الولايات المتحدة الامريكية الى اتخاذ الاجراءات التي من خلالها تستطيع (تدمير ايران وزعزعة استقراها بشكل كبير)[119].

وقد حددت الولايات المتحدة الامريكية (سبع دول دولاً ارهابية)* ومن بينها خمس دول اسلامية تعد ايران من ضمنها، وهذه الدول تصنفها الولايات المتحدة الامريكية كاعداء، بانها تهاجم الولايات المتحدة واصدقائها باكثر الاسلحة فاعلية في ايديها، وبالتالي فهم يعترفون بوجود حالة حرب معهم. وفي سنة 1993 كان الشعب الامريكي يضع ايران اكبر خطر على الولايات المتحدة الامريكية[120].

وهناك تصور لدى الولايات المتحدة الامريكية تعد فيه ايران من الاخطار المحتملة داخل منطقة الخليج العربي، وهذه الاخطار تحتاج الى ردع وفقا للتصور الامريكي، ومن هذه الاخطار قيام ايران بمغامرة عسكرية في منطقة الخليج العربي، والخطر الاخر هو محاولة ايران الحصول على اسلحة الدمار الشامل، اذ تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى ضبط انتشار اسلحة الدمار الشامل باستثناء "اسرائيل"[121].

وفي ايار 1993 اعلن مارتن انديك، المساعد الخاص للرئيس الامريكي في شؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا، في محاضرة له عن عزم ادارة كلنتون اعتماد (استراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران). واستراتيجية الاحتواء المزدوج تدعم الغرض الامني للولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي وفي الشرق الاوسط. فالولايات المتحدة الامريكية تنظر الى ايران والعراق على انهما خصمان رئيسيان لها

في منطقة نفوذها، فايران تنادي بالايديولوجية الاسلامية وتعمل على نشرها في اتجاهات مختلفة وتمثل الوجه الذي شاء الغرب ان يدرك من خلاله انها التضاد مع الحضارة الغربية، بل انها طرف المواجهه بين الاسلام والمسيحية[122].

وتقوم الولايات المتحدة الامريكية بمحاولات لاقصاء ايران عن اسيا الوسطى، عن طريق رفض مد خطوط الانابيب اليها او رفض دخول الشركات الايرانية في الاتحادات التمويلية لانتاج النفط في بحر قزوين التي تكون الشركات الامريكية طرفا فيها، اما اوربا فهي تدعو الى ان تكون ايران منفذ خروج نفط اسيا الوسطى، وهذا الامر يعد اختلافاً بين الولايات المتحدة واوربا، ولهذا فان طهران قد اصبحت وفق تقدير (مايكل ستبرمر) مدير معهد البحوث الالماني للشؤون الدولية قادرة على احداث صدع داخل العالم الغربي[123].

وقد حرصت الولايات المتحدة الامريكية على تحجيم الدور الايراني في اسيا الوسطى، وبالمقابل قامت بدعم الدور التركي في اسيا الوسطى واشارت صراحة لدول اسيا الوسطى بان الانموذج الديمقراطي العلماني التركي هو الانموذج الأنسب لها، ومن المعتقد ان جزء من المعونات التركية التي تم توجيهها الى اسيا الوسطى كان بالأساس أموالا أمريكية[124].

وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان احتواء التهديد آلاتي من ايران امر بالغ الصعوبة. لانها تشكل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي (فهي الدولة الأكثر دعما للإرهاب والاغتيالات في أنحاء العالم، وعبر دعمها لحركة حماس وحزب الله تسعى ايران جاهدة الى احباط جهودنا من اجل تشجيع السلام بين "اسرائيل" والفلسطينين والدول العربية، وعبر صلاتها بالسودان ... وتسعى بنشاط الى تدمير الحكومات الصديقة... وتسعى ايران للحصول على قدرة للهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية، ولعل اكثر ما يثير القلق ان ايران تسعى الى

امتلاك اسلحة الدمار الشامل بما فيها اسلحة نووية سرية وصواريخ باليستية لنقل اسلحة الدمار الشامل الى الشرق الاوسط) [125].

وفي مواجهة سعي ايران الى السيطرة على الخليج العربي، تعمل الادارة الامريكية عن كثب مع حكومات صديقة لمنع ايران من جلب الواردات التي تتطلبها البرامج النووية والكيميائية، كما انها متنبهة الى تحويل الصواريخ والنظم المتصلة بالصواريخ من المورد الحالي لايران، بما في ذلك كوريا الشمالية، ولا يعني هذا ان الولايات المتحدة الامريكية تنوي الحجر على ايران او حرمانها من جميع المعدات العسكرية. ان هذه الحكومة تحاول التفريق بين مواد دفاع لا تؤثر على مناخ الامن الاقليمي وتلك المواد التي لها استخدامات هجومية والتي يمكن ان تزعزع استقرار المنطقة[126].

وتقوم الولايات المتحدة الامريكية بالتركيز على اعمال التسلح النووي والجوي والبحري الايراني، فقد اثار البرنامج النووي الايراني قلقاً شديداً في الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، وقد ادى هذا الامر الى قيامها بالشروع في اجراء اتصالات مكثفة مع الدول المنتجة للمواد والمعدات اللازمة لانتاج الاسلحة النووية لتحذيرها من مغبة بيع هذه المواد الى ايران سواء للاغراض السلمية وغير السلمية[127].

وقد اشارت الولايات المتحدة الأمريكية الى ايران وعدتها الخطر الرئيس على الاستقرار في منطقة الخليج العربي، كما تحاول الولايات المتحدة الامريكية القيام بتشديد العقوبات ضد ايران، وفي هذا الجانب شددت السياسة الأمريكية تجاه ايران على ثلاثة جوانب رئيسة تتمثل في[128]:

- العمل على تقييد البرنامج النووي الايراني بالسبل كافة.
- تصنيف ايران كأكثر الدول نشاطاً في مجال الارهاب.
- التحرك بجدية في اتجاه تكثيف الحظر الاقتصادي ضد ايران.

وقد وجهت الولايات المتحدة الامريكية اصابع الاتهام الى العرب والايرانيين والمسلمين كونهم هم الذين قاموا بتفجير مبنى مركز التجارة العالمية في نيويورك (اوكلاهوما سيتي)[129].

اما استراتيجية الاحتواء المزدوج فقد تمكنت بموجبها (ادارة الرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون) من تخفيض الاعتمادات المالية المقدمة من قبل المجتمع الدولي الى ايران، ولم تحصل ايران على اعتمادات اضافية من صندوق النقد الدولي او البنك الدولي، ورضخت اليابان للضغوط الامريكية الهادفة الى حرمان ايران من الحصول على قرض من اليابان قدره نصف مليار دولار في عام 1995، أي ان هدف استراتيجية الاحتواء المزدوج هو منع اصدقاء ايران من تقديم العون اليها. وكذلك تهدف الولايات المتحدة الامريكية من وراء هذه الاستراتيجية تقليص نفوذ ايران والعراق في النظام الاقليمي الخليجي. أي بعبارة اخرى حاولت الولايات المتحدة الامريكية من خلال هذه الاستراتيجية تغيير السلوك الخارجي الايراني مع ابقاء الباب مفتوحا للحوار مع ايران، ولكن نجاح ايران في استغلال الثغرات في سياسة الاحتواء المزدوج من اجل الالتفاف حول الاهداف التي كانت الولايات المتحدة الامريكية تحاول تحقيقها دفع ادارة الرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون تبني قانون (داماتو) بعد ما يقرب من سنتين من اعلان سياسة الاحتواء المزدوج، وذلك بهدف تغيير سلوك ايران الخارجي، وقد فرضت الولايات المتحدة الامريكية من خلال هذا القانون حظرا اقتصاديا شاملا ضد ايران على الرغم من عدم تأييد وزارة التجارة الأمريكية لهذه السياسة، وعلى الرغم من شكاوي الشركات الامريكية ضد هذا الحظر الذي يتسبب في فقدانها العديد من الصفقات التجارية مع ايران لصالح الشركات الاوربية المستفيدة من هذه الصفقات[130].

وقد قامت ادارة الرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون بتخصيص (20) مليون دولار ميزانية لـــ(عملية سرية هدفها زعزعة حكومة ايران، كما ان رئيس مجلس النواب الامريكي "نيون غنغريتش" قد اقترح في وقت سابق قلب نظام الحكم في

ايران، غير ان وكالة المخابرات المركزي (C.I.A) لم تدعم هذا الاقتراح لانه في نظرها غير عملي، بإلاضافة الى ان البيت الابيض ومجلس الشيوخ لم يدعما هذا الاقتراح، اما الان فقد اصبح مقبولا في صيغته المعدلة، وقد جاء رد الفعل الايراني في وقته حينما ادانت ايران هذا المخطط الامريكي العدائي) [131].

وكان للولايات المتحدة الامريكية رؤية جديدة حول تعديل مبدء الاحتواء المزدوج الى مبدء اخر اكثر مرونة وتكيفا وهو مبدء (الاحتواء التمايزي). وفي اطار هذا المبدأ تضع الولايات المتحدة الامريكية ايران في دائرة لحتمالات جديدة، بحيث تصبح إمكانية فتح حوار مع ايران قائمة وان كانت مشروطة. ويمكن القول ان لجوء الولايات المتحدة الامريكية الى استراتيجية الاحتواء التمايزي هو بسبب ان استراتيجية الاحتواء المزدوج قد واجهت العديد من الانتقادات بخاصة من اوربا واليابان. وكان تعثر استراتيجية الاحتواء المزدوج نتيجة سياسات اصدقاء الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما اليابان واوربا تجاه كل من العراق وايران، وكثرة الاعمال العسكرية ضد القوات الامريكية الى جانب الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي[132].

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اكثر من مرة عن رغبتها الدخول في حوار مع إيران بهدف إعادة العلاقات بين الدولتين وذلك مقدمة لدخول الإستثمارات الدولية السوق الإيرانية وتقديم المجتمع الدولي قروضا مالية لأيران، وربطت الولايات المتحدة فرص تحسين علاقاتها مع إيران بشرط تغيير إيران بعضا من توجهات سياساتها الخارجية. والدليل على ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام كوهين في 1999/10/20 في دبي خلال زيارته لدولة الامارات ومن قبله مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى مارتن أنديك خلال لقاء أقامه (المنتدى الآسيوي) في واشنطن في السنة نفسها، وقد ذكر هؤلاء المسؤولون استمرار الولايات المتحدة التمسك بثلاثة شروط لتحسين علاقاتها مع إيران وتتمثل هذه الشروط الثلاثة في مطالبة الحكومة الإيرانية بالتخلي عن دعم الارهاب، والإمتناع عن عرقلة (عملية التسوية)، ووقف مساعيها لإنتاج أسلحة

الدمار الشامل. ووفق التقديرات الأمريكية، تقابل إيران مبادرات الإنفتاح الأمريكية بالتردد وعدم الجدية، ومن جهتها تطالب إيران الولايات المتحدة رفع المقاطعة الاقتصادية المفروضة ضدها ورفع التجميد الذي فرضته الولايات المتحدة على الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية[133].

وتبقى لإيران أهمية في الاستراتيجية الأمريكية وهذا الأمر أشار اليه (زبغنيو بريجينسكي) مستشار الأمن القومي الأسبق في ادارة كارتر عندما قال (ان الولايات المتحدة لا ينبغي أن تمضي في عزل ايران، فنحن نحتاج لعلاقة استراتيجية معها في المدى البعيد اذا كنا ننشد ليس فقط الاستقرار في الخليج وانما أيضا منفذا الى آسيا الوسطى حيث توجد مخزونات كبيرة من الطاقة المهمة للعقدين القادمين) [134].

المطلب الثالث: الاتحاد الأوربي

ان الاتحاد الأوربي لايمكن أن يتجاهل الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية التي تمثلها إيران، فالاحتياطات النفطية والغازية الضخمة التي تمتلكها ايران، كان لها أثر كبير على وجود مصالح اقتصادية هائلة لأوربا مع إيران. ولا يزال الاتحاد الأوربي يأمل عن طريق(الحوار النقدي)* سوف يستطيع اقناع النظام الإيراني بالمضي في طريق الإعتدال والقيام ببعض التعديلات في مجال حقوق الإنسان واحترام الحريات والممارسة الديمقراطية والإنفتاح السياسي والاقتصادي على العالم. فليس من مصلحة الاتحاد الأوربي ولا إيران الاتجاه نحو القطيعة والوقوع في الفخ الأمريكي. وكان قرار الاتحاد الأوربي الذي اتخذه عام 1992 يتضمن عِدم احداث قطيعة تامة مع دولة كبيرة ومهمة اقتصاديا واستراتيجيا كإيران[135].

ويتردد الاتحاد الأوربي في الاستجابة للمتطلبات الأمريكية ومن هذه المتطلبات احتواء ما يطلقون عليها تسمية (الدول العاصية Rogue states)، والتي هي العراق وإيران وليبيا والسودان[136].

ومن الجدير بالذكر ان دول الاتحاد الأوربي عموما، ولاسيما فرنسا وألمانيا وهما أكبر وأهم دول الاتحاد الأوربي، اندفعت الى التسابق على خطب ود إيران، وذلك لبناء مصالح معها، بعد أن اصبحت ساحة العراق مغلقة وممنوعة بفعل الحصار[137].

ومن جانب آخر عندما قامت إيران بالترحيب الرسمي بالعمليات الإستشهادية داخل (فلسطين المحتلة) أدى هذا الأمر الى قيام خلاف بين إيران ودول الاتحاد

---

* الحوار النقدي: وهي سياسة اتبعها الاتحاد الأوربي والتي تعني ممارسة الانفتاح الأوربي المنضبط والمتدرج وبنفس القدر الذي تحدث فيه تغيرات ايجابية، أي اننا أمام نوع من الانفتاح المتبادل ومن وراءه عملية حوار هدفها التعرف على الاخر ومحاولة تغيره عبر الاقناع الحر وتبادل المنافع. وقد طالبت ايران بتبديل تسمية(الحوار النقدي) الى(الحوار البناء). حول هذا الموضوع انظر: د. مهدي شحادة ـــ د. جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مصـــدر سبق ذكره، ص 112، ص163، ص 174.

الأوربي التي دعت إيران الى الإدانة الصريحة والمعلنة لتلك العمليات وقد استقر رأي وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في اجتماعهم بباليرمو الايطالية في آذار عام 1996 على ارسال وفد رفيع المستوى الى إيران لحثها على التنديد بالإرهاب[138].

نستنتج من ذلك ان للولايات المتحدة الأمريكية و"اسرائيل" دور مؤثر في الضغط على الاتحاد الأوربي من أجل اتباع سياسة معينة، وبالتالي فان هذا الأمر يجعل الاتحاد الأوربي أداة ضغط ضد إيران من أجل أن يكون لها موقف مؤيد "لإسرائيل" وفي الوقت نفسه يكون هذا الموقف ضد شعبنا الفلسطيني.

وقد اتفقت بريطانيا وايران على رفع تمثيلها الدبلوماسي الى مستوى السفراء وقد حصل تفاهم بين الطرفين على التعاون في الاستثمار في مجال النفط والغاز[139].

والأوربيون وعلى رأسهم الألمان يفضلون الاحتفاظ بعلاقات مع إيران، حتى ان وزير خارجية المانيا كلاوس كلنيكل قد قال يجب(تجنب اعادة حشر الإيرانيين في زاوية برفض أي حوار معهم. وحجته في ذلك (تستند الى قوة التاريخ حيث ان أي نظام مهما كانت راديكاليته، ينتهي دائما بتمالك التاريخ، ان كل نظام راديكالي مهما كان ينتهي بتمالك نفسه والميل الى الإعتدال. فمنذ زمن طويل والجمهورية الفرنسية قد توقفت عن قطع الرؤوس للتخلص من خصومها السياسيين، ولكن ألسنا نخاطر عندما نحتفظ بعلاقات مع إيران بأن نتعرض للخداع وتحت ذريعة ادامة علاقات اقتصادية، ألن نساعد على تمويل اعادة التسلح وامتلاك السلاح النووي لبلد قد يستخدم قواته يوما ضد جيرانه أو ضدنا، وبالأنتظار يتوجب ايجاد أفضل عرض لــ" إحتواء إيران" فالتهديد الذي تمثله الجمهورية الاسلامية يحوم بشكل واضح فوق المنطقة) [140].

وقد حصل تطور في العلاقات بين الاتحاد الأوربي وايران فقد كانت هناك زيارات متبادلة بين الطرفين وكان هناك تقدم بين الطرفين على مستوى العلاقات الاقتصادية. وكان قسطنطين مسيو تاكيس رئيس وزراء اليونان سابقا أول رئيس وزراء من دول الاتحاد الأوربي يزور إيران منذ الثورة وذلك في عام 1992. وكذلك قام رئيس

وزراء ايطاليا (رومانوف برودي) في عام 1998 بزيارة الى إيران وتعد هذه الزيارات اختراقا إيرانيا كبيرا لجبهة الغرب، وقد اثبتت إيران من خلال هذه الزيارات ان لها القدرة على اقامة علاقة مع الإتحاد الأوربي على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية. وبدلا من أن يتم عزل إيران بالإحتواء بدت الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها هي المعزولة عن انتهاج سياسات حلفائها الأوربيين تجاه إيران. وكذلك قام الرئيس النمساوي توماس كليستل بزيارة الى ايران وكان مع الرئيس كليستل أكبر وفد نمساوي يزور بلدا في الخارج، وقد شمل الوفد وزير الاقتصاد ورئيس غرفة التجارة و(130) من الخبراء ورجال الأعمال يمثلون (80) شركة. وكما قام الرئيس اليوناني قسطنطين ستيفانوبولس بزيارة الى إيران بحث خلالها العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية. ومن جانب آخر زار المساعد الدائم لوزير الخارجية البريطانية. وهو اعلى مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية يزور ايران التي لم يزرها أي مسؤول منذ عام 1979 وكانت هناك زيارة لوفد برلماني بريطاني الى ايران هدفها التسريع لمسيرة التطبيع في العلاقة بين البلدين(141).

ومن الواضح ان تطوير العلاقة مع اوربا قرار استراتيجي اتخذته ايران بعد توقف الحرب مع العراق وفي بداية عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وقد اثبت هذا الخيار اهميته اثناء ازمة توتال (الشركة الفرنسية) عام 1997 حين وقعت ايران عقدا مع الشركة الفرنسية بقيمة ملياري دولار، وهو العقد الذي يتعارض مع قانون داماتو الذي ينص على عدم جواز توقيع أي عقد مع ايران في مجالي النفط والغاز بقيمة تزيد عن اربعين مليون دولار(142).

وحل قضية العلاقات الايرانية – الامريكية من مصلحة الاتحاد الاوربي لان لديه مصالح اقتصادية مع ايران، وفي الجبهة الداخلية الاوربية تقوم الشركات النفطية وغيرها من القطاعات الصناعية وكذلك بعض الشخصيات السياسية بتوجيه اللوم الى الولايات المتحدة الامريكية للتأخر في حل الخلافات القائمة وعدم السعي لاصلاح العلاقات مع ايران(143).

ويحاول الاتحاد الاوربي تعزيز العلاقات مع ايران، وبالذات على المستوى الاقتصادي، وذلك لانه يعتقد بان العلاقات الإيرانية – الامريكية تتجه نحو التطبيع لا محاله، ولذلك يجب على الشركات الاوربية استباق الشركات الامريكية التي ستسيطر على السوق الايرانية اذا وجد القرار السياسي في طهران وواشنطن[144].

وقد تعاقدت إيران على شراء (100) قاطرة فرنسية الصنع بكلفة اجمالية قدرها (215) مليون دولار[145].

ومن الجدير بالذكر ان الانفتاح الأوربي على إيران خلال السنوات الأخيرة ساهم في تشجيع المانيا على الانخراط في مسار الانفتاح على إيران، فقد اندفعت ألمانيا باتجاهها لضمان مناطق نفوذ لشركاتها في مسار المنافسة الأوربية على الاسواق الإيرانية، وكذلك فان إيران تركز على المانيا لكونها الجسر الموصل مع أوربا، مع وجود قناعة من جانب ألمانيا بانها ستساهم في تحسين علاقات إيران مع أوربا وربما مع الولايات المتحدة الأمريكية[146].

وقد قررت ألمانيا زيادة حجم ضمانات إئتمان التصدير من (200) مليون مارك الى مليار مارك، أي ما يعادل (487) مليون دولار، والهدف من وراء ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إيران. وقال المستشار الألماني (جيرهارد شرودر) في مؤتمر

صحفي مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي، الذي زار ألمانيا في عام 2000 لمدة ثلاثة أيام (ان الاقتصاد الإيراني ينمو ونحن نريد توسيع علاقاتنا الاقتصادية)[147]. وقد قرر الاتحاد الأوربي وإيران تفعيل العلاقات الإستراتيجية بينهما، وفي هذا الجانب صرح وزير الخارجية الايطالي عند وصوله الى إيران في آذار 1998 (ان العلاقات بين إيران والاتحاد الأوربي دخلت مرحلة جديدة متطورة جدا) [148]. وقد قامت كل من ايطاليا وفرنسا في عام 1998 بمنح ضمانات مصرفية الى إيران وصلت الى(1600) مليون دولار وكذلك قامت بتجميد قانون داماتو الأمريكي[149]. وقد قامت شركة توتال الفرنسية بانتهاك قانون داماتو الذي

أصدره الكونغرس الأمريكي عام 1997، وقد عقدت هذه الشركة عقدا مع إيران بقيمة(2) بليون دولار لتطوير حقول الغاز الإيرانية في جنوب الخليج العربي. وفي عام 1999 عقدت شركة (أي. أل.أف. أكويتيان) الفرنسية وشركة (أجيب) الإيطالية عقدا مع شركة النفط الوطنية الإيرانية لتطوير حقول نفط (دورود) بمبلغ (بليون دولار). وفي العام نفسه وقعت إيران عقدا نفطيا مع شركة (ألف) الفرنسية وشركة (بوفالي) الكندية بقيمة (300) مليون دولار. لإستثمار حقل نفطي في الخليج، وكذلك وقعت إيران عقدا نفطيا بقيمة (800) مليون دولار مع شركة (رويال دونش شل) البريطانية- الهولندية لتطوير حقلي (نوروز وسروش) (150) (4).

وخلاصة القول ان للأتحاد الأوربي دور كبير ومؤثر في دعم السياسة الإيرانية وذلك من خلال المكانة التي يتميز بها فهو قوة سياسية واقتصادية كبيرة، أصبحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكان للاتحاد الأوربي دور مهم في افشال قانون داماتو الأمريكي الذي صدر ضد ايران، وتحاول دول الاتحاد الأوربي الانفتاح على ايران وإقامة العلاقات معها وذلك من خلال الجانب الاقتصادي، بالنظر لأهمية إيران من الناحية الاقتصادية. فيمكن القول ان إيران تستفيد من تقوية علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، وذلك من أجل اضعاف سياسات وقرارات الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر ضد إيران. والدليل على ذلك دور الاتحاد الأوربي وكما ذكرنا سابقا في افشال قانون داماتو، وبالنظر لمصالح الاتحاد الأوربي في إيران، فيعد الاتحاد الأوربي قوة داعمة لسياسة وحركة إيران الإقليمية، وبالتالي سوف يساعد ذلك على تحرير سياسة إيران الإقليمية من القيود الدولية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] حسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في ايران منذ 1979، في النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1987 ص138.

[2] رعد عبد الجليل مصطفى، الاخوندية المؤسسة الدينية والنظام السياسي في ايران1978 –1987، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد 1988ص9.

[3] حسيب عارف العبيدي،مصدر سبق ذكره، ص138.

[4] حسيب عارف العبيدي، المصدر السابق، ص138–139.

[5] المصدر نفسه، ص140.

[6] [1] د. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية : تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، القاهرة، 1999 ص16. وكذلك انظر: ناجي ابي عاد / ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الناس، النفط التهديدات الأمنية، ترجمة محمد نجار، ط1، الأهلية للنشر، الأردن، عمان، 1999، ص36.

[7] [1] د. سهيل حسين الفتلاوي، هل سيعود شرطي الخليج العربي لحاضرة الأمريكان، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (17)، جامعة بغداد، 2000، ص3.

[8] [1] د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الإيرانية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص142–143.

[9] [1] د. وليد عبد الناصر، ايران دراسة عن الثورة والدولة، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997، ص114–115.

[10] [1] عمرو عبد الكريم، تمايزات النخبة الحاكمة في ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، القاهرة، 1997، ص60.

[11] [1] المصدر نفسه، ص78. وكذلك انظر:– د. امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (1906–1979)، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1999،ص66. وطلال عتريسي، التوجهات السياسية الايرانية نحو العالم العربي، مجلة دراسات شرق اوسطية، ط1،مركز دراسات الشرق اوسط العدد (17)، عمان، 2001، ص77.

[12] نقلا عن بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص81–82.

[13] المصدر نفسه، ص143–145.

[14] صالح المانع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية– الإيرانية، في جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص225، ص227–228.

[15] محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، ط1، دار الجديد للنشر، بيروت، 1999، ص30–31.

(16) المصدر نفسه، ص66.

(17) د. باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية، في جمال زكريا قاسم (تحرير، العلاقات العربية– الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص184.

(18) حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية– الإيرانية: دراسة استشرافية لافاق التعاون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (213)، بيروت، 1996، ص107.

(19) معتز محمد سلامة، الجيش والحرس الثوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، القاهرة، 1997، ص79.

(20) انظر: أريك رولو، المجتمع الايراني يتخلص من الخوف، اللومـونـد دبـلوماتــــك،
(http: www.mondiploar.com-Juino1- articles-roleau.htm.9-8-2001.p2)

(21) د.ظافر ناظم سلمان، النظام السياسي الإيراني التحديات أفاق المستقبل، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الايرانية، دار الكتب للطباعة والنشر، العدد (17)، جامعة البصرة، 2001، ص6–7.

(22) Muriel mirak – weissbach –khatamis' second land slide means greater role for Iran , executive intelligence review, vol.-28, no-25, june 29-2001 – p73.

(23) د. ظافر ناظم سلمان، فوز خاتمي بالرئاسة الإيرانية أبعاده وانعكاسه على العلاقة مع العراق، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد (12)، جامعة بغداد، 2001، ص2.

(24) فرهانغ رجائي، تأملات حول الدين والسياسة في ايران، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (103)، بيروت، 2001، ص36–37.

(25) (2) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة،(2001/4/18).
(http:- www. Aljazeera. Net. Htm. P1.)

(26) محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص250.

(27) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني نشاته وتكوينه ودوره، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابوظبي، 1996، ص40–41.

(28) المصدر نفسه، ص22.

(29) معتز محمد سلامه، الجيش والحرس الثوري، مصدر سبق ذكره، ص80.

(30) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص72.

(31) المصدر نفسه، ص132، ص135.

(32) (1) انظر : د. باكينام الشرقاوي، إيران الثورة والدولة، 2001/4/21 (http://www.aljazeera.net. htm.p5)

(33) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية– الايرانية، مصدر سبق ذكرة، ص135–137، ص139.

(34) كينيث كاتز مان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية، في جمال سند السويدي، إيران والخليج عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص285–286.

(35) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني نشاته وتكوينة ودوره، مصدر سبق ذكره، ص167–168.

(36) المصدر نفسه، ص186.

(37) المصدر نفسه، ص220، ص246.

[38] د. وليد محمود عبد الناصر، عشرون عاما بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة الى الدولة، مصدر سبق ذكره، ص23.

[39] انتوني كوردز مان، قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر تهديد، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارت العربية المتحدة، 1996، ص378-379.

[40] د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية -الإيرانية مصدر سبق ذكره، ص139-140.

[41] د. نيفين عبد المنعم مسعد، ندوة صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (265)، بيروت، 2001، ص 88-89.

[42] مهدي نور بخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية، في إيران المعاصرة، في جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص39، ص 54-55.

[43] كينث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني نشاته وتكوينه ودوره، مصدر سبق ذكره، ص 55-56، ص63.

[44] د. وليد محمود عبد الناصر، عشرون عاما بعد الثورة: ايران وإشكاليات التحول من الثورة الى الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 23-24.

[45] المصدر نفسه، ص26.

[46] د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية، مصدر سبق ذكره ص 158-159.

[47] غسان بن جدو، ايران اين، في العرب وجوارهم الى اين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص257.

[48] د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص160-161.

[49] د.مهدي شحاده – د.جواد بشارة، ايران: تحديات العقيدة والثورة، ط1، دار بلال للنشر، بيروت، 1999، ص93.

[50] المصدر نفسه، ص94.

[51] انظر: سالم مشكور، الاحزاب والتيارات السياسية، في د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/5/6 (http://www.aljazeera.net.htm.p9)

[52] طلال عتريسي، التوجهات السياسية الايرانية نحو العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص77.

[53] انظر: محمد عبد العاطي، ايران حقوق الانسان (وجهة النظر الرسمية)، في د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/30 (http://www.aljazeera.net.htm.p10)

[54] انظر: د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21 مصدر سبق ذكره، p4.

[55] المصدر نفسه، p4.

[56] حلمي عبد الكريم الزغبي، المشاركة الإيرانية في دعم سوريا في حالة وقوع مواجهة عسكرية بين سوريا وإسرائيل" الأبعاد والأهداف، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (54-55)، مصر، 1997، ص28.

[57] أ.د. حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافية، قضايا خليجية، سلسلة اوراق فصلية، العدد (3)- الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص29.

(58) مركز دراسات الشرق الاوسط، توجهات "إسرائيل" السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد أيهود باراك، دار النشر بلا، الأردن، 1999، ص 188-189.

(59) المصدر نفسه، ص189.

(60) جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص181. وكذلك انظر : أفي شليم، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، ط1، مؤسسة روز اليوسف، مصر، 2000، ص416 -417.

(61) مركز دراسات الشرق الاوسط، توجهات "إسرائيل" السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد أيهود باراك، مصدر سبق ذكره، ص189.

(62) د.باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية- الإيرانية، في أ.د. محمد السيد سليم - د. إبراهيم عرفات (تحرير)، العلاقات المصرية- الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص460-461.

(63) نقلا عن جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص181-182.

(64) Bulent Aras, Turkish – Israeali relation in the nineties : Impact on the Middle East, Middle East policy, VOL, VII, NO3, Whashing ton, June 2000, P156..

(65) انظر: غسان بن جدو، اهداف الثورة الإيرانية، 2000/12/12
(http://www.aljazeera.net.htm.p10-11)

(66) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، إيران و"إسرائيل" حرب الجاسوسية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (10)، مصر، 1995،ص44.

(67) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (142)، القاهرة، 2000، ص153-154.

(68) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، البرنامج النووي الإيراني: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل ومواقف القوى الدولية والإقليمية، مجلة تقديرات استراتيجية، عدد (تجريبي)، مصر، 1995، ص22-24.

(69) المصدر نفسه، ص24.

(70) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب و"إسرائيل" سلام الأوهام أوسلو- ما قبلها وما بعدها، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص260.

(71) د.حسين علي الجميلي، البعد الإقليمي في السياسة الخارجية التركية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (19)، بغداد، 1999، ص89.

(72) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1993، ص68-69.

(73) المصدر نفسه، ص72.

(74) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر، الأردن، 1997، ص66.

(75) طلعت احمد مسلم، احتمالات المواجهة الإيرانية- التركية، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العددان (60-61)، مصر، 1997، ص62.

(76) حسين معلوم، الصراع التركي- الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، القاهرة، 1993، ص218-219. وكذلك انظر: ياسر خطاب، العلاقات التركية- الإيرانية بين التهدئة والتصعيد، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (26)، مصر، 1996، ص50-51.

(77) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في د. محمد السيد سليم تحرير، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص333.

(78) نديم عيسى، إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة الدراسات الدولية، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (2)، بغداد، 199، ص27-28.

(79) د. ثيس محمد نوري- البعد "الإسرائيلي" في سياسة تركيا العربية بعد أم المعارك، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (17)، بغداد، 1997، ص126-128.

(80) ياسر خطاب، إيران والاتفاق العسكري التركي- "الإسرائيلي"، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (30)، مصر، 1996، ص31.

(81) المصدر نفسه، ص31-32.

(82) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، تجدد أطماع تركيا في شمال العراق وسوريا، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (7)، مصر، 1995، ص28.

(83) ياسر خطاب، العلاقات الإيرانية- التركية بين محفزات التطور ومعوقات التراجع، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، عدد (43-44)، مصر، 1997، ص128-130. وكذلك انظر: نظيرة محمود خطاب، التقارب التركي- الإيراني، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (34)، مصر، 1996، ص38-39. ومحمود محمد، تركيا والعلاقات الإسلامية، مجلة البيان، العدد (57)، سوريا، 1996، ص33-34.

(84) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، احتمالات الصدام العسكري بين تركيا وإيران، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (14)، مصر، 1995، ص27-28.

(85) ا. د. احمد نوري النعيمي، الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (22)، بغداد، 2001، ص40.

(86) نقلا عن د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية ـــ الخليجية، مركز الدراسات العربي – الأوربي، مصر، 1994، ص34-35. وكذلك انظر: سعد الدين الشاذلي، الحرب الصليبية الثامنة – تدمير اكبر واقوى جيش بناه المسلمون منذ ظهور الإسلام، ج2، ط1، المكان بلا، 1992، ص359 –360.

(87) محمد حسنين هيكل، المقالات اليابانية، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997، ص109.

(88) جودة حسنين جودة، جغرافية أو راسيا الإقليمية، منشاة المعارف للنشر، الإسكندرية،2000، ص661.

(89) د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور إيران في التاثير على جيوبولتيكية منطقة الخليج العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (42)، 1999، ص123.

(90) د. وليد محمود عبد الناصر، ايران وجماعات العنف السياسي في الشرق الاوسط مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، القاهرة، 1993، ص100.

(91) احمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الايرانية (نظرة مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، القاهرة، 2001، ص116.

(92) د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط1، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص320-321.

(93) محمد احمد آل حامد، امن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،1997، ص11.

(94) احمد مهابة، ايران وامن الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (105)، القاهرة، 1991، ص98.

(95) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، السودان وايران، التعاون وخلفية الازمة مع النظام العالمي، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (4)، مصر، 1995، ص21-22.

(96) محيي عبد المنعم، ايران واريكان وصراع الخلافة، ط1، دار الكتاب العربي للنشر، سوريا،1998، ص114-115.

(97) د. هاني الياس خضر الحديثي، موقف تركيا وايران وباكستان من ازمة وحرب الخليج، في ا.د شفيق عبد الرزاق السامرائي- ا.د مازن إسماعيل الرمضاني، حرب الخليج، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1992، ص69.

(98) د. حسيب عارف العبيدي، ايران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط ط2، مجلة الدراسات الدولية، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص25.

(99) د. محمد سعد ابو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (141)، القاهرة، 2000، ص155.

(100) مي شرتوني، التوازن الجيوبوليتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على السلام والأمن في العالم العربي، في المؤتمر الدولي الاول تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت، 1997، ص307. وكذلك انظر حول التنافس الإيراني – التركي حول جمهوريات اسيا الوسطى. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 1997، ص22-23.

(101) د. ظافر ناظم سلمان، حول مستقبل الدور الإيراني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (258)، بيروت،2000، ص188.

(102) انظر : العلاقات الإيرانية ـ الأوربية.

http://news.bbc.co.uk/ki/hi/arabic/news/newsid136000/1360298.stm.9/8/2001.p2

(103) حسين اميري، العلاقات الايرانية ـ الروسية في عقد التسعينات، مجلة مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (5)، القاهرة،2000، ص45. وكذلك انظر : الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، البرنامج النووي الايراني والجهود الامريكية لإجهاضه، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (15)، مصر، 1995، ص32.

(104) ملفين جودمان، موسكو والشرق الاوسط خلال التسعينات، في فيبي مار ووليم لويس (تحرير)، امتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، ط1، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص35، ص45.

(105) خالد بن سلطان بن عبد العزيز ال سعود، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1997، ص26.

(106) المصدر نفسه، ص82.

(107) [2]institute for defence studies and analyses, defence and disar mament reviw , strategic digest, posted P.SO, new delhi, printed at shri Avtar, printing XXXI, no 4 ;april 2001, p524.press, delhi 9, vol

[108] نقلا عن ناثانيال هاول، سياسة ايران في شمال غرب اسيا الفرص والتحديات والانعكاسات، في جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الامارات العربية المتحدة، 1996، ص250-251

[109] المصدر نفسه، ص139-141.

[110] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص198.

[111] نقلا عن د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص229-230.

[112] المصدر نفسه، ص230.

[113] معتز سلامه، التفاعلات الخليجية – الدولية 2001-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2000، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتــحدة، 2001، ص102-103.

[114] د. حسن ابو طالب، امن الخليج 2001-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2000، ط1، دار الخليج الصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص125.

[115] عبد الستار الطويلة، ازمة الخليج حرب ام سلام، مطبعة اطلس، القاهرة، 1991، ص82

[116] د. فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص56، ص83.

[117] ركيبي جمال الدين، ازمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1990 ص114.

[118] روجيه جارودي، حفارو القبور الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها، ترجمة عزة صبحي، ط3، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2000، ص45.

[119] جان بيير شوفنمان، انا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع عطية، ط1، دار الكرمل للنشر، عمان، 1992، ص130.

a. سبع دول هي (ايران – العراق- سوريا- ليبيا- السودان- كوبا- كوريا الشمالية). حول هذا الموضوع انظر : صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار النشر بلا، المكان بلا، 1998، ص350.

[120] المصدر نفسه، ص350، ص362.

[121] احمد عبد الرزاق شكاره، الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد، في العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص215-216

[122] د.كاظم هاشم نعمة، المتغير الامريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (195)، بيروت، ص32-33.

[123] نقلا عن د. ابراهيم عرفات، تطورات اسيا الوسطى وتاثيراتها على منطقة الشرق الاوسط، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (14)، دمشق، 1998، ص18 – 19.

[124] د.محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص328.

[125] نقلا عن عبد الجليل زيد مرهون،امن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص374.

[126] Anthony Lake, confronting backlash states, foreign affairs, vol. 73,no 2, March\April 1994,p.53.

(127) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة،العلاقات الامريكية -الايرانية بين التصعيد السياسي واحتمالات المواجهه العسكرية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (1)، مصر، 1995، ص22.

(128) مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العلاقات الايرانيةــ الامريكية بين الحرب الدعائية واحتمالات المواجهه المفتوحة، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (3)، مصر،1995، ص16 – 18.

(129) بول فندلي، لا سكوت بعد اليوم مواجهة الصور المزيفة على الاسلام في اميركا، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001، ص96.

(130) د. عبد الخالق عبدالله، النظام الاقليمي الخليجي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص159. وكذلك انظر: د. علي احمد الغفلي، العلاقات الخليجية – الامريكية 1999–2000 ، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999–2000 ، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة،2000، ص208 – 209. وعماد قدورة، الولايات المتحدة: سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران، قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، العدد (376)، اسلام اباد – باكستان، 1997، ص23.

(131) اسلم بيك، وجاء دور ايران،قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، العدد (316)، اسلام اباد – باكستان، 1996، ص20.

(132) د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية– الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص443.

(133) د. علي أحمد الغفلي، العلاقات الخليجية–الأمريكية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص209– 210.

(134) نقلا عن د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية– الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص442.

(135) المصدر نفسه، ص163، ص 174.

(136) د. محمد مصطفى كمال– د. فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربيةــ الاوربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، 215.

(137) د. عيسى حميد الجنابي، إيران والمجموعة الأوربية، مجلة الدراسات الدولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد1، بغداد، 1992، ص36.

(138) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص197.

(139) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص248.

(140) آلان شيفاليريا، اعادة تسليح إيران: حقيقة أم وهم، ترجمة لمياء رحيم جاسم– محمد كاظم مجيد، مجلة أم المعارك، العدد (4)، بغداد، 1995، ص197–198.

(141) معتز سلامه، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000 التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999–2000 ، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر، الامارات العربية المتحدة،2000، ص66 – 67.

(142) انظر: العلاقات الايرانية – الاوربية، مصدر سبق ذكره، P 2.

(143) د. بيروز مجتهد زاده، نظرة على العلاقات الايرانية – الامريكية، مجلة مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (5)، القاهرة، 2000، ص39.

(144) غسان بن جدو، ايران الى اين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (235)، بيروت، 1998، ص18.

(145) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص248.

[146] د. خليل مخيف لفتة، العلاقات الألمانية- الإيرانية في عهد الإصلاحيين، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (13)، بغداد، 2001، ص178، ص182.

[147] مجلة الأسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، العدد (2128)، بيروت، 2000/7/24، ص26.

[148] د. مهدي شحادة ــ د. جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص112.

[149] المصدر نفسه، ص112.

[150] معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص67- 68.

الفصل الثاني

الإمكانيات والقدرات الايرانية

مدخل

يمكن التعرف على قوة أية دولة في العالم من خلال المكونات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه المكونات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية (الموقع الجغرافي، المساحة، البنية الاجتماعية، البنية الاقتصادية، البنية العسكرية، البنية السياسية والفكرية، بالاضافة الى القدرات القيادية). ان هذه المكونات والعناصر تتيح للدولة امكانية التحرك والتصرف لان تؤدي دورا اقليميا او دوليا مؤثرا في سلوك الدول الاخرى وسياستها او حتى في تشكيل علاقات القوى.

ومن خلال هذا الدور نستطيع القول ان هذه الدولة فاعلة او غير فاعلة في السياسة الاقليمية والدولية. ومن اجل تعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية من خلال زيادة امكانيات القوة تلجأ الدولة الى الدخول في تنظيمات اقليمية ودولية او تحالفات ثنائية تمكنها من احتواء التهديدات. او قد يكون لها موقف معين من بعض المشاريع الاقليمية التي تحدث في منطقة معينة.

ومن اجل الاحاطة بهذا الموضوع بشكل ينسجم والدراسة سنتولى البحث في هذا الفصل (الإمكانيات والقدرات الإيرانية). ومن اجل تحقيق سبيل افضل للبحث العلمي وجدنا من الضروري تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: مكونات الدولة

المطلب الاول: المساحة والموقع الجغرافي.

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية.

المطلب الرابع: البنية العسكرية.

المطلب الخامس: البنية السياسية.

المبحث الثاني: الدور الاقليمي

المطلب الاول: الدائرة العربية.

المطلب الثاني: الدائرة شبه الاقليمية.

المبحث الثالث: التنظيمات والمشاريع الاقليمية

المطلب الاول: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

المطلب الثاني: منظمة تعاون دول بحر قزوين.

المطلب الثالث: مشروع "الشرق اوسطي".

المبحث الأول

مكونات الدولة

يقصد بمكونات الدولة (حجم ومستوى الامكانيات المتاحة للدولة او مايعبر عنه بعناصر قوة الدولة)[1].

المطلب الأول: المساحة والموقع الجغرافي

أ. **المساحة:** تبلغ مساحة ايران (1.648)* مليون كم2، وبهذه المساحة تعادل خمس مساحة الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكيا وهولندا والمانيا مجتمعة. وتمثل مساحة ايران نحو (66.5%) بالنسبة الى اجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي. كما تعادل مساحة ايران نحو (11,7%) من مساحة الوطن العربي، وبهذه المساحة فهي تعادل (1.2%) من مساحة العالم. ويصل طول ساحلها على بحر قزوين (800) كم، وتبلغ المسافة بين اقصى شمالها الغربي واقصى جنوبها الشرقي ما يقرب من (3640) كم، ومن الشمال الى الجنوب ما يقرب من (2275) كم[2].

ومساحة ايـــران الكبيـــرة مكونـــة مـــن (8%) اراضـــي زراعيـــة، (27%) اراضي خضـــراء ومراعـــي، (11%) غابـــات، (54%) اراضـــي صـــحراوية وريفية. أي النسبة الكبيرة مـــن المســـاحة تكـــون صـــحراء قاحلـــة ذات رمـــال حمراء ورقاع ملحية متحجرة (أي صحراء الملح)[3].

---

* تبلغ مساحة اليابسة من المساحة الاجمالية (1.636) مليون كم2 اما مساحة المياة فهي (12000) كم2. اما اجمالي الحدود البرية فهي (5440) كم، الدول الحدودية لايران هي افغانستان (936) كم، ارمينيا (35) كم، اذربيجان (611)كم، العراق (1458)كم، باكستان (909)كم، تركيا (499)كم، تركمانستان (992)كم. حول هذا الموضوع انظر: د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21. مصدر سبق ذكره، P2.

ب. الموقع الجغرافي: اما فيما يخص الموقع الجغرافي، فان ايران تقع بين خطي عرض (25-40) شمالا، وبين خطي طول (44-63) درجة شمالا وتحدها اذربيجان وارمينيا وتركمانستان من الشمال، وتركيا والعراق من الغرب، وافغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب من الجنوب[4].

وتعتمد ايران اساسا في اتصالها بالخارج على اطلالتها الخليجية التي هي الاطول (3200) كم مقارنة بسواها السعودية (2500) كم، وعمان (2100) كم، واليمن (1900) كم، والامارات (1450) كم [5].

واصبحت ايران في موقع جيوسياسي مهم بين منابع النفط في الخليج العربي واسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وزاد في اهمية هذا الموقع اعادة احياء طريق الحرير الذي يربط اوربا باسيا برا. اذ تعد ايران الطريق الاقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين. وتعد ايران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافيا ببحر قزوين ومنطقة اسيا الوسطى والقوقاز، وقد ازدادت اهمية ايران اكثر بعد (اكتشاف الطاقة في بحر قزوين*)[6].

ومما يزيد اهمية ايران إطلالتها على مضيق هرمز الذي يعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق باهمية استراتيجة عالمية، اذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، اذ تمر به ناقلة نفط كل عشر دقائق أي ما يساوي (62%) من موارد العالم النفطية، و(90%) من حاجة اليابان من النفط، و(70%) من استهلاك دول الاتحاد الاوربي، و(22%) من استهلاك الولايات المتحدة

---

* اكتشافات الطاقة في بحر قزوين: اذ تم اكتشاف مخزونا كبيرا من النفط والغاز في ثلاثة من البلدان المطلة على البحر وهي: اذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وبكميات كبيرة حولت المنطقة وسواحلها الى واحدة من اهم المناطق النفطية في العالم. حول هذا الموضوع انظر: ارش بومند بهروز عبد الوند، عيسى بهلوان، التقاطع الجيوبولتيكي الايراني- الامريكي، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت، 1999، ص49.

الامريكية. وكذلك يعد مضيق هرمز الذي تطل عليه ايران، هو المنفذ الطبيعي امام دول الخليج العربي كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات وسلطنة عمان[7].

اما بالنسبة لموقع ايران على الخليج العربي فلديها (اطول اطلالة على الخليج العربي)* الشاطىء الشمالي للخليج العربي بكامله، فهو يعد نافذة ايران الاساسية على العالم الخارجي، كما ان معظم انتاج ايران من النفط يتم تصديره من موانئ تقع على الخليج العربي[8].

ويمكن القول ان (موقع ايران الجغرافي واهميتها ومصالحها تجعلها طرفا اساسيا في أي تسوية لضمان الامن والتوازن في الشرق الاوسط) [9].

أي ان ايران تتمتع بموقع جغرافي مهم اتاح لها فرصة ممارسة سياسة اقليمية ذات تطلع قيادي[10].

---

* بالنسبة لاطلالة ايران على الخليج العربي، فبعض المصادر تشير الى ان طولها يبلغ (2414) كم بما يعادل (1500) ميل، والبعض يشير الى ان طولها يبلغ (3200) كم، انظر: انور قرقاش، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الامارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، في جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص194. وكذلك د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص16.

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية

نقصد بالبنية الاجتماعية (السكان، التوزيع العرقي والقوميات، اللغات، الديانة، الامية والبطالة، المشاكل الاجتماعية الاخرى). والتي سوف نتناولها تباعا.

أ. **السكان:** ان عدد السكان ومعدلات نموهم السنوي له وزن كبير في وجود الوحدة السياسية وتحديد مكانتها، وقد يكون عدد السكان واحدا من المتغيرات التي تؤدي دورا في وضع الدولة وما يصيبها من مشكلات تؤثر على كيانها وعلى الامن والاستقرار فيها، وعلى درجة الرخاء والرفاهية فيها. وتشير تقديرات عام 1990 الى ان عدد سكان ايران وصل الى (54,496000) مليون نسمه وبمعدل نمو سنوي يبلغ (4.5%) اما في عام 1994 فقد وصل عدد السكان الى (59.648144) مليون نسمه وبمعدل نمو سنوي يبلغ (2.3%)[11].

اما التقديرات السكانية لعام 1999 فهي تشير الى وصول سكان ايران الى حوالي (70.669) مليون نسمه. اما في عام 2000 فكان توقع وصول سكان ايران الى (75) مليون نسمه. وفي عام 2005 الى (85) مليون نسمه. وفي عام 2010 الى (96) مليون نسمه[12].

وبحلول عام 2025 من المتوقع ان يصل عدد سكانها الى (160) مليون نسمه[13].

وتعد ايران وفقا لهذه التقديرات والتوقعات اكثر دول المنطقة ثقلا من الناحية الديموغرافية، اذ يزيد عدد سكانها عن اجمالي سكان كل الدول العربية الخليجية بما فيها العراق مجتمعة[14].

اذ يبلغ عدد سكان الاقطار العربية الخليجية بما فيها العراق (48.692) مليون نسمه وفقا لتقديرات عام 1999[15].

ب. **التكوين العرقي والقوميات:** بالنسبة للتكوين العرقي والقوميات الموجودة في ايران فهي كآلاتي: الفرس (51%)، الاذريون (24%)، الكيجالي والمازندراني (8%)، الاكراد (7%)، العرب (3%)، اللور (2%)، البلوش (2%)، التركمان (2%)، جماعات اخرى (1%)[16].

ج. **اللغات:** ان (اللغات)* في ايران هي: اللغه الفارسية وهي اللغه الرسمية وكذلك اللغه التركمانية، الكردية، اللورية، البلوشية، العربية[17].

د. **الديانة:** ان الغالبية العظمى من السكان في ايران تدين بالاسلام بنسبة(99%)، الشيعة (89%) والسنة (10%)، اما الديانات الاخرى فهي (زرادشتية، يهودية، مسيحية) وتحتل هذه الديانات نسبة (1%)[18].

هـ. **الامية والبطالة:** لقد بلغت نسبة الامية للبالغين في ايران عام 1995 نحو (35%). وتعاني ايران كذلك من مشكلة البطالة، فقد قدرتها الحكومة في عام 1995 بنحو (11,8%)، ولكن إغلب المصادر الاخرى تقدرها بين (20و25%) بسبب طبيعة التوزيع العمري للسكان وضعف القدرة اوالرغبة في الانفاق الاستثماري لخلق فرص عمل جديدة[19].

و. **المشاكل الاجتماعية الاخرى:** وهناك امر يثير قلق علماء الاجتماع وهو تزايد استهلاك المخدرات ولاسيما الذي تستورده من افغانستان باسعار رخيصة. واجماليا احصي وجود عدد كبير من المدمنين على المخدرات في ايران. اما المسؤولون السياسيون من اليمين واليسار، فيأسفون لعملية الاستقطاب الخطيرة الجارية، فمن جهة هناك شباب محبط من عِجز الاصلاحيين يدعو الى سياسة تهدف الى تغير النظام جذريا، ومن جهة اخرى هناك شباب لا يهتم بالسياسة، قليلا مايقرأ ولا يهتم الا ببرامج

---

* اذ يتحدث (58%) فقط من مجموع السكان اللغه الفارسية ولهجاتها و(26%) يتحدثون باحدى اللهجات التركية، و(9%) يتحدثون اللغه الكردية، بينما يتحدث حوالي (7%) من مجموع السكان (5) لغات اخرى حول هذا الموضوع انظر: انتوني كوردز مان، قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مصدر سبق ذكره، ص325.

الممنوعات التي تبثها محطات التلفزيون الدولية، ويسمع حصرا الاذاعات الأجنبية (بي بي سي وصوت امريكا واذاعة "اسرائيل"). وكردة فعل على الدعاية الرسمية يبدي اعجابا مبهما بالولايات المتحدة اذ يرى فيها مواطن الحريات والثقافة، ومظهرا لامبالاة حيال الدعوات لمقاتلة "اسرائيل" التي يطلقها المسؤولون[20].

وخلاصة القول ان الزيادة الكبيرة في عدد السكان، يمكن ان تشكل عبىء على الاقتصاد الايراني اذ يكون عدد السكان غير متناسب مع الثروات الطبيعية الموجودة في ايران، أي بعبارة اخرى تكون الثروات الطبيعية غير كافية لسد حاجة السكان في ايران، وكذلك يمكن ان يكون الناتج القومي الاجمالي غير كافي لسد حاجة السكان. اما بالنسبة الى مشكلة الامية والبطالة والتي تعاني منها ايران، وهي بنسب كبيرة. يمكن ان تؤدي الى اثار سلبية على المجتمع الايراني كازدياد معدلات الجريمة، وارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر وانتشار حالة التسول، وكذلك قلة عدد المثقفين الذي لهم دور في اشغال الوظائف الحكومية المهمة. وبالتالي يمكن ان تؤثر هذه الامور سلبيا على سياسة ايران الاقليمية.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية

نقصد بالبنية الاقتصادية (الثروات الطبيعية واهمها النفط والغاز، الناتج القومي الاجمالي، دخل الفرد من اجمالي الناتج القومي، عدد القوى العاملة في الزراعة والصناعة والخدمات، نسبة الصادرات والواردات، اهم الصناعات، المنتجات الزراعية، الديون الخارجية).

تعد ايران من الدول الغنية بالثروات الطبيعية اذ تحتوي على ما يقرب من (10%) من احتياطي النفط في العالم، وعلى ما يقرب من (15%) من احتياطي الغاز في العالم[21].

وتعد ايران من ضمن الدول الخليجية الخمس التي تحتل المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي. فمؤشرات عام 1992 بلغ حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لدولة ايران (92،9) مليار برميل. اما بالنسبة لعدد حقول النفط فتحتل ايران المرتبة الاولى من بين الدول الخليجية، اذ تملك (17) حقلا ثم السعودية (12) حقلا والكويت (8) حقول وكذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الابار اذ تملك ايران (328) بئرا. وتحتل الكويت المرتبة الاولى (692) بئرا، ثم السعودية بالمرتبة الثانية (655) بئرا[22].

ويصل انتاج ايران من النفط الى (3,5) مليون برميل في اليوم[23].

وتشير توقعات النفط ان ايران سوف يصل انتاجها الى (5,5) مليون برميل في عام 2020 [24].

لما الامر الذي يزيد من اهمية ايران هو حجم الاحتياطات المؤكدة لنفط الدول المطلة على بحر قزوين، اذ تساوي بحجمها حتى الان نفط بحر الشمال، أي حوالي (40) مليار برميل، ولهذا ان ايران ستحتل موقعا مهما فيما لو اختيرت بشكل نهائي كونها الطريق

الافضل لخط انابيب نقل النفط من القوقاز اذ لم تعد بذلك فقط دولة نفطية عادية بل دولة مصدرة لنفط بحر قزوين الذي يوازي حجم احتياطي بحر الشمال[25].

وتملك ايران ثاني اكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم[26].

والجدول رقم (1) يوضح احتياطي النفط الخام الايراني (مليار برميل) للاعوام (1990 و1995 – 2000).

1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
92.9	93.7	92.6	92.6	89.7	89.7	89.7

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الامم المتحدة، ايلول 2001، ص 319.

وفي الجدول رقم (2) توضيح لتطور انتاج النفط الخام الايراني (مليون برميل / يوم). للاعوام (1990 و1995 – 2000).

1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
3.132.000	3.595.000	3.596.000	3.603.004	3.714.000	3.439.000	3.501.001

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الامم المتحدة، ايلول 2001، ص321.

نستنتج مما تقدم من الجداول اعلاه ان ايران تعد من الدول التي لها ثقل اقتصادي كبير من خلال احتياطي وانتاجها النفطي، ويعطي هذا الامر ميزة لايران في التاثير على اسواق النفط العالمية، وبالتالي يمكن ان تستخدم ايران هذه الميزة ورقة ضغط سياسي على الدول المستوردة للنفط الايراني، ويعد هذا الامر عامل قوة في سياسة ايران الاقليمية.

اما الجدول رقم (3) فهو يوضح احتياطي الغاز الطبيعي الايراني (مليار متر مكعب) للاعوام (1990 و1995 – 2000).

1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
17.003	19.350	23.000	23.000	23.000	23.001	23.002

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الامم المتحدة، ايلول 2001، ص320.

وفي الجدول رقم (4) توضيح لتطور انتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب / سنة) للاعوام (1990 و1995 – 1999).

1990	1995	1996	1997	1998	1999
54.530	79.570	86.010	82.600	89.000	94.650

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الامم المتحدة، ايلول 2001، ص322.

نستنتج مما تقدم من الجداول اعلاه، ان ايران تعد من الدول التي تحتل مرتبة متقدمة من حيث انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي، وهذا الامر يعطيها فرصة ممارسة سياسة اقليمية ذات تطلع قيادي، بالنظر لثقلها الاقتصادي في انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي الذي يعد من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم.

ويقدر المحللون ان ايران تحصل على (15) مليار دولار سنويا من النفط، وبالمقابل فان ايران تحتاج الى مبالغ مالية اضافية سنويا لانعاش اقتصادها[27]

ووفقا لبيانات البنك الدولي فان الناتج القومي الايراني بلغ نحو (97) مليار دولار عام 1991، واحتل الاقتصاد الايراني المركز الثاني بين اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط بعد الاقتصاد السعودي اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي للسعودية في العام ذاته نحو(108.6) مليار دولار. اما متوسط دخل الفرد فقد بلغ (1580) دولارا عام 1994. ووفقا لتقديرات سنة 1999 بلغ (اجمالي الناتج

القومي الايراني)* (347.6) مليار دولار، وقد بلغ دخل الفرد من اجمالي الناتج القومي (5300) دولار لسنة 1999. اما عدد القوى العاملة فقد بلغت عام 1999 (15.4) مليون، وكانت نسبة العاملين في الزراعة (33%)، والصناعة (25%)، والخدمات (42%). وتبلغ نسبة الذين تتراوح اعمارهم من (صفر – 14) سنة (34%)، اما الاعمار تتراوح من (15 – 64) سنة فان نسبتهم (61%) اما من سن (65) سنة فما فوق فان نسبتهم (5%). وفي عامي 1996 –1997 بلغت نسبة الايرادات (34.6) مليار دولار اما نسبة الانفاق فقد بلغت (34.9) مليار دولار. وقد بلغت نسبة الصادرات لعام 1998 (12.2) مليار دولار، واهم بضائع التصدير هي (النفط (80%)، السجاد، الفواكه، البندق، الجلود، الحديد، الفولاذ)، اما نسبة الواردات لعام 1998 فقد بلغت (13.8) مليار دولار. واهم السلع المستوردة هي (الاليات، التجهيزات الحربية، المواد الغذائية، المستحضرات الطبية، الخدمات الفنية، منتجات النفط المكررة، المواد المعدنية). اما بالنسبة للصناعات في ايران فان اهم الصناعات هي (البترول، البتروكيمياويات، المنسوجات، الإسمنت، ومواد البناء الاخرى، تصنيع المواد الغذائية خاصة، تكرير السكر وانتاج الزيت النباتي، حديد التسليح).

اما اهم المنتجات الزراعية فهي(القمح، الارز، حبوب اخرى، السكر، البنجر، الفواكه، البندق، القطن، منتجات الالبان، الصوف، الكافيار) [28].

وعلى الرغم مما اشرنا اليه اعلاه فان ايران تعاني من مشاكل عديدة هي (الديون الخارجية، التضخم، الفقر). فبالنسبة لديون ايران الخارجية فقد بلغت (9) مليار دولار عام 1991، ثم الى (18.8) مليار دولار عام 1992، ثم (28–32)

* بلغت حصة قطاع الزراعة من اجمالي الناتج القومي (21%)؛ اما حصة قطاع الصناعة من أجمالي الناتج القومي فقد بلغت (34 %) اما حصة قطاع الخدمات من اجمالي الناتج القومي فقد بلغت (45%)، وهذه تقديرات سنة 1997. حول هذا الموضوع انظر: د.باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P4.

مليار دولار عام 1993، ثم الى ما يزيد على(33) مليار دولار 1994. اما في عام 1999 فقد بلغت الديون الخارجية(22.3) مليار دولار [29].

اما بالنسبة للتضخم في ايران فقد ارتفع الى معدلات خطيرة وصل عام 1997 الى نسبة (17%). وفي عام 1999 بلغت نسبة التضخم (14.2%)[30].

وتعاني فئات اجتماعية من الفقر فان التقديرات تشير الى ان نسبة (40 – 60%) من الايرانيين تصل الى ما دون خط الفقر[31].

ومن الجدير بالذكر ان هناك اقلية في ايران لا تتجاوز 10% تحتكر وتسيطر على اكثر من 80% من الدخل القومي بمساعدة وتواطؤ 20% من الفئات الاخرى الاقل ثراءً بينما لا يصيب الـــ(70%) الباقين من الشعب سوى (20%) من الدخل القومي[32].

وخلاصة القول تعد ايران من الدول الوفيره بالثروات الطبيعية وبخاصة النفط والغاز اللذان يشكلان عصب الاقتصاد العالمي، وهذا الشئ يتيح لايران التصرف بحرية كاملة مع الدول الاخرى. ويمكن ان تستعمل ايران (النفط والغاز) ورقة ضغط ضد الدول الاخرى سواء في بيئتها الاقليمية او الدولية، والمثال على ذلك الهند اذ تعتمد على النفط الايراني. وهذا الشئ يعطي لايران امكانية الضغط على الهند لتحصل على مكاسب ومصالح مختلفة. أي ان ايران تمتلك قدرة المساومة مع الاطراف الاخرى. وفي النهاية يمكن القول ان البنية الاقتصادية تشكل عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية.

المطلب الرابع: البنية العسكرية

تعد ايران من الدول التي تمتلك امكانات عسكرية كبيرة، اذ لديها قوات برية، وقوات جوية، وقوات بحرية، وكذلك تمتلك الصواريخ المتطورة، وهناك تقارير تشير الى محاولات ايران للحصول على السلاح النووي. وسوف نتناول قدرات ايران العسكرية تباعاً.

أ. **القوات التقليدية:** فالقوات المسلحة العاملة في الجيش الايراني تبلغ (545.600) الف فرد. ويضم الجيش(فيالق، فرق ميكانيكية، فرق مشاة، قوات خاصة، قوات مظليين، قوات محمولة جوا، والوية مدرعة وميكانيكية ومشاة مستقلة، قوات دفاع جوي). اذ تمتلك ايران (1390) دبابة وفقا لتقديرات عام 1999، بعد ان كانت تمتلك في عام 1990(500) دبابة[33].

اما القوات الجوية، فيبلغ مجموع قواتها العاملة ما يقرب من(40) الف شخص، وتمتلك ايران (300) طائرة مقاتلة من طراز (اف – 4، اف –5، اف–7،اف–14،سوخوي – 24، ميغ – 29). وتشير التقارير ان هناك اتفاقا بين ايران والصين لشراء اعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة (اف – 9، وقاذفة القنابل طراز جيان – هونج 7). وقد حصلت ايران على 50 طائرة حديثة من روسيا نوع (ميغ – 29)، و36 طائرة (سوخوي – 24)، وهنالك مفاوضات لشراء قاذفة القنابل (تي يو – 22 وتي يو – 26 وسوخوي – 25 وميغ – 31 والطائرة الهجومية لن يو – 27) [34].

اما في مجال الدفاع الجوي ففي عام 1995 خصصت ايران ما يقرب من (12) الف فرد لمهام الدفاع الجوي[35].

اما القوات البحرية فيبلغ مجموع قواتها العاملة ما يقرب من (38)الف فرد بينهم (18) الف من الجيش النظامي، و(20) الف من الحرس الثوري، بالاضافة الى ثلاثة الوية من قوات المارينز. وتمتلك ايران ما يقرب من (31) سفينة مقاتلة، ثلاث غواصات، لنش صواريخ، 40 زورق، 26 سفينة انزال برمائية[36].

ب. القوات الصاروخية: وفي مجال القوات الصاروخية التي تمتلكها ايران فان بعض منها تم تصنيعها بالجهود الذاتية والبعض الاخر نسخ معدلة من صواريخ روسية وصينية وكورية شمالية. وتمتلك ايران سلسلة كاملة من الصواريخ والقذائف الصاروخية قصيرة المدى حتى (150) كيلو متر، ومتوسطة المدى الى مدى (300 – 500) كم، وتضم (شهاب – 1) وهو نسخة متطورة من الصاروخ (سكاد – ب) الروسي ويصل مداه الى (300) كم و(شهاب – 2) وهو نسخة من الصاروخ (سكاد – سي) ويصل مداه الى (550) كم، وهناك ايضا صواريخ (زلزال) وهي مشتقة من الصواريخ الصينية المعروفة (م) وهي تنتج محليا في ايران، اذ تنتج ايران صاروخ (زلزال – 3) بمدى (900) كم بمساعدة الصين وكوريا الشمالية، وانتجت ايران الصاروخ (شهاب – 3) الذي يصل مداه الى (1300) كم الذي دخل الخدمة بالفعل في عام 1999 وهو قائم على تكنلوجيا الصاروخ الكوري الشمالي (نودونغ – 1) وتستعد ايران لانتاج صاروخ (شهاب – 4) الذي يصل مداه الى (2000) كم تطويرا للصاروخ الصيني (SS4)[37].

وتبعا لذلك فان "اسرائيل" وتركيا ومصر تقع في مرمى الصاروخ (شهاب–3)، اما جنوب اوربا فهي تقع في مرمى الصاروخ (شهاب–4)[38].

وتقول ايران ان صاروخ(شهاب–4) ليس للاغراض العسكرية وانما لاطلاق الاقمار الصناعية الى مداراتها في الفضاء[39].

ومن الواجب دخول صاروخ (شهاب–4) الخدمة عام 2002. وهناك تقارير تشير الى قيام ايران تطوير صاروخ باليستي عابر للقارات يدعى (شهاب–5) الذي يصل مداه (5000) كم، ويقدر له ان يدخل الخدمة في عام 2005، وهو نسخة مطورة من الصاروخ الكوري الشمالي (تايبو دونغ–1)[40].

والجدول رقم(5) يوضح القدرات العسكرية الإيرانية لعام (2000).

القوات والمعدات	العدد
المجوع العام للقوات العاملة	545,600
مجموع القوات النظامية	420,600
الحرس الوطني واخرون	125,000
قوات الاحتياط	350,000
القوات شبه العسكرية	40,000
القوات البرية والحرس	450,000
القوات البرية النظامية	350,000
الاحتياط	350,000
دبابات القتال الرئيسة العاملة	1,345
القوات والمعدات	
مدفعية ذاتية الحركة	290
مدفعية مقطورة	2,170
مدافع الهاون	6,500
قاذفات صواريخ ارض – ارض	46
راجمات الصواريخ ارض– جو خفيفة	700
القوة البشرية للقوات الجوية	25,000
قوات الدفاع الجوي	25,000
اجمالي الطائرات المقاتلة	304
قاذفات قنابل	0
مقاتلة هجومية	140
مقاتلة اعتراضية	114
طائرات نقل	54
طائرات صهريج وتموين	5
اجمالي الهليكوبتر	613
هليكوبتر مسلحة	100
هليكوبتر اخرى	113
قاذفات صواريخ ارض– جو ثقيلة	155
قاذفات صواريخ ارض –جو خفيفة	65
مدافع جو – جو	–
مجموع القوات البحرية	40,600
القوات البحرية النظامية	20,600
حراس البحرية	20,600
المارينز (رماة البحرية)	2,600
فرقاطات صاروخية ثقيلة	3

المصدر: Anthony H.cordes man, the military Balance in the Gulf, 10/11/2000.

نقلا عن التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001 -2000، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص291.

نستنتج مما تقدم في الجدول رقم (5) ان ايران تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة (برية، بحرية، جوية)، وتمنح هذه القدرات لايران ميزة الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي. وبالتالي تستطيع من خلال قدراتها العسكرية ممارسة سياسة اقليمية مؤثرة وذات وزن كبير، من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها. ولكن قوة ايران العسكرية كما مؤشره في الجدول السابق لها انعكاسات سلبية على الدور الايراني الخارجي، اذ انها تثير حفيظة الدول المجاورة أولا، ثم الدول ذات المصالح في المنطقة، مما قد يؤدي الى اتباع سياسات من شأنها تحجيم القوة الإيرانية او توريطها في عمل عسكري من شأنه أضعاف دورها المَستقبلي.

ج. **القدرات النووية:** ايران لحدى الدول الرئيسة التي وقعت على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) عام 1968، وقد صادقت عليها عام 1970، وقد اكدت التقارير السنوية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التزام الحكومة الايرانية وبرامجها النووية بمعاهدة منع انتشار واستخدام الطاقة الذرية الايرانية لاغراض سلمية. وفي عام1974 بادرت ايران بالامم المتحدة من خلال الجمعية العامة بصياغة قرار بالتعاون مع مصر (حول جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية "NWFZ"). ولكن يمكن القول ان البرامج النووية الايرانية قد بدأت في عام 1974 في عهد الشاه، اذ وقع الشاه في العام نفسه على اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية. وبموجب هذه الاتفاقية اصبحت ايران شريكة مع فرنسا في برنامج يتخصص في عمليات تركيز اليورانيوم. وفي عام 1976 وقعت الحكومة الايرانية على اتفاقية اخرى مع شركة سيمنز الالمانية تضمنت قيام الشركة الالمانية بانشاء مفاعلين نوويين بمدينة (بوشهر) بجنوب ايران. اذ تم انشاء (85%) من المفاعل الاول وكادت ان تنتهي عملية انشاء الثاني ولكن قيام الثورة الايرانية بقيادة الخميني عام 1979 ادى الى وقف اعمال البناء وانهاء النشاط النووي الايراني، ومع دخول ايران

الحرب مع العراق طوال عقد الثمانينات، تعرضت المفاعلات الايرانية للضرب من قبل الطائرات العراقية، مما ادى الى تحطيم اجزاء كبيرة منها، وقد رفضت الشركة الالمانية القيام باعمال اصلاحية بالنظر للضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة[41].

وتبذل ايران جهوداً كبيرة للحصول على السلاح النووي، فقد كان هناك (اتفاق صيني- ايراني مبدئي) حول هذا الموضوع. وفي عام 1990 وافق البلدان على مذكرة تفاهم بشأن التعاون العلمي ونقل التكنولوجيا العسكرية مدتها عشر سنوات. وفي عام 1992 قام الرئيس الايراني السابق رفسنجاني بزيارة لباكستان ومعه خبراء الاسلحة النووية، ثم ذهب الى الصين اذ وقع اتفاقا اخر للتعاون النووي. وفي عام 1993 وافقت الصين على انشاء مفاعلين نوويين (300-MW) في ايران، ووفاءً بهذه الاتفاقيات نقلت الصين التكنلوجيا والمعلومات النووية اللازمة الى ايران ودربت العلماء والمهندسين الايرانين وزودتها بجهاز تخصيب الكاليوترون. وفي سنة 1995 وبضغط من الولايات المتحدة الامريكية وافقت الصين على الغاء كما تقول الولايات المتحدة او تعليق كما تقول الصين بيع المفاعلين الـــ(300-MW) الى ايران. وكان هناك تعاون واسع في المجال النووي بين ايران وباكستان، اذ قامت باكستان بتدريب العلماءِ الايرانيين، ثم كان هناك اتفاق بين باكستان وايران والصين في عام 1992 للقيام بمشروعات نووية مشتركة[42].

وقد تعاقدت ايران مع روسيا في عام 1995 لاكمال المفاعل النووي الايراني في (بوشهر)، وهذا الاتفاق دخل التنفيذ في عام 1996 وينص على اكمال بناء المفاعل في مدة اربعة اعوام، وان تزود روسيا ايران بـــ (2000)طن من اليورانيوم الطبيعي وتدريب مابين (10- 20) عالما نوويا ايرانيا سنويا، وقد اتفق الطرفان على امكانية تخصيب اليورانيوم في ايران، وحتى الان المعلومات متفاوتة بشان مستوى التقدم في مفاعل (بوشهر) ومدى الالتزام الروسي بتنفيذ الاتفاق مع ايران، بخاصة مع ازدياد الضغوط من جانب الولايات المتحدة على روسيا. ويذكر تقرير التوازن العسكري لعام 1998 - 1999 ان روسيا تقوم ببناء مفاعل نووي لايران في (بوشهر) بطاقة (1000) ميجاوات بمقتضى عقد بقيمة (800) مليون

دولار. وفي عام 1997 اعلنت الحكومة الايرانية عن خطتها لانتاج (20%) من طاقتها من مفاعلاتها النووية، وتشمل الخطة زيادة الطاقة النووية الحالية من (16000) الف ميجاوات الى (27000) الف ميجاوات بحلول عام 2000[43].

وكذلك هناك اتفاق بين ايران والصين يتضمن بناء اربعة مفاعلات نووية في غضون عشر سنوات، وتشير التقديرات الاولية الى ان ايران بموجب هذه التعاقدات يمكن ان تمتلك السلاح النووي في غضون خمسة اعوام، وكذلك تستطيع ان تمتلك عشرة مراكز للابحاث النووية في غضون (20) عاما[44].

ويقدر عدد الخبراء الروس العاملين في المحطة النووية الايرانية في (بوشهر) بما يقرب من (150) خبيرا، وتشير بعض التقارير الامريكية الى ان عدد الخبراء الروس سوف يصل قريبا الى ما يقرب (ثلاثة الاف خبير) [45].

وتمتلك ايران مواقع مختلفة مختصة بالأبحاث النووية وهي كالآتي[46]:

1. **طهران**: ويوجد فيها مركز للابحاث النووية، ويضم مفاعلا نوويا طاقته(5) ميجاوات مختصاً بالاغراض البحثية في جامعة طهران، حصلت عليه ايران من الولايات المتحدة عام 1967. الا ان معظم الانشطة البحثية انتقلت الى اصفهان منذ عام 1987، وليس في استطاعة هذا المفاعل الصغير ان يوفر القدرة لايران على امتلاك وانتاج المواد النووية اللازمة لانتاج الاسلحة النووية. ومنذ الستينات حصل هذا المركز على بعض الخلايا الحارة الخاصة بفصل البلوتونيوم من عناصر الوقود المستنفذ من الولايات المتحدة، وهو ما اتاح لايران ان تمتلك خبرة قيمة في مجال فصل البلوتونيوم.

2. **اصفهان**: اذ يوجد فيها مركز ابحاث نووية فريد من نوعه، الا انه لا توجد فيه اية مفاعلات وقد صمم هذا المركز على اساس ان يضم مفاعلا نوويا قوته (27) ميجاوات، ويعمل بالنيوترون للأغراض البحثية، تبنيه الصين، وقد يكون العمل في انشاء هذا المفاعل قد انتهى بالفعل، وتقتصر المعدات الموجودة في هذا

المركز على وحدة كاليترون بحثيه صغيرة، حصلت عليها ايران من الصين عام 1987. ويشدد الإيرانيون على ان هذه الوحدة الصغيرة لا تستطيع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب اللازم لصنع قنبلة نووية. والمعروف ان الكاليترون يعد الاعلى تكلفة من تكنلوجيا التخصيب.

3. خرج: وهي معروفة بمركز الابحاث الطبية فيها، ويوجد في هذا الموقع جهاز تسريع سيكلترون حصلت عليه ايران من بلجيكا.

4. دار خوين: كان من الواجب في السبعينات ان تبني فرنسا محطة للطاقة النووية تضم مفاعلا قوته (935) ميجاوات في دار خوين، الا ان عملية البناء لم تتجاوز ابدا عمليات المسح المبدئي لهذا الموقع.

5. جورجان: اذ تعد موقعا مخططا لمحطة طاقة نووية تضم مفاعلين قوة كل منهما (440) ميجاوات تقيمها روسيا.

6. معالم كلاية: وكان من المفروض ان تبني الهند مفاعلا نوويا قوته (10) ميجاوات مخصصاً للأبحاث النووية، الا ان هذه الخطة الغيت وما زال هذا الموقع تابعا للمنظمة الايرانية للطاقة النووية وهو يستخدم احيانا لتدريب افراد هذه المنظمة.

7. شاجاند (في اقليم يزد): وهو منجم يورانيوم ولكنه لايضم منشات مهمة، ولن يصبح قابلا للتشغيل قبل عام 2005، وتشير التقارير الى انه يوجد في هذا المنجم ترسبات لايستهان بها من اليورانيوم تصل الى ما يقرب من (5000) طن علىالاقل، كما تشير بعض التقارير الى ان الحكومة الإيرانية بدأت منذ عام 1989 في إنشاء مصنع لاكسيد اليورانيوم المشبع المعروف بـــ(الكعك الاصفر) في هذا الاقليم.

8. بوشهر: اذ يوجد فيها محطتان غير مكتملتين للطاقة النووية، ويضمان مفاعلين نوويين قوة كل منهما (1200) ميجاوات، وتقوم روسيا في الوقت الحالي

باستكمال بناء هذه المحطة وتركيب الاجهزه والمعدات الفنية فيها. وتمثل هذه المحطة عامة المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني.

وتشير المصادر الى قيام ايران بتشكيل فرق ذهبت الى معظم الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى لاجتذاب العلماء والخبراء النوويين، وقد سعت ايران لاستقدام (50) عالما نوويا والى الحصول على رأسين نوويين من كازاخستان مقابل النفط والعملات الصعبة. وكذلك تقوم كوريا بتقديم الخبرات التدريبية والمعلوماتية الى ايران في المجال النووي، وتستفيد ايران من الخبرات الدولية المتعاونة معها في مجال الطاقة النووية من خلال تخصيب اليورانيوم، واعادة الوقود النووي غير المشبع كيمياويا لاستخراج البلوتونيوم، واخيرا تخصيب اليورانيوم بالليزر[47].

د. الصناعة العسكرية المحلية: وفي مجال التصنيع العسكري في ايران، تمكنت ايران من انتاج الجيل الثاني والثالث من الدبابات الايرانية (ذو الفقار) لتصبح ايران بذلك ثالث دولة منتجة لدبابات القتال الرئيسة في الشرق الاوسط بعد مصر و"اسرائيل" وكذلك بدات ايران بانتاج الطائرات الهليكوبتر (شاباوز 2-75) التي تحلق بارتفاع (3800)م وبحمولة (14) راكبا واسلحة تقليدية وكذلك طائرة الهليكوبتر (2061) الخاصة بالاستطلاع وبحمولة (5) راكب، وكذلك بدات ايران بانتاج الطائرة المقاتلة (ازار خش) الشبيهة بالطائرة الفانتوم (F-4) وهي مقاتله اعتراضيه زنة (8) اطنان مزودة برادار من صنع ايراني بمساعدة روسية، وتعمل ايران على تصنيع كاسحة الغام قادرة على مسح وازالة كل الالغام الارضية زنة عشرة كيلو غرامات على عمق (30) سم وكذلك قامت إيران بافتتاح مصنع لتجميع طائرات (إيرانية- اوكرانية) في منطقة (شاهين شهر) بالقرب من اصفهان لانتاج (12) طائرة من طراز (ايران- 140) قادرة على الاقلاع والهبوط في الصحراء وفي مطارات صغيرة، وقد تم ذلك في عام 1999، وفي العام نفسه اعلنت ايران عن افتتاح خط انتاج (الالكترونيات الذكية) والهدف من ذلك هو ان تصبح إيران

قادرة على امتلاك تكنلوجيا متقدمة في مجال (الاسلحة الذكية) وفي عام 1999 أكد وزير الدفاع الايراني الجنرال علي شمخاني ان ايران صارت قادرة على تزويد معظم الأسلحة التي تنتجها بوحدات تعمل بالأشعة تحت الحمراء[48].

هـ: **حجم الأنفاق العسكري:** وبموجب تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية لعام 1992، قدرت نسبة الانفاق العسكري الايراني (ملياري دولار)، وافاد معهد ستوكهولم لابحاث السلام العالمي ان ايران انفقت (867) مليون دولار امريكي على استيراد الاسلحة التقليدية الرئيسة عام 1993[49].

اما تقرير (التوازن العسكري) الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن لعام 1998 – 1999، فقد قدر نفقات ايران على الدفاع لعام 1997 (4,659) مليار دولار وبلغ الانفاق العسكري لايران عام 1999 (5,8) مليار دولار[50].

يتضح مما تقدم في الصحفات السابقة، ان ايران تمتلك قدرات عسكرية كبيرة. تسعى من ورائها تحقيق طموحاتها الاقليمية، وكذلك التصدي للتهديدات الامريكية و"الاسرائيلية" الموجهة ضدها. واستطاعت إيران من خلال قدراتها العسكرية الكبيرة التاثير على دول الجوار مثال على ذلك تاثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي. وتمسكها بموقف ثابت تجاه القضايا التي تخص منطقة الخليج العربي مثل قضية الجزر الثلاث لان دولة الامارات العربية المتحدة واقعة تحت تاثير السياسة الإيرانية. وبعبارة اخرى نستطيع القول ان القدرات العسكرية الكبيرة التي تمتلكها إيران تعد عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية. ومن خلالها تستطيع ممارسة سياسة اقليمية مؤثرة.

المطلب الخامس: البنية السياسية

ان النظام السياسي في ايران هو نظام جمهوري، تكون آلية تداول السلطة فيه بالانتخاب. ويبلغ عدد مؤسسات الحكم في ايران سبعة وهي (القيادة ــ المرشد، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، مجلس الخبراء، المجلس الاعلى للامن القومي، مجمع تشخيص مصلحة النظام) [51].

أ.**القيادة (المرشد):** ينص دستور جمهورية ايران الاسلامية على ان المرشد او القائد هو اعلى سلطة في ايران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية، ويشغل هذا المنصب حاليا، علي حسيني خامنئي منذ 1989/6/4. ويتدخل المرشد في عمل مختلف سلطات الدولة. وتنص على ذلك المادة (57) من الدستور المعدل ومضمونها مانصه (السلطات الحاكمة في جمهورية ايران الاسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها باشراف ولي الامر المطلق وامام الامة وذلك وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض). أي اجتمعت للمرشد صلاحيات لم تجتمع لباقي مؤوسسات الدولة مجتمعة. وينتخب المرشد بواسطة مجلس الخبراء اخذين بنظر الاعتبار الصفات المطلوبة والواردة في المادتين (5)* و(109)*، وكذلك يقوم مجلس

---

* المادة (5): "في زمن غيبة الامام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الامور وامامة الامة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل، التقي، البصير بامور العصر، الشجاع القادر على الادارة والتدبير وذلك وفقا للمادة (107). انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية ــ الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص282.

* المادة (109): "الشرط اللازم توفرها في القائد وصفاته" :

1- الكفاءة العلمية اللازمة للافتاء في مختلف ابواب الفقه.

2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الامة الاسلامية.

3- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاء الاجتماعية والادارية، والتدبير، والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزا على رؤية فقهية وسياسية اقوى من غيره. انظر: المصدر نفسه، ص304.

الخبراء (بعزل المرشد)*. وفي حالة موت المرشد او صدور قرار من مجلس الخبراء باقالة المرشد لعدم تحققه بصفات الاهلية الواردة في المادتين (5) و(109) فعند ذلك يتكون مجلس القيادة الذي يضم في عضويته (رئيس الدولة، رئيس السلطة القضائية، وفقيه من اعضاء مجلس صيانة الدستور يختاره مجمع تشخيص مصلحة النظام. ويمارس مجلس القيادة مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد) [52].

وقد اكد الدستور الايراني في (المادة الحادية عشر) على ان السياسة العامة للجمهورية الاسلامية يجب ان تقوم على اساس وحدة وتحالف الامم الاسلامية. بل وعمليا نلاحظ ان هناك ازدواجية في قمة الدولة الايرانية: فرئيس الجمهورية يجب ان يكون ايرانيا اما الامام (مرشد الثورة) فيمكن ان يكون اجنبيا، فالرئيس يجسد مصالح الدولة في حين ان الامام يجسد مصالح امة المسلمين وهذا يقود الى مفهوم الحكم الاسلامي كمحور رئيسي للرفض الايراني للواقع الاسلامي. ويرتبط الامر بالتفسير الايراني لما هو الحكم الاسلامي[53].

ب.**السلطة التنفيذية**: تتمثل السلطة التنفيذية في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء:

1. **رئاسة الجمهورية**: عرفها الدستور بانها اعلى سلطة في البلاد بعد القيادة، وهي المسؤولة عن تطبيق الدستور، وتمثل اعلى سلطة في الهيئة التنفيذية الافيما هو من اختصاص منصب القيادة وقد تحدث عنها الدستور في عشرين مادة (113-132). والرئيس ينتخب من الشعب لاربع سنوات، ويحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط.اما عن صلاحيات رئيس الجمهورية، فان المادة (133) من الفصل التاسع تقول (يعد رئيس الجمهورية اعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما انه يراس السلطة التنفيذية عدا

* يقوم مجلس الخبراء بعزل المرشد في الحالات التالية:

1- عجز المرشد عن اداء واجباته الدستورية.

2- فقدانه صفة من صفات الاهلية التي نصت عليها المادتان (5) و(109) من الدستور، او اذا تبين انه لا يمتلك تلك الصفة من الأساس.انظر د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P 2

المجالات التي ترتبط بالقائد مباشرة)، ورئيس الجمهورية الحالي هو (علي محمد خاتمي اردكاني) منذ 1997/8/3. اما نائب الرئيس الاول هو (حسن ابراهيم حبيبي) منذ عام 1989[54].

2. **رئاسة الوزراء:** اصبح رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس الوزراء ابتداءً من تعديلات عام 1989، ويشغل منصب رئيس الوزراء حاليا رئيس الجمهورية محمد خاتمي، وفيما يتعلق بالوزارة الحالية لخاتمي، فانها تتكون من اثنين وعشرين وزيرا. ويتم تعيين الوزراء الذين يشكلون مجلس الوزراء بوساطة الرئيس بموافقة من الهيئة التشريعية (مجلس الشورى). اما بخصوص صلاحيات الوزراء ومجلس الوزراء فهي (اصدار الاحكام والاجراءات والنظم لتسير العملية الادارية، ويشترط ان لا تتعارض مع روح القانون، ويلزم مجلس الوزراء بتقديم نسخة لكل الاحكام والاجراءات والنظم الى الناطق باسم مجلس الشورى لمراجعتها والتاكد من عدم مخالفتها للقانون، انشاء لجان متخصصة لتسهيل عمل الوزارات، ولابد من مصادقة الرئيس عليها، تاسيس الاجهزة الادارية اللازمة لتنفيذ خطط واحكام الوزارات ومجلس الوزراء)[55].

ج. **السلطة التشريعية:** تنقسم السلطة التشريعية وفق ما ورد في الدستور الى مؤسستين تشريعيتين هما، مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور.

1. مجلس الشورى: ينص الدستور على ان نواب مجلس الشورى ينتخبون بالاقتراع السري المباشر (مادة 62) ولمدة اربعة سنوات (مادة63)، وعدد اعضاء مجلس الشورى (270) عضوا يضاف اليهم عشرون عضوا بعد كل عشرة سنوات تبعا للتطورات الديموغرافية والسياسية (مادة 64)، اما بالنسبة للاقليات الدينية فلها تمثيل في المجلس بحسب كثافتهم العددية، فهناك ممثل واحد لاتباع كل من الديانة الزرادشتية واليهودية، ويشترك المسيحيون والاشوريون والكلدانيون في انتخاب نائب واحد، ويكون لكل من المسيحيين الارمن في الجنوب ونظرائهم في الشمال نائبه الخاص (مادة 64). وفي انتخابات شباط 2000 ارتفع عدد اعضاء مجلس

الشورى من (270) الى (290) عضوا. اما بالنسبة لصلاحيات المجلس فقد حددها الدستور من (المادة 71 الى المادة 89). ويرأس مجلس الشورى حاليا (مهدي كروبي) 2000 –2004 [56].

2. مجلس صيانة الدستور: يعد مجلس صيانة الدستور المؤسسة التشريعية الثانية، وإذا كانت وظيفة هذا المجلس قد تحددت بـ(صيانة الدستور)، الا ان جوهر هذه الوظيفة في الواقع هو (صيانة احكام الشريعة الاسلامية وضمان نفاذها). ويتكون المجلس من (12) عضوا، ستة منهم من الفقهاء العدول الذين يختارهم القائد مباشرة، وستة اخرون من مختلف التخصصات القانونية ويرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى (مادة 91) ويتمتع مجلس صيانة الدستور بصلاحيات حددها الدستور في مواده (91 – 93 – 94 – 96 – 97 – 98 – 99)، ويقوم مجلس صيانة الدستور بمراقبة مجلس الشورى وكذلك يقوم بمنح صلاحية الترشيح لمجلس خبراء القيادة، أي هو بالذات يعطي رخصة الترشيح لخوض انتخابات مجلس خبراء القيادة، أي هو الذي يتحكم بدرجة كبيرة في تحديد عضوية هذا المـجلس. ويـراس حـالياً مجلـس صيـانة الدستور(اية الله جنتي) [57].

د. **السلطة القضائية:** نص الدستور الايراني على ان القضاء سلطة مستقلة تعمل على حماية حقوق الافراد والمجتمع، كما انها مسؤولة عن تطبيق العدالة في المجتمع الايراني. وقد ورد ذكر القضاء في الدستور في (18) مادة تمتد من (156الى 174). وتم تحديد صلاحيات القضاء بموجب المادة (156) من الدستور. ويتولي وزير العدل مسؤولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والسلطة التشريعية من جهة اخرى. ويختار رئيس الدولة وزير العدل من قائمة مرشحين مقدمة من رئيس السلطة القضائية (المادة 160). ويضع الدستور على رأس السلطة القضائية شخصا (مجتهدا عادلا ومطلعا على الامور القضائية ومديراً ومدبرا)، يختاره المرشد لمدة خمس سنوات (المادة 157)، اما رئيس المحكمة العليا الذي يقوم (بالأشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وادائها لمسؤولياتها القانونية) (مادة 161)، والمدعي العام للبلاد، فتنص

المادة (162) من الدستور المعدل على ان رئيس السلطة القضائية يعينهما(بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا لمدة خمس سنوات)، ويشترط فيهما ان يكونا(مجتهدين عادلين). في حين كانت المادة نفسها قبل التعديل تفوض القيادة هذا الحق بعد التشاور مع قضاة المحكمة العليا. ويتولى منصب رئيس السلطة القضائية في ايران ابتداءً من عام 1999 (محمود الهاشمي شاهرودي)، ويتولى (محمد اسماعيل شوشتري) مسؤولية وزارة العدل، ويتولى (مقتدائي) منصب المدعي العام، اما بالنسبة لانواع القضاء الموجود في ايران فانه ينقسم الى (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص) [58].

هـ. مجلس الخبراء: تشكل مجلس الخبراء بامر من الخميني لكي يقوم بمراجعة مسودة الدستور لعام 1979، وفي عام 1982 بلغ عدد اعضاء مجلس الخبراء(83)* عضوا غالبيتهم من رجال الدين، وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين واقالة مرشد الثورة كما ان اعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى[59].

و. المجلس الاعلى للامن القومي: تختص المادة (176) من الدستور لسنة (1989) المعدل بتحديد تكوينه وتعيين وظائفه، وبمقتضى هذه المادة فان المجلس يتكون من كل من (رؤساء السلطات الثلاثة (الحكومة،مجلس الشورى، الهيئة القضائية)، رئيس هيئة اركان القيادة العامة للقوات المسلحة، مسؤول التخطيط والميزانية، مندوبين يعينهما القائد، ووزراء الداخلية والخارجية والمخابرات، أي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس، اعلى مسؤول في كل من الجيش والحرس الثوري)، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس وبالنسبة لوظائفه فلقد حددتها المادة (176) من الدستور بـ(تامين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الاسلامية ووحدة اراضي البلاد والسيادة الوطنية). وكان تاسيس مجلس الامن القومي بعد نهاية الحرب العراقية – الايرانية، بقصد حماية ايران من التهديدات الخارجية والداخلية. ولا تحظى قرارات مجلس الامن القومي مهما كانت غالبية عدد الاعضاء المؤيدين بالصفة الالزامية الا بموافقة المرشد[60].

---

* اصبح عدد اعضاء مجلس الخبراء (86) عضوا في الوقت الحاضر. انظر: المصدر نفسه، ص81.

ز. مجمع تشخيص مصلحة النظام: أنشأ مجمع تشخيص مصلحة النظام بقرار من الخميني في 1988/12/12 أي قبيل تعديل الدستور، وكان الهدف من إنشائه هو لغرض الفصل في النزاع بين مجلسي الشورى وصيانة الدستور على شرعية التشريعات ومشروعيتها، وقد هدد النزاع بشل نشاط العملية التشريعية، أما عضوية المجمع فتشمل (ممثلي السلطات الثلاث، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، وممثلين للوزارات السيادية، والوزير المختص بالقضية المطروحة، وفقهاء الصيانة، وممثل للزعيم). وقد بقيت رئاسة المجمع من حق رئيس الجمهورية حتى عام 1997، عندما قام خامنئي بتعيين رفسنجاني بعد انتهاء دورتي رئاسته للبلاد. ومدة عضوية المجمع خمس سنوات. وفيما يخص مهام المجمع فان المواد (110 الى 112) وكذلك نص المادة (177) من الدستور هي التي توضح ذلك[61].

يتضح مما تقدم انه على الرغم من وجود السلطات والمجالس السياسية وتدرجها وتمتع كل سلطة او مجلس بصلاحيات محددة، بحيث لا يجوز ان تقوم كل سلطة بالتعدي على صلاحيات السلطة الاخرى، الا اننا نلاحظ ان المرشد يتمتع بصلاحيات واسعة تفوق صلاحيات السلطات الاخرى، الى الحد الذي يمكننا ان نقول فيه ان المرشد هو المحور الاساسي في النظام الايراني، اذ يجمع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وهو المسؤول المباشر عن جميع السلطات والمجالس السياسية. أي يمكننا القول ان البنية السياسية تعد عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية، وذلك لعدم وجود اختلاف وتناقض بين السلطات والمجالس السياسية. ولتركز السلطات بيد المرشد الذي يعد سر قوة النظام السياسي الايراني، اذ يمكن ان نعده المحرك الاساسي لعمل السلطات السياسية الايرانية. ويقوم مرشد الثورة باحتواء المشاكل والاختلافات التي تحدث بين السلطات السياسية. وبالتالي يمكننا القول ان النظام السياسي الايراني نظام متماسك لا يواجه أي مشكلة يمكن ان تؤثر على أداء عمله ووظائفه السياسية.

المبحث الثاني

الدور الإقليمي

يقصد بالدور(مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا المرتبطة بوظيفة معينة)[62].

فالدول تختلف فيما بينها من حيث المصالح والأهداف، بالإضافة الى اختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية، ولهذا فان الدول تختلف في سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤدية بين دور فاعل، او متوسط الفاعلية، او قليل الفاعلية، او غير فاعل، وذلك تبعا لاختلاف طبيعة الدول بين دول كبرى ودول صغيرة[63].

المطلب الأول: الدائرة العربية

نقصد بالدائرة العربية الدور الايراني في نطاق الدول العربية.

تحاول إيران على ان يكون لها دور مؤثر في المنطقة العربية ولاسيما في منطقة الخليج العربي، وقد شهدت مرحلة التسعينات تحرك ايراني وعلى نطاق واسع في هذه المنطقة، فقد تطرق الرئيس الايراني السابق هاشمي رفسنجاني الى تاكيد دور ايران عندما اعلن عن مبادرته في استعداد بلاده للتوسط بين امريكا والعراق وذلك في عام 1991، وقد رفضت أمريكا هذه المبادرة بعد اعلانها بيوم واحد. وكذلك قامت ايران بمعارضة ضرب العراق بعد الأزمة مع مفتشي منظمة الامم المتحدة[64].

وكان لإيران موقف يتفاوت بين ابداء الرفض والهجوم، الى المراوغة والغموض، من الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها الولايات المتحدة الامريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وموقفها هذا تهدف من ورائه عدم اثارة الولايات المتحدة، والدول الغربية والخليجية ضدها، وهي في المقابل دعت الى دخولها في ترتيبات الامن في منطقة الخليج العربي مدخلاً لدورها الإقليمي في هذه المنطقة[65].

وقد عارضت ايران مؤتمر الدوحة الذي عقد في عام 1998، ووصفته (بالمؤتمر الصهيوني) [66].

وفي أيار 1998 وقعت إيران اتفاقات للتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية مع السعودية، علما ان العلاقات كانت متدهورة بين الطرفين في السنوات السابقة، وقد حصل تقارب ايراني ــ سعودي اكثر في عام 1999، وكان من اهم اسباب التقارب هو الاتفاق على قاعدة إنتاج محددة لإيران في مجال النفط، وكذلك الاتفاق على وقف انهيار الأسعار. ان الاتفاقيات الأمنية التي تعقدها ايران مع دول مجلس التعاون الخليجي تهدف من ورائها دعم مقولة اعتماد دول المنطقة على نفسها في القضية الامنية، ويضعف أنصار الاعتماد على الولايات المتحدة في المسألة الأمنية[67].

اما بشان علاقات ايران مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شهد عام 1999 زيارة الرئيس الإيراني خاتمي لكل من السعودية وقطر، إذ ترتبط إيران مع كلا الدولتين بعلاقات اقتصادية وثقافية ولاسيما في مرحلة التسعينات، اما على مستوى العلاقات بين ايران وسلطنة عمان فقد شهدت هذه العلاقات أجراء القوات العمانية مناورات بحرية مشتركة مع القوات الايرانية في عام 1999. وفي العام نفسه كانت هناك زيارات متبادلة بين المسؤولين في ايران والبحرين. وتبقى قضية الجزر الثلاث تمثل المحور الاساسي في العلاقات بين ايران والإمارات العربية المتحدة، أي ان العلاقات بقيت على حالها، وهناك تطور للعلاقات الاقتصادية بين إيران وامارة دبي التي تصل قيمة تجارة إعادة التصدير معها لايران الى مليار دولار

سنويا، وقد شهدت العلاقات الإيرانية – الكويتية تطورا ملحوظا في مجالات مختلفة، ففي المجال الثقافي، توطدت العلاقات بين البلدين عير برنامج تنفيذي، استكمالا للاتفاق بين البلدين في عام 1999.

وفي المجال الاقتصادي، قد مت ايران عرضا لتصدير مياه صالحة للشرب الى الكويت، بمعدل 200 مليون جالون يوميا من نهر الكارون شمال غرب ايران، عبر خط انابيب بحري بين البلدين بطول (300)كم، وقد وافقت الكويت على العرض الايراني بشرط ان يكون سعر الغالون مناسبا[68].

وقد طرحت ايران صيغة عقد اتفاقيات مع دول الخليج العربي للتعاون الاقتصادي والثقافي وقد ترافق ذلك مع عقد اتفاقيات عدم اعتداء ثنائية او جماعية وقد وقعت قطر اتفاقية مع ايران في المجالات الاقتصادية والتربوية .والثقافية والإعلامية وتم التركيز على العلاقات الأمنية عند زيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر عام 2000 وقد عرض مقترحا لتطوير بروتوكول التعاون الأمني الموقع بين البلدين الى اتفاق آمني شامل. وتسعى إيران الى إقامة علاقات تعاون دفاعي مع سلطنة عمان[69].

اما فيما يخص التحرك الإيراني نحو العراق، فقد قامت ايران في عام 1999 بإطلاق ثلاثة صواريخ ايرانية من طراز سكود على قاعدة اشرف التي تضم اعضاء منظمة (مجاهدي خلق) داخل الاراضي العراقية، ومن جانب اخر تستخدم ايران ورقة الطائرات التي لجأت اليها اثناء ام المعارك، وذلك للمساومة على تعويضات الحرب التي تطلبها ايران من العراق. وقد شهد عام 1999 زيارات للمسؤولين ومحادثات حول التطبيع وتبادل الاسرى والمفقودين، كما ازداد عدد الزوار الايرانيين الى الاماكن الدينية في العراق. وقد تم خلال زيارة وزير التجارة الإيراني محمد شر يعتمداري الى العراق تم عقد العديد من الاتفاقات في الميادين الطبية والغذائية والزراعية والمنسوجات والطاقة الكهربائية والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لفتح اعتمادات وتقديم تسهيلات مصرفية وجمركية واقامة أسواق

على نقطة الحدود المشتركة بين البلدين،وتم اعتماد نقطة المنذرية – خسروي الحدودية منفذا لحركة المبادلات التجارية بين البلدين[70].

وفي اطار العلاقات العربية ـ الايرانية، شهدت العلاقات الايرانية ـ اليمنية تبادل الزيارات بين المسؤولين في الدولتين، وفي المجال الاقتصادي قررت ايران رفع حجم استثماراتها في اليمن الى (300) مليون دولار، وقد رفعت ايران حجم صادراتها النفطية الى اليمن، كما سمحت لليمن باستيراد ما يعادل (110) مليون دولار من الانتاج الصناعي الايراني مقابل ضمانة حكومية. وتقوم ايران بالتحرك داخل اليمن من خلال القوات الفلسطينية الموجودة فيها، ومن جهة أخرى فان دور إيران على الصعيد الفكري والسياسي قد تاثر بسبب اعتقال السلطات اليمنية مسؤول التوجيه المعنوي الفلسطيني، بسبب وجود اتصالات بين ايران والقوات الفلسطينية المتمركزة هناك، وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بمحاكمته[71].

ولا يمكن استثناء الاردن من دور او تحرك ايران فيها من خلال العلاقة مع تنظيم (شباب النفير الإسلامي)* والذي تمده ايران بالمساعدات المالية. وقد جرى تطور في العلاقات بين البلدين عبر زيارات متبادلة أعقبت حضور ولي العهد الأمير (الحسن) القمة الإسلامية في طهران عام 1997. وفي عام 1999 قام المستشار السياسي للملك (عبد الله الثاني) (عدنان ابو عودة) بزيارة الى ايران حاملا رسالة للرئيس الايراني خاتمي، وفي العام نفسه قام وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) بزيارة الى الاردن وقد تم خلالها الاتفاق على تحييد جوانب الخلاف بين الدولتين وهي (عملية التسوية، التطبيع مع "اسرائيل "، قضية الجزر العربية الثلاث). وكذلك تم الاتفاق على دعم التعاون الاقتصادي وتحديد موقفهما من وحدة وسلامة الاراضي العراقية[72].

---

* يمثل النائب يعقوب قرش "امير التنظيم" هو والنائب ليث الشبيلات انظر: د. محمد رضا فودة،العلاقات الايرانية ـ الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص61.

اما العلاقات الإيرانية ــ اللبنانية فانها تتأثر بتأثير إيران العقائدي والفكري في الجنوب اللبناني، ودعمها لمجموعات المقاومة اللبنانية التي تقاوم الاحتلال "الإسرائيلي" وبشكل خاص حزب الله. الأمر الأخر الذي دعم الدور الايراني في لبنان هو ضعف الدولة اللبنانية بعد الحرب الأهلية الطويلة والتي تداخلت فيها عوامل اقليمية ودولية، ثم ان ايران لها مصالح استراتيجية في ان يكون لها نوع من الوجود في الجنوب اللبناني وشواطئ البحر الابيض المتوسط، وعلاقتها مع (حزب الله) يحقق لها شيئا من هذا النوع[73].

اما العلاّقات الإيرانية ــ السورية فان سوريا تعد حليفاً إقليمياً وشريكاً (اقتصادياً)* لإيران وذلك منها قيام سوريا بإيواء الفلسطينيين المعادين والمناهضين (لعملية التسوية) مع "إسرائيل"، وكذلك قيام سوريا بمساعدة (حزب الله) اللبناني على الاستمرار بمقاومة التواجد "الإسرائيلي"في الجنوب. وقد قام الرئيس السوري السابق (حافظ الاسد) بزيارة الى ايران في عام 1990 وكذلك قام بزيارة اخرى عام 1997 اذ تؤكد هذه الزيارات عمق العلاقات بين البلدين، وفي الوقت نفسه إزالة التخوف السوري من الانعكاسات السلبية المحتملة لاي تغيير طارئ في السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس خاتمي تجاه الولايات المتحدة الامريكية. وقد دعا مرشد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) علي خامنئي الدول العربية والإسلامية الى مساعدة ودعم سوريا لانها الدولة الوحيدة التي تقاوم "إسرائيل" على الرغم من صعوباتها المادية ومشاكلها الاقتصادية. وتعد سوريا

* حيث تشير بعض التقديرات الرسمية الى ان الحجم الاجمالي للتبادل التجاري بين سوريا وايران يقدر بـــ(300) مليون دولار سنويا. ويجري العمل على تعزيز هذا التبادل وزيادة حجمه عن طريق اتفاقات تشمل اقامة معارض تجارية خاصة في البلدين والمشاركة الثنائية في معارض تجارية دولية، ومنع الازدواج الضريبي على السلع في البلدين وفي تموز عام 1997 تم التوقيع على مذكرة تفاهم في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، والتوصل الى اتفاق لتنفيذ مشاريع متعددة في مجال صناعة الاسمنت وانشاء صوامع للحبوب ومشاريع في مجال الاتصالات تبلغ قيمتها نحو (700) مليون دولار امريكي. حول هذا الموضوع انظر :مامون كيوان، العلاقات السورية- الايرانية جيوبوليتيكا التسامح المتبادل، مجلة شؤون الاوسط، مركز للدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت 1999، ص85.

بمثابة الجسر الذي يحاول وصل الانقطاع في العلاقات الإيرانية ــ الخليجية والإيرانية ــ العربية بشكل عام، وكذلك تنظر ايران لعلاقتها مع سوريا من منظور الحفاظ على الدور والتواجد في المنطقة. وعندما قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة الى سوريا عام 1998 تم التباحث مع الرئيس السوري السابق (حافظ الاسد) حول القضية الفلسطينية وقد برز في البيان الختامي لمباحثات الرئيسين دعم ايران لموقف سوريا الثابت (لإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان حتى خط الرابع من حزيران 1967) وتأييدهما لـ (انهاء الاحتلال "الاسرائيلي" لجنوب لبنان ولجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه بتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وحق جميع اللاجئين بالعودة الى ارض إبائهم واجدادهم). وقد اتفق الرئيسان (حافظ الاسد) و(خاتمي) على تأكيد (حرصهما على عدم المساس بوحدة وسلامة الأراضي العراقية) ومعارضتهما (أي تدخل أجنبي خارج قرارات الشرعية الدولية وطالبا بوقف الاعتداءات الجوية المستمرة على العراق، وبانهاء الحصار والعقوبات الاقتصادية) وعبرا عن اعتقادهما بان (اتخاذ أي قرار فيما يخص مصير ومستقبل العراق يقع على عاتق الشعب العراقي وحدة) [74].

وفيما يخص القضية الفلسطينية فنلاحظ تصريح الرئيس الإيراني رفسنجاني قبل انتهاء ولايته بساعات (ان ايران وقواتها تقف الى جانب الشعب الفلسطيني المضطهد). وأضاف (ان تدعيم وتعزيز المقاومة هو الوسيلة المشروعة الوحيدة والأكثر فعالية للجم وتبديد الأوهام العنصرية للنظام الصهيوني، وان القدس تعد مسالة استراتيجية للعالم الإسلامي كله) [75].

ولم يقتصر الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، بل امتد الى افريقيا، وكان تركيز ايران في افريقيا على السودان، يساعدها في هذا التوجه قوة الاتجاه الإسلامي الأصولي في السودان الذي يتزعمه (حسن الترابي) الشخصية الإسلامية المعروفة رئيس الجبهة القومية الاسلامية السودانية، و(للترابي) نفوذ على التيارات الاسلامية في الجزائر

وتونس، وقد استقطب كثيرا من الأخوان المسلمين الأردنيين والسوريين وفريقا من الاخوان المسلمين الكويتيين بالاضافة الى حركة الجهاد المصرية. فالتحالف بين الترابي وايران يعني ان الترابي سيتلقى الدعم المادي الذي يمكن ان تقدمه ايران، ومن جانب اخر سيكون هناك دور اسلامي لايران على هذه الجماعات الإسلامية. وقد حصل تطور كبير في العلاقات من خلال قيام الرئيس السوداني (عمر البشير) بزيارة طهران في عام 1990، وكذلك قيام الرئيس الإيراني السابق (هاشمي رفسنجاني) بزيارة الى السودان عام 1991 والتي تم التوقيع فيها على اتفاقية تجارية بين الجانبين، وصرح الرئيس الايراني خلال الزيارة على عزم الحكومتين إقامة تعاون عسكري بين البلدين في المستقبل. واصبح لإيران علاقات ثقافية ونشاط أعلامي واضح في السودان اذ تم افتتاح مركز ثقافي أيراني بالاضافة الى إصدار مجلات وصحف ناطقة بالعربية بإدارة سودانية وتمويل وتوجيه أيراني[76].

وقد صدر تقرير مصري اكد على توقيع اتفاقات امنية وعسكرية خلال زيارة رفسنجاني الى السودان[77].

ومن جانب اخر حصلت الحكومة السودانية على اسلحة تقدر قيمتها بثلاثمائة مليون دولار من ايران، بالاضافة الى التدريب والمستشارين، الامر الذي مكن السودان من شن هجوم كاسح ضد المتمردين في الجنوب سنة 1992 [78].

وقد افادت بعض التقارير الى قيام ايران بارسال قوة من حرس خميني تضم (1000 – 2000) مقاتل لدعم القوات السودانية[79].

اما فيما يتعلق بالصومال يجب عدم اغفال التحرك الايراني فيها، فعند اعلان قيام الاتحاد الاسلامي في الصومال وهو جبهة اسلامية اصولية قام هذا الاتحاد بالقتال شمال وجنوب الصومال، والقتال في الشمال الهدف من ورائه الاستيلاء على ميناء (بوصاصو)، ثم التوجه الى ميناء (لاس قري) بعد الفشل في الاستيلاء على ميناء (بوصاصو) نتيجة وجود الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال التي يراسها الجنرال (عبد الله يوسف). علما ان محاولات الاتحاد الاسلامي الصومالي من الاستيلاء على

الميناء تهدف الى امكانية تلقي الدعم من ايران التي قامت بدعمه بالمقاتلين من ايران والسودان ومصر، اذ يصعب امداد الاتحاد من اتجاه اثيوبيا للاختلاف الايديولوجي بينهما، وكذلك ترفض جيبوتي تسهيل مثل هذه العملية اذ ان تواجد دولة اسلامية اصولية على حدودها يشكل تهديداً لأمنها القومي. وقد قامت ايران باحضار المتطوعين من افغانستان ودفعهم الى الصومال، وتشير المعلومات الى ان هؤلاء المتطوعين تلقوا تدريبهم في ايران. وقد اعلن السيد (عويس يوسف) وزير شؤون الرئاسة في حكومة (علي مهدي) ان الصومال شكل لجنة وزارية فنية للبحث في سبل التعاون مع (المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي) الذي يتولى امانته الدكتور (حسن الترابي) ولا شك ان مثل هذا التقارب سيؤدي الى تقارب صومالي ايراني[80].

اما بخصوص مصر، فان ايران قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها عام 1979. إلا انها اعيدت عام 1992 عن طريق فتح مكتب لرعاية المصالح في كل من البلدين. وكان لاعلان دمشق في 6 اذار 1991 اثر كبير في تغيير مسار العلاقة بين البلدين نحو الأسوء، اذ استمر رفض ايران لهذا الاعلان لأن فيه تحجيم للدور الايراني في منطقة الخليج العربي. وبعد قمة شرم الشيخ التي هاجمتها ايران اتهم الرئيس المصري (محمد حسني مبارك) ايران بالتورط في محاولة اغتياله الفاشلة في اديس ابابا عام 1991، ثم اعلنت مصر عن اكتشاف تنظيم شيعي يهدف الى قلب نظام الحكم بالقوة. وقد اتهمت مصر ايران بالتواجد العسكري في السودان وتدريب عناصر المعارضة الاسلامية المصرية[81].

وفي عام 1999 تعددت اللقاءات بين مسؤولي البلدين في أطر إسلامية ودولية. وقد شاركت الدولتان في صياغة الوثيقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تنص على جعل عام 2001 عاما لحوار الحضارات الأساسية في العالم وتلك الحضارات هي (الفرعونية، الفارسية، الاغريقية، الرومانية) وعلى المستوى الاقتصادي حصل تبادل للوفود التجارية بين البلدين[82].

اما بخصوص العلاقات الايرانية ــ الليبية، فان هناك تطابق في المواقف ووجهات النظر الرسمية تجاه القضايا الأساسية ومنها رفض الوضع الدولي القائم والعداء للنظام الدولي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الموقف الموحد الرافض (لعملية التسوية). وفي عام 1992 زار وفد أيراني الجماهيرية الليبية وأجرى محادثات مع الرئيس الليبي (معمر القذافي) تناولت المطالبة بمساندة الشعب الفلسطيني ورفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومستقبل العلاقات الإيرانية – الليبية[83].

وقد شهدت العلاقات الإيرانية مع دول المغرب العربي تطوراً ولاسيما العلاقات الاقتصادية، فالعلاقات الإيرانية ــ المغربية شهدت تطور منذ عام 1997 حيث تم توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين خلال زيارة وزير التجارة الإيراني (يحيى ال أسحاق) الى المغرب. وفي عام 1999 قام نائب الرئيس الإيراني (حسن حبيبي) بزيارة الى المغرب. وفي العام نفسه قام (علي اكبر ناطق نوري) رئيس مجلس الشورى الإيراني بزيارة الى المغرب، وتعد هذه الزيارات تطوراً إيجابياً في العلاقات بين البلدين. اما بخصوص تونس فكانت هناك زيارات متبادلة بين المسؤولين الإيرانيين والتونسيين وبخاصة في عام 1999، وقد تم توقيع اتفاقات للتعاون الثنائي في كثير من المجالات. ولكن العلاقات الإيرانية ــ الجزائرية اتسمت بالعداء الحاد، اذ ما زال المسؤولون في الجزائر يرددون اتهامات لإيران بدعم الإرهاب وتسليح وتدريب الإرهابيين. وفي عام 1999 شاركت الجزائر بوفد برلماني برئاسة السيد (عبد القادر حجاز) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الشعبي الجزائري في الاجتماع التاسيسي لاتحاد البرلمانات الإسلامية الذي عقد في ايران، وتعتقد ايران وجود نزعة إصلاحية وتعقل في الجزائر منذ فوز (بوتفليقة) بالرئاسة[84].

وخلاصة القول ان إيران تؤثر وتتأثر في نطاق الدائرة العربية، وينصب تركيزها واهتمامها على منطقة الخليج العربي لأهمية هذه المنطقة إقليميا ودوليا.

والدليل على ذلك التركيز الإيراني على أمن الخليج العربي والذي تؤكد فيه ان تحقيق الامن في منطقة الخليج العربي يجب ان يكون من اختصاص الدول الواقعة في هذه المنطقة. وقد رفضت إيران من قبل اعلان دمشق الذي من خلاله تستطيع مصر وسوريا الاشتراك في الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج العربي. وكان لإيران موقف رافض للترتيبات الأمنية (الاتفاقيات الأمنية) بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي. ولإيران دور واضح في سوريا، حيث هناك تطابق في وجهات النظر والمواقف الرسمية تجاه القضية الفلسطينية والموقف من العدو " الإسرائيلي". اذ تقوم ايران بدعم حزب الله في لبنان عن طريق سوريا، بالإضافة الى دعم حركات المقاومة الفلسطينية (حركة حماس،حركة الجهاد الإسلامي)، ولا يمكن إغفال التحرك الإيراني نحو السودان، والتي تعد السودان مدخل الى القارة الأفريقية. حيث تقيم ايران مع السودان علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وحتى في المجال العسكري اذ تقوم بمساعدة السودان بالأموال والأسلحة للقضاء على المتمردين في جنوب السودان.

المطلب الثالث: الدائرة شبه الإقليمية

نقصد بالدائرة شبه الإقليمية، الدور الإيراني في الدول الأجنبية (غير العربية).

لقد ركزت ايران في حركتها الخارجية على افريقيا، يساعدها في هذا الأمر ضعف التكامل الوطني والقومي وكثرة المنازعات المحلية في افريقيا، مما جعل عملية التحرك والتدخل الايراني في هذه القارة أمرا ليس صعبا[85].

وكانت مرحلة التسعينات مرحلة ملائمة لإيران للخروج من عزلتها الدولية واثبات دورها الفاعل في السياسة الدولية والإقليمية، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفاقم الأزمة الأفغانية ونشوب حروب داخل جمهوريات أسيا الوسطى وحدوث تصعيد في الازمة اليوغسلافية في البوسنة والهرسك وتقدم (مسيرة التسوية) حتى تاريخ الانتخابات " الإسرائيلية" التي فاز فيها حزب الليكود وتولى (بنيامين نتنياهو) رئاسة الحكومة[86].

فلقد كان هناك قلق ايراني شديد تجاه ما جرى من تطورات في الحرب الانفصالية الدائرة في الشيشان. فعندما تولت ايران رئاسة منظمة المؤتمر الاسلامي عام 1997. تم تشكيل فريق تابع للمنظمة لكي يتقصى الحقائق في الشيشان. وقد استقبلت موسكو هذا الفريق. كما حرصت ايران على تأكيدها ضرورة التوصل الى تسوية الأزمة الشيشانية، قائمة على التفاوض ونبذ العنف[87].

ومن الجدير بالذكر ان هناك دول تسعى الى ان تكون علاقاتها مع ايران مستقرة، ومن هذه الدول اليابان التي تستورد (9%) من حاجتها النفطية من إيران. بالإضافة الى ان (70%) من واردات اليابان النفطية تعبر من مضيق هرمز وهذا الامر يجعل السعي الياباني لاستقرار العلاقات مع إيران امرا حتميا[88].

وتعدى الدور الإيراني الى منطقة البلقان، حيث كان لايران دور كبير ومميز في انهاء الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك. وفي سنة 1992 وصفت ايران الحرب الدائرة هناك بأنها صراع ديني مع الصرب المسيحيين الذين اشتركوا في المذابح الجماعية ضد مسلمي البوسنة. وقد حثت ايران منظمة المؤتمر الإسلامي على تبني قضية البوسنة والهرسك. وقد شكلت منظمة المؤتمر الإسلامي من اجل هذه القضية مجموعة ضغط في الأمم المتحدة. وقد حددت الدول الإسلامية موعدا نهائيا من الغرب في سنة 1993 لاتخاذ أجراء لحماية البوسنيين، يكون من حقهم بعد هذا الموعد القيام بتزويد البوسنة بالسلاح. وفي العام نفسه شجبت منظمة المؤتمر الإسلامي الخطة التي وضعتها دول الغرب وروسيا لاقامة ملاجئ آمنة للمسلمين ومراقبة الحدود مع صربيا، وقد استطاعت منظمة المؤتمر الإسلامي على الرغم من اعتراضات الغرب وروسيا، ان تحصل على موافقة مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الإنسان على اتخاذ قرار بإدانة العدوان الصربي – الكرواتي وتدعو الى إنهاء الحظر على السلاح الى البوسنة. وفي سنة 1993 كان اقتراح منظمة المؤتمر الإسلامي وعلى غير رضا الغرب، القيام بتقديم (18000) جندي لقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة. وكان من بين هذه القوات المقترح تقديمها جنود إيرانيين. وكان من بين المجاهدين الذين يقاتلون الى جانب مسلمي البوسنة وحدات الحرس الثوري الإيراني التي قامت فيما بعد بتدريب جيش البوسنة. ويقول تقرير للمخابرات الغربية عام 1994 (ان وحدة من الحرس الجمهوري الايراني قوامها (4000) آلاف فرد كانت تقوم بتنظيم وتدريب عصابات متطرفة وجماعات إرهابية). (الإيرانيون كانوا يرون ان تلك هي وسيلة الوصول الى المنطقة الطرية في بطن أوربا). وقد ساهمت ايران بمبالغ كبيرة من المال لتطوير قوة البوسنة العسكرية. وكان إدخال السلاح لجيش البوسنة قد تم عن طريق طائرات أمريكية لشركة خاصة استأجرت لحساب إيران ودفع من المال الخاص ثمن السلاح والنقل.

(وبعلم الرئيس الأمريكي السابق كلنتون وبالاتفاق معه)* لينهي أياماً مريرة عاشتها البوسنة، وكانت تسعى ايران من خلال ذلك بسط نفوذها في البوسنة(89).

يتضح مما تقدم ان ايران كان لها دور كبير في مساعدة مسلمي البوسنة في حربهم ضد الصرب. بالإضافة الى دورهم في حث منظمة المؤتمر الإسلامي على اتخاذ قرارات لمساندة مسامي البوسنة في هذه الحرب. وكان لايران موقف واضح من الأزمة الشيشانية وتأكيدها على حل الازمة بالطرق الدبلوماسية دون اللجوء الى القوة. أي ان هناك دور ايراني واضح في الدائرة شبه الإقليمية.

وقد تكرس التواجد الإيراني في أفريقيا من خلال تملك إيران جزءا من اسهم شركة روسينغ المالكة لمناجم اليورانيوم في ناميبيا، كما تستورد اليورانيوم من سيراليون(90).

وفي عام 1996 قام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني بزيارة أوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق، وخلال الزيارة نجحت الوساطة الإيرانية في عقد مصالحة بين الرئيسين عمر البشير ويوري موسيفيني بعد اكثر من عام على قطع العلاقات الدبلوماسية السودانية – الأوغندية نتيجة تبادل الاتهامات بدعم المتمردين في كلا البلدين. الا ان تصاعد حدة الحرب الأهلية السودانية في الجنوب والشرق في مطلع عام 1997 عاود النظام السوداني اتهام أوغندا بالاشتراك مع بعض دول الجوار الاخرى في التخطيط لتقسيم السودان. وفي الزيارة نفسها تم الاتفاق مع جنوب أفريقيا على زيادة التبادل التجاري*. وكذلك وقعت إيران اتفاقا آخر مع

---

* كانت الولايات المتحدة الامريكية تقف الى جانب البوسنيين وذلك لكي تقلل من تاثير الدول الاسلامية الاصولية مثل ايران والسعودية على البوسنيين العلمانيين سابقا وذوي التوجه الاوربي وهناك تفسير اخر للسلوك الامريكي وهو ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت واقعة تحت ضغط أصدقاءها في العالم الاسلامي وبالذات تركيا والسعودية ورضخت لرغباتها لكي تحافظ على علاقاتها الطيبة معهما. حول هذا الموضوع انظر: صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص470.

* حيث تستورد جنوب أفريقيا 65% من نفطها من ايران بقيمة (1.1) مليار دولار سنويا، كما انها تصدر لايران سلعا قيمتها (32.5) مليون دولار سنويا، وقد طرح رفسنجاني في الزيارة نفسها فكرة تخزين النفط الايراني مستقبلا في جنوب افريقيا تفاديا لاي حصار بحري محتمل اضافة الى الحصول على تسهيلات بحريه في موانئ جنوب افريقيا. حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص194 – 195.

موزمبيق لتحويل القاعدة العسكرية الموزمبيقية في بوأنا الى أكاديمية عسكرية يدرب فيها المتخصصون الإيرانيون الضباط الموزمبيقيين والأفارقة عامة، هذا الى جانب قيام ايران بتوقيع اتفاق تصدير النفط الى كينيا[91].

المبحث الثالث

التنظيمات والمشاريع الإقليمية

تحتل ايران موقعاً استراتيجياً مهماً، ولزيادة فاعلية وتاثير هذا الموقع أنها دخلت في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) عام 1985. وكان لها دور كبير بل صاحبة فكرة تأسيس منظمة بحر قزوين في عام 1992. وتهدف ايران من وراء دخولها في هذه المنظمات تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. وفي الوقت نفسه كان لايران موقف واضح من المشاريع الاقليمية الجديدة في منطقة الشرق الاوسط "الشرق اوسطي".

المطلب الاول: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي في عام 1985، على أنقاض منظمة التعاون الإقليمي للتنمية التي تأسست عام 1964، والتي كانت تضم ايران وتركيا وباكستان. وعندما قام النظام الجمهوري في ايران عام 1979، تجمد نشاط المنظمة، اذ كانت ايران تعاني من المشاكل الداخلية بعد الثورة، وكذلك تعاني من مشاكل مع المحيط الإقليمي والعالم الخارجي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. اما تركيا فكان تركيزها ينصب على الانضمام للجماعة الأوربية. وكانت باكستان تعاني من عدم الاستقرار والخوف من تأثيرات (الثورة الإيرانية) من جانب والامتداد الشيوعي من أفغانستان بعد الغزو السوفيتي من جانب أخر. وعلى الرغم من كل ذلك لم يعلن عن إنهاء الوجود القانوني للمنظمة وبقيت مجمدة حتى عام 1985، عندما دعت ايران الى تفعيل المنظمة واحياء دورها تحت اسم (منظمة

التعاون الاقتصادي). وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، انضمت اذربيجان وتركمانستان واوزبكستان الى المنظمة عام 1992، وفي العام نفسه انضمت كازاخستان وطاجكستان وافغانستان وقيرغيزيا الى المنظمة التي وصل عدد أعضائها الى عشرة دول[92].

وللمنظمة مجموعة من الأهداف هي[93]:

1. تطوير التبادل التجاري بما يضمن حرية التجارة بين الدول الأعضاء.
2. التعاون بين الغرف التجارية في الدول الأعضاء.
3. القيام بمشروعات مشتركة في مجالات الاهتمام وتحسين شبكة النقل والمواصلات.
4. تخفيض الرسوم البريدية بين الدول الاعضاء.
5. تشجيع حركة السياحة وتنقلات الأشخاص بين الدول الأعضاء.
6. تطوير التعاون في مجالات التربية والعلوم والزراعة والصناعة، واقامة بنوك مشتركة لتشجيع وتمويل الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

يتضح مما تقدم ان إيران تطمح من خلال منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) لتحقيق أهداف اقتصادية وثقافية وكذلك تهدف الى زيادة فاعليتها وحركتها في محيطها الإقليمي، محاولة منها الإفلات من طوق العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأصبحت لهذه المنظمة أهمية كبيرة من عدة نواح، فمن الناحية السكانية يبلغ عدد سكانها (300) مليون نسمة. اما من ناحية المساحة فانها تبلغ (ثمانية ملايين) كم2. ومن الناحية الاقتصادية فأنها وفيرة بالثروات الطبيعية، اذ تقدر الثروة النفطية للدول المطلة على بحر قزوين، ولاسيما أذربيجان وتركمانستان ما يقرب من (200) مليار برميل يمكن ان تجعل منها منافسا قويا لنفط الخليج العربي. اما من ناحية الموقع فان

دول المنظمة أضحت على تماس مع خمس بحار، البحر العربي، البحر الأسود، بحر الاورال، بحر قزوين، البحر الأبيض المتوسط. اما حدودها فمن الشمال روسيا وتمتد من البلطيق الى المحيط الهندي ومن الشرق الصين والهند، وتتاخم منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي المنطقة المعروفة بأهميتها الاستراتيجية[94].

ومن خلال منظمة التعاون الاقتصادي(ECO) أصبحت إيران جسراً هاماً لربط منطقة الخليج العربي بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. مما يزيد هذا الأمر من أهمية إيران الاستراتيجية[95].

والأمر الذي يزيد من تماسك المنظمة وانسجامها هو ان جميع أعضاء المنظمة يدينون بالإسلام مما جعلهم يصرحون اكثر من مرة بان منظمتهم ستكون نواة لسوق إسلامية مشتركة[96].

ويمكن ان تحقق منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) نظاما متوازنا للقوى في المنطقة. تستطيع من خلاله مجابهة عداء الهند و"إسرائيل" وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. اذ اصبح من المعروف عداء الهند و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية لدول المجموعة الإسلامية (ECO). والأمر الذي يمكن دول منظمة التعاون الاقتصادي من تحقيق نظام توازن القوى في المنطقة هو امتلاك باكستان وكازاخستان القدرة والخبرة النووية، بالإضافة الى امتلاك طاجكستان احتياطيا كافيا من اليورانيوم الى جانب القدرات التقليدية المتطورة لدى دول منظمة دول ألايكو[97].

نستنتج من ذلك ان ايران عندما قامت بأحياء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) بالإضافة الى دورها الفاعل والداعم لهذه المنظمة، فهي تطمح الى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية كأن يكون تشكيل حلف عسكري لمجابهة الأخطار الإقليمية المتمثلة "بإسرائيل" والهند، او الأخطار الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية. او قد يكون هدف ايران الحصول على الخبرات والقدرات النووية من باكستان وكازاخستان.

وتتحرك إيران ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) لتطوير التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في هذه المنظمة، وكذلك تحاول مد نفوذها الى هذه الجمهوريات. وكذلك تسعى دول المنظمة ولاسيما ايران الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وانهاء اعتمادها على الدول الكبرى[98].

وتطمح ايران من خلال تحركها في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) الى توسيع نطاق عمل تلك المنظمة الى المجالات الأمنية والدفاعية[99].

ومن الجدير بالذكر ان هناك تنافس أيراني – تركي على كسب النفوذ والزعامة في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO). فالاعتبارات السياسية تحول دون السير على طريق التعاون داخل المنظمة، اذ عملت كل من ايران وتركيا على توظيف المنظمة للمراقبة المتبادلة وللحيلولة دون تحقيق أي منهما لمكسب ما، والتضحية بهذا المكسب اذا ما ترتب عليه مكسب للطرف الأخر[100].

ويمكن القول ان التنافس الإيراني – التركي في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، قد يؤدي الى أضعاف ايران في هذه المنظمة، وذلك لان التنافس يحتاج الى توظيف إمكانيات وقدرات كبيرة من اجل تحقيق الهدف المراد منه. وسيؤدي ذلك الى أضعاف جوانب أخرى قد تكون سياسية او اقتصادية او اجتماعية، وبالتالي سوف تكون هناك قيود وعوائق أمام سياسة ايران الإقليمية في تلك الترتيبات.

المطلب الثاني: منظمة تعاون دول بحر قزوين

لقد ادى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 الى زيادة عدد الدول المطلة على بحر قزوين من دولتين هما ايران والاتحاد السوفيتي (روسيا) الى خمس دول بإضافة أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وقد دخلت الدول الثلاث (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) في سباق على استغلال موارد البحر. فكان من الضروري حماية البحر والحفاظ على مصالح الدول المطلة عليه لاعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة. وفي 1992/10/3 كانت هناك دعوة ايرانية للدول المطلة على بحر قزوين من اجل تشكيل منظمة تعني بالتعاون بينها (من اجل استثمار واستغلال موارد البحر وتنظيم شؤون الملاحة فيه) ومن هنا تم الإعلان عن إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين. وقد جاءت مبادئ المنظمة منصبة على حماية وتنظيم واستغلال موارد البحر وعلى النحو الأتي: تطوير التعاون بين دول البحر لتنظيم استكشاف واستغلال وحفظ وادارة الموارد والثروات الكائنة في البحر، وتنظيم شؤون الملاحة في البحر(101).

ان إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين من قبل ايران هو لمقابلة المشروع التركي الذي اعلن عنه في بيان أسطنبول عام 1992 (وهو البيان الذي اعلن عن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الاسود)، وقد ضم بيان أسطنبول كلاً من (تركيا وارمينيا واذربيجان وبلغاريا وجورجيا ومولدافيا ورومانيا وروسيا وأوكرانيا). وكان هدف التحرك الإيراني من إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين بالإضافة الى روسيا لقطع الطريق على امتداد النفوذ التركي في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية. أي كانت هناك رغبة إيرانية روسية لتقليص ومحاصرة النفوذ التركي في هذه الجمهوريات(102).

فالتحرك الإيراني من خلال هذه المنظمة يعكس الرغبة لدى ايران في إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية لتتحول الى امتداد جغرافي وسياسي صوب الشرق ألاوسط بمعناها العام الذي يضم تركيا وإيران. ويمكن إضافة أمر مهم هو ان

المسعى الإيراني في إنشاء هذه المنظمة هو لنفي (ولو في الظاهر) الاتهامات الغربية والإقليمية، التي تتهم ايران في الظهور كقوة عسكرية ضاربة. ولذلك قامت إيران بإظهار تركيزها على جوانب التعاون الاقليمي وتنشيط التعاون والعمل الاقتصادي مع أعضاء منظمة تعاون دول بحر قزوين (روسيا، أذرابيجان، تركمانستان، كازاخستان،بالاضافة الى إيران)[103].

وقد أوضح الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني (ان هدف هذه المنظمة"منظمة تعاون دول بحر قزوين" هو إقامة علاقات تعاون إقتصادي واستغلال الموارد البحرية في بحر قزوين، كما أوضح ان هذه المنظمة الجديدة لا علاقة لها بمنظمة التعاون الاقتصادي) [104].

وقد أدركت إيران ان حصولها على نصيب كبير في مشروعات لتطوير احتياطات النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبحر قزوين يتطلب حواراً وتنسيقاً مسبقاً مع روسيا، بخاصة في ضوء أدراك ايران ان دول الإقليم لن تنفصل اقتصاديا عن روسيا في المستقبل المنظور[105].

ونطمح إيران الى توسيع نطاق عمل منظمة التعاون لدول بحر قزوين الى المجالات الأمنية والدفاعية[106].

وخلاصة القول ان التحرك الإيراني لا نشاء منظمة التعاون لدول بحر قزوين كان الهدف من ورائه تحقيق عدة أغراض منها: تمتين العلاقات مع روسيا وكسب تأييدها في القضايا الإقليمية والدولية، مواجهة ومحاصرة النفوذ والتأثير التركي في جمهوريات اسيا الوسطى، بالإضافة الى تفعيل دور ايران الإقليمي في هذه المنطقة محاولة منها لكسر طوق العزلة الإقليمية والدولية المفروضة عليها، واخيرا تعزيز وتنشيط التعاون الاقتصادي بين دول المنظمة.

المطلب الثالث: مشروع "الشرق أوسطي"

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية تقسيمات جيوبولتيكية للعالم، ومن هذه التقسيمات الشرق الأوسط، الذي يشمل بحسب تصور الخبراء الفرنسيين، كلاً من إيران وأفغانستان والباكستان، الى جانب الشرق الأدنى الذي يضم فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق. اما الولايات المتحدة الأمريكية فترى ان الشرق الأوسط يمتد ليشمل جميع الاقطار العربية، باستثناء اقطار المغرب العربي، مع إضافة أثيوبيا وقبرص واليونان وتركيا وايران. ويقع الشرق الأوسط بذلك على ملتقى قارات أوربا وافريقيا واسيا، ويشرف على مجموعة من البحار: البحر المتوسط، البحر الاسود، البحر الأحمر، بحر العرب، بحر قزوين، الخليج العربي، المحيط الهندي. ويسيطر على اهم المضائق: مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق البسفور والدردنيل. وتجري فيه انهار كبيرة: دجلة، الفرات، النيل، نهر الأردن. وتتضح أهميته على مستوى توزيع القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية، مما يؤمن انتشار القوات الأمريكية والأوربية نحو آسيا وافريقيا. وللشرق الأوسط أهمية في الاقتصاد الدولي كونه غني بالثروات والموارد الاقتصادية. كل هذه الأمور جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، الذي يمس مصالحها القومية ويشكل العمود الفقري في سياستها الكونية الى جانب أوربا[107].

وقد ظهر مشروع "الشرق أوسطي" على الساحة السياسية منذ اوائل الخمسينات بديلاً عن المشروع العربي، ولكنه لم يظهر مشروعاً سياسياً حقيقياً قابلاً للنقاش والتنفيذ الا مع اوائل التسعينات، ولاسيما منذ انعقاد مؤتمر (مدريد للسلام) سنة 1991 الذي أسفر عن المفاوضات المتعددة الأطراف والمتعلقة بالتعاون الاقتصادي، واللاجئين، والمياه، وضبط التسلح. وحصل هذا المشرع على زخم قوي مع إعلان الاتفاق الفلسطيني – "الإسرائيلي" (اوسلو) في أيلول 1993، ثم

انعقاد مؤتمر الدار البيضاء في عام 1994 الذي دشن نقطة انطلاق مشروع "الشرق أوسطي". فقد نص إعلان (الدار البيضاء) على ان (بناء الاسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقتضي في مرحلة معينه تدفق السلع وراس المال واليد العاملة في المنطقة بما في ذلك إنشاء بنك للتنمية). ويتضمن المشروع في جانبه الاقتصادي تحقيق تنمية لمنطقة الشرق الأوسط على سياق مشروع مارشال الأمريكي الذي طبق في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. فبداية هذا المشروع هي إقامة "سوق شرق أوسطية". فمشروع "الشرق أوسطي" يضم الأقطار العربية المشرقية ودول الجوار و"إسرائيل"، ودولاً اخرى محيطة كباكستان وأفغانستان وقبرص وأثيوبيا وكينيا والجمهوريات الإسلامية في اسيا الوسطى. وبداية هذا المشروع تكون بين "إسرائيل" وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان وتركيا ومصر، وهذه الصيغة ليست ثابتة فهنالك احتمالات ابعاد بعض الدول تبعا لمواقفها السياسية والاقتصادية[108].

ان المشروع الإقليمي "الشرق أوسطي" يعد تاريخياً مشروعاً أمريكياً يهدف الى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالشكل الذي يخدم المصالح الحيوية الأمريكية من خلال توسيع الإطار النظامي الذي تجري فيه التفاعلات والتعاملات الإقليمية العربية بكل خصوصيتها القومية نحو اطار ارحب تنخرط فيه اطراف غير عربية[109].

اما ابرز الركائز الأساسية للمشروع "الشرق أوسطي" هي[110]:

1. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الاوسط وان يكون لها الحق في التشاور مع حلفائها لبناء المصالح.

2. تكثيف التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، بالإضافة الى تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة وحلفائها.

3. تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول الشرق الأوسط وأمريكا.

4. بناء منظومة إقليمية للتعاون بين دول الشرق الأوسط.

5. فصل(المشرق العربي) عن (المغرب العربي)، وذلك بهدف رفض أي تكامل عربي او أي دور عربي موحد في امن المنطقة.

6. إشعال المشكلات الطائفية والعرقية/ الاثنية والدينية والاقلياتية.

اما فيما يخص عملية دمج إيران في هذا المشروع فسوف تتم بعد ان يصبح منطق الدولة هو الغالب على منطق الثورة الإسلامية الإيرانية، أي بعد ان يتم إسقاط هذه الثورة[111].

ويكون دور ايران كما كان دورها في زمن الشاه. أي تقوم ايران بتغيير سياستها جذريا[112].

ولهذا فان أنظمة الدول المشاركة في هذا المشروع يجب ان تكون متناسقة مع الرغبات الأمريكية[113].

ومن الجدير بالذكر ان مشروع "الشرق أوسطي" الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لا يختلف كثيرا عن تصور (شمعون بيريز) الذي تؤدي "اسرائيل" فيه الدور المركزي[114].

وتعد ايران من الدول الرافضة لمشروع "الشرق أوسطي"، وان رفضها لا ينبع من عوامل أيديولوجية تتعلق بـــ (الثورة الإسلامية)، ولكنه يرتبط بطبيعة تأثير هذا المشروع على المصالح الإيرانية ذاتها. علما ان هذا المشروع في حالة نجاحه سيربط دول الخليج العربي بالشرق الاوسط، الامر الذي يهدد المركز النسبي لايران في الخليج العربي كما ان هذا المشروع سيؤدي الى تقوية الدور "

الإسرائيلي" والتركي في الخليج العربي بل في المنطقة باسرها على حساب الدور الايراني، فضلا عن عدم تاكد ايران من عضويتها في هذا المشروع[115].

لاسيما في ظل سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية ضد ايران[116].

فالمشروع خطة هادفة لتهميش ايران طالما بقيت تحمل توجهات اسلامية[117].

وتدرس ايران مشاريع بديلة لمشروع"الشرق اوسطي" لعرضها على القيادات العربية في مؤتمرات القمة الاسلامية، تاخذ هذه المشاريع بعين الاعتبار الطموحات الاقتصادية والتطلعات السياسية لكل من السعودية ومصر في اطار تعاونهما المشترك مع سوريا، والداعية الى قيام سوق عربية اسلامية مشتركة[118].

ولا شك ان المؤتمر الاسلامي الاقتصادي للدول الثمانية وهي: -مصر وتركيا وايران وباكستان ونيجيريا وبنغلادش وماليزيا واندونيسيا، يهدف الى تعزيز التعاون-الاقتصادي ويمهد الطريق الى عقد مؤتمر قمة للدول الثمانية في الربع الاول من عام 1997، وربما يحقق هذا المؤتمر مصالح ايرانية للخروج من الحصار الاقتصادي وان يكون لها دور اقليمي اسلامي[119].

نستنتج مما تقدم ان ايران ليست فقط رافضة لمشروع " الشرق اوسطي"، وانما بدات تتحرك وعلى نطاق واسع على المستويين الاسلامي والعربي، ومن خلال مؤتمرات القمة الإسلامية لطرح مشاريع بديلة لهذا المشروع، وهي في الوقت نفسه تقوم بحملة سياسية وإعلامية لبيان مخاطر هذا المشروع على المنطقة باسرها، وتعمل ايران على دفع الأقطار العربية والإسلامية لتبني موقف موحد رافض لهذا المشروع. وفي النهاية نستطيع القول بان المشروع "الشرق أوسطي" سوف يؤدي الى تقييد واضعاف سياسة ايران الإقليمية، وبالمقابل سوف يعطي مشروع "الشرق اوسطي" لكل من "إسرائيل" وتركيا دوراً بارزاً ومميزاً في المنطقة.

(1) د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971ـ 1994، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص53.

(2) د. جودة حسنين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، منشاة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1998، ص459. وكذلك انظر: معتز سلامه، القدرات الاستراتيجة الخليجية 1999 -2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999 -2000، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر الامارات العربية المتحدة، 2000، ص21. وجاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية– الايرانية الراهنة وأفاق تطويرها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (202)، بيروت، 1995، ص119.

(3) معلومات عامة، نشرة متابعات، بيت الحكمة، العدد (11)، بغداد، 1999، ص5. وكذلك انظر: سيار الجميل، الخلافات العراقية– الايرانية الحدودية والاقليمية، مجلة المستقبل العربي، مركز-دراسات الووحدة العربية، العدد (206)، بيروت، 1996، ص65. وسيار الجميل، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والايرانين، في ندوة العلاقات العربية – الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص451.

(4) د. جودة حسنين جود، جغرافية اوراسيا الاقليمية، مصدر سبق ذكره،ص655.

(5) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية– الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص16.

(6) مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت، 1999، ص4. وكذلك انظر : ارش بومّند بهروز عبد الوند، عيسى بهلوان، المصدر نفسه، ص59.

(7) احمد مهابه، ايران وامن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص97. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: يسري قنديل،التصعيد الامريكي ضد ايران واحتمالات المواجهة العسكرية، مجلة تقديرات استراتيجة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (33)، مصر، 1996، ص34–35. وطلعت احمد مسلم، التعاون العسكري العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص125.

(8) انور قرقاش، المصدر نفسه، ص194.

(9) بدر احمد عبد العاطي، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات مابعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (104)، القاهرة، 1991، ص69.

(10) منعم صاحي العمار– نزار اسماعيل الحيالي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الاوسط بعد ام المعارك، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد، 1995، ص19.

(11) د. عبد الكريم حميد بريهي، تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان ايران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، مجلة دراسات ايرانية، مركز الدراسات الايرانية، المجلد الثالث، العدد (1–2)، جامعة البصرة، 2000، ص40، ص42.

(12) معتز سلامه، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص22–23.

(13) جيمس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج مستطيل التوتر، في جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار،ط1، مركز الامارات والدراسات والبحوث الاسترتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص145.

(14) د. حسن نافعة، محددات الامن في الخليج العربي- رؤيه عامة، مجلة مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (5)، القاهرة، 2000، ص58.

(15) التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص239- 246.

(16) المصدر نفسه، ص240، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية، مصدر سبق ذكره ص21-22.

(17) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P3.

(18) المصدر نفسه، P3.

(19) جاسم السعدون، العلاقة بين دول مجلس التعاون وايران وتاثيرها على التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، مجلد (25)، العدد (1)، جامعة الكويت، 1997، ص20.

(20) اريك رولو، المجتمع الايراني يتخلص من الخوف، مصدر سبق ذكره، P3.

(21) سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص54.وكذلك انظر: د. حسن نافعه، محددات الامن في الخليج العربي- رؤيا عامة، مصدر سبق ذكره، ص58.

(22) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص54-56.

(23) وليم-سي. رامسي، النفط في التسعينات: سيطرة الخليج، في فيبي مار ووليم لويس (تحرير) امتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، ط1، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص62.

(24) معتز سلامه، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص25.

(25) محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص262.

(26) احمد بهي الدين، العلاقات الايرانية الامريكية بين الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، القاهرة، 1998، ص203.

(27) محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص7.

(28) احمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية العربية – الايرانية ماضي متذبذب – مستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، في جمال زكريا قاسم (تحرير، العلاقات العربية – الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية)، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993،ص259 – 260. وكذلك انظر: د. محمد السعيد المؤمن، الاسلام والتنمية في ايران، في د. ماجدة علي صالح (تحرير)، الاسلام والتنمية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص171. ود. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، (2001/4/21)، مصدر سبق ذكره، P5.

[29] انتوني كوردزمان، قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مصدر سبق ذكره،ص300. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مصدر سبق ذكره،ص30. ود.خضر مزهر البدري، انتخابات مجلس الشورى الايراني: رؤية تحليلية، نشرة اوراق عربية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد (31)، بغداد، 2000،ص4.

[30] د. نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر نفسه، ص30. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999–2000 مصدر سبق ذكره، ص240. وجيرلد جرين، ايران وامن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1998، ص29.

[31] محمد الرميحي، الثورة الاسلامية والتشديد السياسي في ايران من الرصاصة الى صندوق الانتخابات، مجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد (32)، القاهرة، 2001، ص35. وكذلك انظر: هوشانج امير احمدي، تقييم خطة التنمية الاولى في ايران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، في جمال سند السويدي، ايران والخليج، البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة،1996، ص435.

[32] د. مهدي شحادة – جواد بشارة، ايران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص51.

[33] معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999–2000 ، مصدر سبق ذكره، ص33، ص35، ص37. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. ظافر ناظم سلمان – انيس محمد حسن مصطفى، التسلح العسكري الايراني في التسعينات دراسة في اثر المتغيرات الاقليمية والدولية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (7)، بغداد، 2000، ص152 – 153. ومعهد الدراسات الاستراتيجية القومية (الولايات المتحدة)، بؤرة توتر التقييم الاستراتيجي الامريكي لتطورات الخليج – 1997، ترجمات خليجية، سلسلة اوراق فصلية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (1)، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص20.

[34] د. ظافر ناظم سلمان – انيس محمد حسن مصطفى، المصدر نفسه، ص154. وكذلك انظر: رياض ابراهيم عطية، قدرات الجيش الايراني، نشرة دراسات وبحوث سوقية، هيئة الدراسات والبحوث السوقية، جامعة البكر للدراسات والعسكرية العليا، العدد (2)، 1999، ص2.

[35] رياض ابراهيم عطيه، المصدر نفسه، ص3.

[36] المصدر نفسه، ص4. وكذلك انظر: د. عبد الرحمن رشدي الهواري، التوازن العسكري في منطقة الشرق الاوسط من منظور الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) عن عام 2000، مجلة السياسة الدولية، العدد (143)، القاهرة، 2001، ص248.

[37] معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999–2000 . مصدر سبق ذكره، ص48. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. حسن ابو طالب، امن الخليج 2000–2001 ، مصدر سبق ذكره، ص121 – 122. ود. يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص76 – 77. وتوفيق نجم عبد الانباري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وايران في النظام الاقليمي الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص119.

(38) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص19، وكذلك انظر: محمد علي احمد فؤاد، اخبار وتحليلات استراتيجية من منطقة المحيط الهندي، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، العدد (6)، جامعة بغداد، 2000، ص19.

(39) معتز سلامه، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص48. وكذلك انظر: د.مدحت احمد حماد، ايران 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999 -2000، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص172.

(40) د. حسن ابو طالب، امن الخليج 2001 -2000، مصدر سبق ذكره، ص122. وكذلك انظر : الشرق الاوسط الجديد: سباق السلام ام السلاح، نشرة اسبوعية صادرة عن قسم الترجمة والعلاقات، مركز الدراسات الدولية، العدد (21)، جامعة بغداد، 2000، ص10.

(41) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الايرانية: المنظور الدولي والاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 150-151.

(42) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص303-304.

(43) معتز سلامه، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000 مصدر سبق ذكره، ص47-48. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. منعم صاحي العمار، التملك النووي العربي بين اشكاليات الخيار ومحاولات التقويض، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (8)، بغداد، 2000، ص80-81. وفيتو صليبي – يهودي على القنبلة النووية الاسلامية – الجمهورية الاسلامية الايرانية هل تدخل نادي الدول النووية؟، مجلة الجذور، العدد (18)، الاردن، 1992، ص31-32.

(44) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، الاستعدات الايرانية واحتمالات المواجهة العسكرية في الخليج، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (8)، مصر، 1995، ص13. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: بول. ف. باور، القضايا النووية في الشرق الاوسط من المنظور العالمي، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (2)، سوريا، 1996، ص17. والدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، قدرة ايران على انتاج قنبله نووية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (13)، مصر، 1995، ص42.

(45) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، البرنامج النووي الايراني واحتمالات ضربة امريكية – "اسرائيلية" مضادة، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (6)، مصر، 1995، ص6.

(46) احمد ابراهيم محمد، البرنامج النووي الايراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، القاهرة، 1998، ص316-317.

(47) انيس محمد حسن، البرنامج النووي الايراني، نشرة دراسات اسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (30)، جامعة بغداد، 1999، ص40-41.

(48) د. مدحت احمد حماد، ايران 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص172-173.

(49) نقلا عن جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الايرانية على الامن الاقليمي المنظور الخارجي، مصدر سبق ذكره،ص172-173. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عماد صادق العزاوي، القوة العسكرية وقدرتها على التاثير عرض وتقويم عسكري، مجلة الدفاع، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، العدد

(7)، 1999، ص149و د. خير الدين عبد الرحمن – سعيد نايف، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين،ط1، دار اشراق للنشر والتوزيع، دمشق،1996، ص251.

(50) معتز سلامه، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000 مصدر سبق ذكره، ص30–31. وكذلك انظر: نوري نجم المرسومي، دراسات في قضايا المستقبل العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص76.

(51) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، (2001/4/21)، مصدر سبق ذكره، P1.

(52) المصدر نفسه، P1-3. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص78–87. وغسان بن جدو، ايران ... الى اين، في العرب وجواهم الى اين، مصدر سبق ذكره ص250–251.

(53) د. باكينام الشرقاوي، الحركة الاسلامية في ايران، في د. علا عبد العزيز ابو زيد (تحرير)، الحركات الاسلامية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص244–245.

(54) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، p3-5. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: غسان بن جدو، ايرآن الى اين، في العرب وجوارهم الى اين، مصدر سبق ذكره، ص251. ود. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص102.

(55) د. باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، p4-5. وكذلك انظر: حسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في ايران منذ 1979، مصدر سبق ذكره، ص148.

(56) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص109 – 120. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د.نيفين عبد المنعم مسعد، ايران - 2000 2001، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص248 – 249.

(57) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، p6-7. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: معتز محمد سلامة، انتخابات الرئاسة وادارة الحكم في ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، القاهرة، 1993، ص210 – 211. ومحمد السيد ادريس، بكاء خاتمي يزيد الموقف غموضا مشروع الخاتميه ومستقبل الحل الوسط التاريخي في ايران، مجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد (29)، القاهرة، 2001، ص22.و Muriel Mirak – Weissbach: Iran and its new president face and historic challenge,Eir international,vol 24,no33,August15,1997,P40

(58) د.باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه،P7-8. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د.نيفين عبد المنعم مسعد،صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص120 – 127. وحسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في ايران منذ عام 1979، مصدر سبق ذكره، ص149 – 150.

(59) د.باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، P8. وكذلك انظر:محمد صادق الحسيني، الخاتمية والمصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص312.

(60) د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص129 – 130. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، p8-9. ود.مصطفى اللباد، الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في ايران.

(61) د.نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر نفسه، ص127 – 129. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محمد السعيد ادريس، بكاء خاتمي يزيد الموقف غموضا مشروع الخاتمية ومستقبل الحل الوسط التاريخي في ايران، مصدر سبق ذكره. ص22. ود.باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، p9.

(62) د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971 – 1994، مصدر سبق ذكره، ص42.

(63) المصدر نفسه، ص42.

(64) د. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الايرانية: تحليل لصناعة القرار، مصدر سبق ذكره، ص26.

(65) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، القاهرة، 1993، ص53، وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص220.

(66) Bulent Aras, turkish- Israeli – Iranian relations in the nineties: Impact on the middle East, op. Cit. P 153.

(67) د. محمد صالح المسفر، البعد السياسي في العلاقات العربية الايرانية نشرة المنتدى، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، العدد (176)، الأردن، 2000، ص10–11. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. وليد خدوري، الاوضاع النفطية الخليجية 1999–2000 ، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص225. واحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية ــ الايرانية (نظرة مستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص114–115.

(68) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999 – 2000 مصدر سبق ذكره، ص86–89. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. مدحت احمد حماد،ايران 1999–2000 ، مصدر سبق ذكره، ص180–182. ومعتز سلامة، التفاعلات الخليجية/ الخليجية 2000–2001 ، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001–2000، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص22–27.

(69) د. حسيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار غير العربي، بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص21–22. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص186–187.

(70) معتز سلامه، التفاعلات السياسية الخليجية 1999- 2000، مصدر سبق ذكره، ص80، ص82. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص217– 218.

(71) د. محمد رضا فودة، العلاقات الايرانية ــ الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص60. وكذلك انظر: حسن ابو طالب، الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص323–324.

(72) د. محمد رضا فودة، المصدر نفسه، ص61. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص218. و د. مدحت احمد حماد، ايران 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص184.

(73) د. محمد جابر الانصاري- د. عدنان السيد حسين (منسق)، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص117. وكذلك انظر: محمد حسين هيكل، المقالات اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص82.

(74) د. مهدي شحادة – د. جواد بشارة، ايران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص150، ص160. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مامون كيوان، العلاقات السورية- الايرانية جيوبوليتيكا التسامح المتبادل، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت، 1999، ص80-87. وايمن السيد عبد الوهاب، العلاقات السورية- الايرانية : محددات التسوية السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (125) القاهرة،1996، ص97- 102.

(75) د. مهدي شحادة – د. جواد بشارة، المصدر نفسه، ص150.

(76) محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص5. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان، مجلة الدراسات الدولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص18. و السودان وايران التعاون وخلفية الازمة مع النظام العالمي، مجلة تقديرات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص20 – 23.

(77) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 262.

(78) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات، اعادة صنع للنظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص445.

(79) عبد الغني عجيل طاهر، ايران ستراتيجيا وامنيا، مجلة مختارات عسكرية، مديرية التدريب العسكري والتطوير القتالي، وزارة الدفاع، العدد (1)، 1995، ص48.

(80) د. محمد رضا فوده، العلاقات الايرانية – الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص59 – 60. وكذلك انظر: د.محمد رضا فوده، تحديات الامن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، في المؤتمر الدولي الاول تحديات العالم العربي في ظل النظام العلمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي – الاوربي، بيروت، 1997، ص157.

(81) [1] د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية – الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص452 – 453. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: علاقات ايران مع العراق ومصر وسوريا،
(http:// news.bbc. co. UK/hi/arabic/news/newsid-136000/1360547. Stm. 9/8/2001. P2).

(82) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، مصدر سبق ذكره، ص226. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محمود سريع القلم، ايران والعرب : ضرورة التفاهم والتعاون، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (98)، بيروت، 2000، ص104 – 107.

(83) باكينام رشاد الشرقاوي، تاثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية، مصدر سبق ذكره، ص200 – 201. وكذلك انظر: د. امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (1906 – 1979)، مصدر سبق ذكره، ص262.

[84] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999، ص232. وكذلك انظر: د. مدحت احمد حماد، ايران 2000-1999، مصدر سبق ذكره، ص183 – 184. والتقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص219.

[85] د. منعم صاحي العمار، ايران وقابلية التكون من جديد رؤية جيوستراتيجية محققة في الاستجابه الايرانية لحقائق التغيير الدولي والاقليمي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (17)، بغداد، 2001، ص43.

[86] د. مهدي شحاده – د.جواد بشاره، ايران :تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص101 – 102.

[87] نبية الاصفهاني، مستقبل التعاون الروسي – الايراني في ضوء التقارب الاخير، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، القاهرة، 2001، ص164.

[88] د. مدحت احمد حماد، ايران 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص185.

[89] صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص463 – 471. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محيي عبد المنعم، إيران واربكان وصراع الخلافة، مصدر سبق ذكره، ص70 – 72،ص87 – 88.

[90] د. خير الدين عبد الرحمن – سعيد نايف، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص256 – 257.

[91] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص194–195. وكذلك انظر: د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية–الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص45.

[92] د. عماد جاد، اتجاهات التكامل الاقليمي في اسيا، في د.محمد السيد سليم (تحرير)، اسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص167 – 170. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص206، ص235. وصامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص218.

[93] د. عماد جاد، المصدر نفسه، ص167 – 168. وكذلك انظر: د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971 – 1994، مصدر سبق ذكره، ص142 – 143.

[94] د. محمد السيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص256. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. ظافر ناظم سلمان، منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو). الفرص والتحديات وفرص نجاح المنظمة، نشرة متخصصة بشؤون اسيا الوسطى صادرة عن قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (44)، جامعة بغداد، 2001، ص3 – 5. و د.هاني الياس خضر الحديثي، المصدر نفسه، ص225.

[95] د. قطبي المهدي، العلاقات العربية – الايرانية من منظور النظام الامني الخليجي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، العدد (3)، الخرطوم، 1995، ص5.

(96) د. ظافر ناظم سلمان، منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو) الفرص والتحديات وفرص نجاح المنظمة، مصدر سبق ذكره، ص6.

(97) د. هاني الياس خضر الحديثي سياسة باكستان الاقليمية 1971 – 1994، مصدر سبق ذكره، ص226.

(98) د. هاني الياس خضر الحديثي، اثر التنافس الاقليمي الايراني – التركي الباكستاني في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية على منطقة الخليج والوطن العربي، في (مؤتمر) المؤامرة الاستعمارية واثرها على الوطن العربي، جامعة ناصر الاممية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1996،ص60، ص63. وكذلك انظر: محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص60. ود.هاني الياس خضر الحديثي، التعاون الاقليمي بين وسط وغرب اسيا واثره على الامن القومي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (8)، بغداد، 2000، ص37.

(99) احمد ابراهيم محمود، السياسة العسكرية الايرانية في التسعينات،مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، القاهرة، 1993، ص257.

(100) د.عماد جاد، اتجاهات التكامل الاقليمي في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص169 – 170.

(101) المصدر نفسه، ص 170 – 172. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: ياسين مجيد، التنافس التركي الايراني في اسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون دولية، المعهد العربي للدراسات الدولية، العدد (3)، واشنطن، 1993، ص8. و د. فوزية صابر محمد، التحرك الصهيوني في جمهوريات اسيا الوسطى، مجلة افاق عربية، العدد (7–8)، 1999، ص48. و. د. مصطفى ملكوتيان، منظمة بحر الخزر والامن القومي الايراني، مجلة مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (8)، القاهرة، 2001، ص29.

(102) د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971– 1994، مصدر سبق ذكره، ص229 – 230. وكذلك انظر: د. عماد جاد، المصدر نفسه، ص170.

(103) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي الى النظام "الشرق اوسطي" تحت التشكيل، مصدر سبق ذكره، ص56. وكذلك انظر: محيي عبد المنعم، ايران واريكان وصراع الخلافة،مصدر سبق ذكره، ص59. و ياسر خطاب، العلاقات الايرانية – التركية بين محفزات التطور ومعوقات التراجع، مصدر سبق ذكره، ص130.

(104) نقلا عن محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص6.

(105) د. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر اقليمية في السياسة الخارجية الايرانية، (دوريات)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1997، ص6.

(106) احمد ابراهيم محمود، السياسة العسكرية الايرانية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص257.

(107) د. غازي فيصل، الجانب الاقليمي في مشروع الامن" الشرق اوسطي"، مجلة افاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، اذار 1994، ص18.

(108) د. محمد السيد سليم، مشروع النظام "الشرق اوسطي" وموقف العرب والايرانيين منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية – الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص816 – 817. وكذلك انظر: مثنى حمدي توفيق الثويني، العلاقات الامريكية – الايرانية للمدة 1989 – 1999، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص137 – 138. و د. قحطان

احمد سليمان الحمداني، الجانب السياسي لنظام " الشرق اوسطي" وتاثيره على الوطن العربي، مجلة الزحف الكبير، العدد (1)، بغداد، 1999، ص44.

[109] د. عبد القادر محمد فهمي، النظام الاقليمي "الشرق اوسطي" تحت التشكيل الاشكاليات الفكرية والتحديات الامنية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، العدد (48)، جامعة بغداد، 1994، ص136.

[110] سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم – من مثلث الازمات الى مربع الازمات: تحديات مستقبلية، في العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص245 – 246. وكذلك انظر: د. محمد السيد سليم، مشروع النظام "الشرق اوسطي" وموقف العرب والايرانيين منه وموقعهم فيه، مصدر سبق ذكره، ص824 – 825.

[111] ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، في العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، 1999، ص186. وكذلك انظر: بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في ندوة العرب والعولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص268.

[112] د. اسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن هل الى خلاص من سبيل؟، ط1،مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، 1999، ص26. وكذلك انظر: د.قحطان احمد سليمان الحمداني، الجانب السياسي لنظام "الشرق اوسطي" وتاثيره على الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص45.

[113] د. عبد القادر محمد فهمي النظام الاقليمي "الشرق اوسطي" تحت التشكيل الاشكاليات الفكرية والتحديات الامنية، مصدر سبق ذكره، ص138.

[114] بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص268. وكذلك انظر: مثنى حمدي توفيق الثويني، العلاقات الامريكية – الايرانية للمدة 1989 – 1999، مصدر سبق ذكره، ص138.

[115] د. محمد السيد سليم، مشروع النظام "الشرق اوسطي" وموقف العرب والايرانيين منه وموقعهم فيه، مصدر سبق ذكره، ص827. وكذلك انظر: د. حسن مكي محمد احمد، ندوة العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، العدد (5)، الخرطوم، 1996، ص154.

[116] د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية – الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص445.

[117] د. منعم صاحي العمار، ايران وقابلية التكون من جديد رؤية جيوستراتيجية محققة في الاستجابة الايرانية لحقائق التغيير الدولي والاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص41.

[118] محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص255.

[119] عثمان كامل، الدور الايراني في امن الخليج، نشرة دراسات، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (111)، مصر، 1997، ص50.

الفصل الثالث

السياسة الايرانية تجاه القضايا الاقليمية

مدخل

ان دول الجوار الجغرافي التي تحيط بايران عديدة. ومن المعروف ان دول الجوار الجغرافي لاتتبع كلها سلوكا سياسيا خارجيا مماثلا تجاه بعضها البعض، وانما لكل دولة جوار سياسة خارجية معينة تهدف من ورائها تحقيق اهداف ومصالح معينة.

ان اغلب الدول تعاني من مشاكل في بيئتها الاقليمية والدولية، وهذه المشاكل تؤثر عليها ولذلك فان هذا الامر يتطلب من ايران التعامل مع هذه الدول ومع مشاكلها وقضاياها بشكل ينسجم مع اهدافها ومصالحها. ومن المناسب ان يكون التعامل بشكل مدروس ومخطط، لكي لاتشكل هذه المشاكل والقضايا عامل تهديد للامن القومي الايراني والسياسة الاقليمية الايرانية.

فدول الجوار الجغرافي المحيطة بايران هي دول من جنوب اسيا (باكستان وافغانستان). ودول من شمال غرب اسيا جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية (اذربيجان، ارمينيا، تركمانستان)، التي حصلت على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. والدول الاخرى المجاورة لايران هي تركيا، حيث يعد القسم الاعظم من مساحة هذه الدول واقع في الجزء الاسيوي اما القسم المتبقي منها في الجزء الاوربي. وهناك دول غرب اسيا التي هي العراق واقطار الخليج العربي التي لايفصلها عن ايران سوى الخليج العربي.

لذا فان الواقع الجغرافي يفرض على ايران التعامل مع سلوكيات متعددة. وفي المحصلة فان ايران ستكون في حلقة من التفاعلات مع دول الجوار الجغرافي.

ومن اجل الاحاطة بهذا الموضوع بشكل ينسجم والدراسة سنتولى البحث في هذا الفصل (السياسة الايرانية تجاه القضايا الاقليمية). ومن اجل تحقيق سبيل افضل للبحث العلمي. وجدنا من الضروري تقسيمه الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: ايران وقضايا منطقة الخليج العربي.

المطلب الاول: العلاقات الايرانية – العراقية.

المطلب الثاني: قضية الجزر العربية الثلاث.

المطلب الثالث: التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: ايران وقضايا دول اسيا الوسطى المجاورة.

المطلب الاول: النزاع الاذربيجاني – الارمني حول منطقة ناغورنو كاراباخ.

المطلب الثاني: التعاون الايراني ـــ التركمانستاني.

المبحث الثالث: ايران وقضايا شبه القارة الهندية والقضية الافغانية.

المطلب الاول: قضية كشمير.

المطلب الثاني: القضية الافغانية.

المبحث الاول

ايران وقضايا منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية - العراقية

تعترض العلاقات الإيرانية ــ العراقية العديد من المشاكل، مثل مشاكل الحدود التي تمتد لمرحلة زمنية طويلة، اذ لم يتم ترسيم الحدود بين الجانبين لحد الان. بالاضافة الى قضية الاسرى والمفقودين خلال حرب 1980ــ 1988 من كلا الطرفين اذ تؤكد ايران ان لدى العراق عدد من الاسرى الايرانيين وهو ما ينفيه العراق بينما يؤكد العراق ان لدى ايران عدد كبير من الاسرى العراقيين. وكذلك هناك قضية الطائرات العراقية الموجودة لدى ايران منذ الايام الاولى لمعركة ام المعارك، واخيرا قيام كل من البلدين بايواء الجماعات المعارضة لحكومة البلدين[1].

فبخصوص مشكلة شط العرب وترسيم الحدود بين العراق وايران، فان اهمية هذة المشكلة لاتتبع من كون هذا المجرى المائي يمثل ممرا استراتيجيا كونه المدخل الشمالي للخليج العربي، ولا من حيث اهميته الملاحية والتجارية، ولا من حيث الاهمية الجيوبولتيكية لكونه حدا طبيعيا بين العراق وايران فحسب، بل لانه الممر المائي الذي يشكل المدخل او البوابة لاي خطوة ايرانية توسعية لاسيما باتجاه العراق او باتجاه المنطقة العربية بشكل عام [2].

لقد كانت مسألة شط العرب وتثبيت الحدود بين العراق وايران من بين الاسباب المباشرة لتوتر العلاقات بين البلدين [3].

والنزاع الحدودي بين العراق وإيران على شط العرب له جذور تاريخية، وكان مثار الخلاف بين العرق وايران. فشط العرب له اهمية استراتيجية سواء ايام الدولة

العثمانية او اثناء السيطرة البريطانية والمنافسة الاوربية. اذ عقدت عدة معاهدات لتسوية النزاع الحدودي على شط العرب فقد شهد عام 1847 عقد معاهدة ارضروم بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية، وقد نصت هذه المعاهدة على ان الحكومة العثمانية تتنازل عن مدينة المحمرة ميناءها ومرساها على الضفة اليسرى لشط العرب للحكومة الفارسية، أي ان مجرى شط العرب يخضع برمته للحكومة العثمانية وان الحدود العثمانية تسير مع الضفة الشرقية للنهر وفي اتفاقية الآستانة التي عقدت عام 1913 بين الحكومة الفارسية والحكومة العثمانية وبريطانيا وروسيا تم الاتفاق على ان مجرى شط العرب وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية. وبانتهاء السيطرة العثمانية على العراق، اعلنت ايران انها لم تعد ملزمة بتطبيق اتفاقياتها الحدودية مع الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك تم عقد اتفاقية جديدة بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية في عام 1937، لتنظيم شؤون الملاحة في شط العرب، وحقوق الطرفين فيه[4].

وفي اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) في الجزائر عام 1975، نجحت جهود الرئيس الجزائري (هواري بومدين) نعقد (اتفاق بين العراق وايران)* في الجزائر حول الحدود، وقد نظمت هذه الاتفاقية شؤون الملاحة في شط العرب وحقوق الطرفين فيه. ومن الجدير بالذكر ان ايران كانت تقدم الدعم والمساندة للمتمردين الاكراد في شمال العراق. وكان من ابرز بنود اتفاقية 1975 هو تأكيد الحدود في شط العرب بين العراق وايران، واصبح خط

---

* اهم مانصت عليه اتفاقية الجزائر عام 1975: 1- يعترف الطرفان المتعاقدان بان شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية، ولذلك فانهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شانه ان يعيق الملاحة في شط العرب، والبحر الاقليمي لكل من البلدين في جميع اجزاء القنوات الصالحة للملاحة، والمؤدية الى مصب شط العرب، وللبلدين الحقوق نفسها في الشط. 2- اجراء تخطيط نهائي لحدود البلدين البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914. 3- سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزم باجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة لوضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي مهما كان مصدرها. حول هذا الموضوع انظر : د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999. ص143.

التالوك (العمق) هو الحد الفاصل بين الدولتين. وبعد عام 1979 أعلنت إيران تخليها عن الاتفاقية واطلقت عليها بـــ(الاتفاقية المقبورة) واستمرت بالتجاوز على الحدود حتى بلغت على (560) اعتداءاً حدودياً ايرانياً على الاراضي العراقية خلال عامي 1979 و1980، ولذلك اعلن العراق رفضه لاتفاقية الجزائر، واعلن بطلانها عام 1980، وفي العام نفسه وفي شهر ايلول (1980/9/4) اندلعت حرب بين البلدين استمرت ثمانية اعوام (1980 – 1988)[5].

وكان الاستمرار في عدم التوصل الى اتفاق حول الحدود بين البلدين قد دفع العراق الى التفكير بتحويل مجرى شط العرب ضمن الحدود الوطنية العراقية، وكميات المياة التي تغذي هذا المجرى الجديد من نهري دجلة والفرات بالنسبة لقلة مياة نهر الكارون وعدم كفايتها لتامين الملاحة للسفن الايرانية، وستكون من عناصر الضغط على المفاوض الايراني في الاستغناء عن مطالبه التوسعية في هذا المجرى المائي، وهي التي سترسم في النهاية الحل العادل للمشكلة بين الدولتين أي بعبارة اخرى ينتج عن هذا التحويل انخفاض ملحوظ في منسوب المياه في هذا المجرى المائي، مما يعرض وضع الموانئ الايرانية الواقعة على شط العرب للخطر[6].

وقد انفرجت العلاقات بين الدولتين بعد اب 1990، وتم تبادل الاسرى، وكان هذا الامر دليلاً على انهاء حالة اللاحرب واللاسلم السائدة في العلاقات بين العراق وايران بعد انتهاء الحرب بينهما[7].

وقد عقدت عدة جولات للتفاوض بين العراق وايران، وكانت مشكلة الاسرى من بين المشاكل الاساسية التي يتم التفاوض بشانها بين الجانبين، وقد طالب العراق بالتعامل مع مشكلة الاسرى خارج اطار القرار الدولي نظرا لكونها مشكلة ذات طابع انساني خاص، وابدى العراق استعداده للتبادل الفوري لجميع الاسرى بشكل مستقل عن تطور المفاوضات، وقد رفضت ايران هذا المقترح واصرت من جانبها على ضرورة معالجة المشكلة في اطار القرار الدولي. وقد ابدت إيران موافقتها على تبادل الاسرى في الوقت نفسه الذي يتم فيه الانسحاب العراقي من المواقع الإيرانية، وهو ما رفضه

العراق كون ان الاقتراح يربط بين قضيتين كل منهما له طبيعته الخاصة، فالانسحاب الى الحدود الدولية هو قضية سياسية في حين ان تبادل الاسرى هو قضية انسانية وهناك اتفاقية دولية تنظم هذه العملية، أي ان ايران تمسكت بعملية الربط بين الانسحاب وبين تبادل الاسرى[8].

وقد شهد عام 2000 توقيع جمعيتي الهلال الاحمر العراقية والايرانية مذكرة تفاهم لتسريع غلق ملف الاسرى. وقد اكدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ان إيران اكملت اعادة (1999) اسيرا عراقيا في عام 2000، في عملية هي الاكبر منذ اعادة (5000) اسير عراقي في عام 1998. وفي عام 2000 عاد الى العراق (460) اسيرا اغلبهم من المفقودين المحتجزين في ايران منذ ثمانية عشر سنة، وفي العام نفسه اطلقت ايران سراح (450) اسيرا عراقيا، ثم تتالت عمليات الافراج عن الاسرى حتى نهاية عام 2000. ويؤكد العراق على ان ايران تحتفظ بالاف الاسرى تتراوح التقديرات العراقية بشانهم من (13) الى(29) الف اسير عراقي، ويقدر العراق عدد المفقودين بـــ(60) الف مفقود. بينما تؤكد ايران على ان ماتبقى لديها من الاسرى يصل عددهم الى (7500) أسيراً، يرفضون العودة الى العراق، وان العراق يحتفظ بعدد من الاسرى الايرانيين يزيد عددهم على (3000) اسير. وقد اكدت منظمة الصليب الاحمر على وجود (9) الاف اسيرا عراقي في ايران، وقد اوردت انهم ليسوا جميعا محتجزين في ايران، وان بعضهم تمكن من السفر الى خارجها، ومنهم من منحتهم ايران حق اللجوء ورفضوا العودة للعراق، وقد طلبوا عدم ذكر اسمائهم حتى لاتتضرر اسرهم. ولكن العراق اكد انه لن يقتنع بحجج الصليب الاحمر حتى تتم مقابلة الاسرى انفسهم[9].

وتعد مشكلة الاسرى من المشاكل التي لاتزال معلقة بين العراق وايران، ويمكن عدها من المعوقات التي تعترض تحسين العلاقات بين الجانبين، وتحاول ايران تعقيد هذه المشكلة، بل عدم حلها، وذلك للضغط على العراق ودفعه الى تقديم تنازلات من اجل الحصول على مكاسب اضافية. وهذا الامر ان يدل على شيء فهو يدل على ان ايران تحتفظ بالاسرى وتعاملت مع الموضوع بروح غير انسانية واستخدمته كأسلوب للابتزاز وتحقيق المصالح.

واما بخصوص الموقف الإيراني من ام المعارك فقد مارست ايران سياسة مرنة ومتحركة تتميز بخطوط مفتوحة على مختلف الاطراف الفاعلة في الازمة، بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب لصالحها بعد انتهاء الحرب[10].

ولبيان الموقف الايراني من ام المعارك، يمكن ملاحظته من خلال البيان الذي صدر عن المجلس الاعلى للامن القومي الايراني، والذي تضمن، (رفض الدخول العراقي للكويت، الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، ان ايران مستعدة للدفاع عن مصالحها تحت أي ظرف) [11].

وفي الوقت نفسه فان ايران لم توافق على الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، وقد اعلنت عن عدم موافقتها على تجويع الشعب العراقي المسلم، وابدت استعدادها لتزويده بالمواد الغذائية والبضائع عبر الحدود المشتركة للبلدين، كما انها في الوقت نفسه الذي رفضت فيه دخول العراق الكويت فانها كثيرا ماوصفت حكام الكويت بالعمالة والفساد والكفر[12].

نستنتج من ذلك ان ايران اتبعت سياسة الحياد (المشوب بالميل ضد العراق) في ام المعارك، وذلك لارضاء جميع اطراف الازمة للحصول على اكبر قدر من المكاسب بعد انتهاء الازمة.

ان حصار العراق وتدمير اسلحته المحظورة يشكل عامل اختلال في ميزان القوى لصالح ايران في المنطقة. وهو اختلال استراتيجي يؤثر على المنطقة ككل. ويعد هذا الشيء كسب كبير لصالح ايران على حساب الاقطار العربية[13].

وبالتالي فان إيران تحاول ان تبرز كقوة اقليمية لها وجود واضح ومميز في المنطقة، لتوسيع دورها الاقليمي نتيجة التطورات التي طرات على العلاقات الايرانية ــ الخليجية واتساع نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بينهما، واضحت ايران تحاول لان تكون طرفاً في الترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي. الا انها لن تستطيع الدخول في تلك الترتيبات بسبب رفض الولايات المتحدة الامريكية واقطار الخليج العربي.

ومن المشاكل الاخرى التي تعيق تطور العلاقات بين العراق وايران هي مشكلة الطائرات والتي تزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين. وقد بدات المشكلة عندما قام العراق بارسال اعداد كبيرة من طائراته المقاتلة وطائرات النقل العسكري الى ايران ابتداء من 26 كانون الثاني 1991، لتجنب تدميرها من جانب قوات التحالف المعادي، وعلى الرغم من ان ايران سمحت لهذه الطائرات بالهبوط في مطاراتها، الا انها في الوقت نفسه قدمت احتجاجا على العراق لا قدامه على ارسال طائراته على هذا النحو، واعلنت انها سوف تحتجز جميع هذه الطائرات حتى نهاية الحرب، وقد اعلنت فيما بعد احتجازها لهذا الطائرات (148) طائرة على سبيل التعويض عن خسائر حربها مع العراق وكنواة لاعادة بناء سلاحها الجوي[14].

والاكثر من ذلك فقد بدات إيران خطة تطويق الجيش العراقي من الخلف باضخم عملية تسلل لوحدات عسكرية (مليشيات الحرس) وأعداد من المرتدين في اليوم الثاني لبدء الهجوم البري لقوات التحالف الدولي ضد العراق، وبحسب الوثائق العراقية فان اكثر من (40) الف متسلل أيراني دخلوا الحدود العراقية عبر (15) نقطة ومركز انطلاق، وان نقل التسلل لقوات (حرس الخميني) كان من خمسة محاور، الاول من منطقة المنذرية والثاني في اهوار محافظة ميسان والثالث عبر منطقة الشلامجة – التنومة والرابع عبر خانقين والخامس عبر منطقة الشيب، وقد اوردت المعلومات ان هذه الخطة سبقتها عمليات تجسس اشتركت فيها وفود رسمية إيرانية[15].

ومن المشاكل الاخرى التي تعيق تطور العلاقات بين العراق وايران، هي مشكلة التدخل الإيراني في شمال العراق بحجة ملاحقة الاكراد الإيرانيين من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني. والاكثر من ذلك الدعم العسكري واللوجستي الذي تقدمه ايران لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (برئاسة جلال الطالباني)، والذي كان سببا رئيسا من اسباب تغير نتائج المعارك لصالحه واسترداد مدينة السليمانية من قبضة مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود البارزاني)، وتشير مصادر ايرانية الى تقدم ثلثا اعضاء مجلس الشورى بطلب لا

رسال قوات عسكرية لشمال العراق، لتمكين (الطالباني) من استرداد مدينة اربيل. وعلى الرغم من الخلاف الذي حصل بين ايران وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بتقديم المساعدات للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. فان ايران نفذت عملية عسكرية ضد متمردي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وقواعدهم في شمال العراق في اب 1996[16].

وتأكيداً على التدخل الإيراني وقواعدهم في شمال العراق، فقد اعترف الطالباني صراحة بانه يحصل على دعم مسلح من إيران، وقال انه قرر انشاء جيش كردي يضم خمسين الف مقاتل وطلب من الامريكيين ارسال مدربين عسكرين وخبراء لتدريب هذه القوات. وطلب الطالباني كذلك مساعدات مالية، ولكن الامريكيين ابدوا تحفظاتهم تجاه هذه المطالب [17].

وتبقى مشكلة (المعارضة) من المشاكل التي تؤدي الى زيادة التوتر في العلاقات بين العراق وايران، اذ تقوم إيران باحتضان العراقيين الخارجين عن القانون واولئك الإيرانيين المسفرين الى إيران لتجعل منهم قوة معارضة لصالح اهدافها، وبالمقابل يأوي العراق المعارضة الإيرانية (مجاهدي خلق)، ويتهم الطرفان بعضهما البعض في تقديم الدعم لمعارضة الطرف الاخر، وتشير المصادر الى ان الدعم لهذه القوى قد اوقف من الطرفين في نهاية عام 2001 مع بقاء مسألة الايواء والدعم السياسي [18].

وفي اعوام (1993، 1994، 1995، 1997، 1999) قامت إيران بضرب مواقع المعارضة الإيرانية في العراق. وهذا دليل على ان مشكلة المعارضة تقف عائقاً امام تطور العلاقات بين البلدين، بل احيانا تخلق حالة من التوتر والاضطراب بين البلدين[19].

ونستنتج مما تقدم ان إيران تستخدم ورقة المعارضة، للقيام بعملية ضرب وانتهاك اراضي وسيادة واستقلال العراق تحت حجة ضرب المعارضة الإيرانية في العراق.

وعلى الرغم من المشاكل التي ذكرت انفاً، الا انه لايمكن اغفال المبادرة التي اعلن عنها العراق عام 1997، والتي بموجبها تم السماح للإيرانيين بزيارة العتبات المقدسة في العراق. ويمكن ان تعد هذه الخطوة اشارة الى تحسن العلاقات بين البلدين [20].

ويمكن ان نفهم من هذه المبادرة ان العرق يحاول وبجدية كسر حاجز الجمود والتوتر في العلاقة مع ايران، والانتقال في العلاقة الى مرحلة التطبيع والتعاون. ولكن للاسف ان إيران لا تتعامل بالمثل مع العراق من اجل تطبيع العلاقات بينهما، وتصر على ان الانتقال الى مرحلة تطبيع العلاقات لا يمكن ان يتم الا بعد تسوية مرحلة الحرب العراقية – الإيرانية (1980– 1988).

وقد جرت (لقاءات وزيارات متبادلة بين المسؤولين في البلدين)*. تم خلالها التباحث حول سبل التعاون وتطوير العلاقات وحل المشاكل العالقة بين البلدين [21].

اما بالنسبة لقضية سيادة العراق وتكامله الاقليمي، فقد رفضت إيران ثلاثة مشاريع مختلفة استهدفت تغيير شكل الدولة العراقية او تعديل حدودها، بالاضافة الى تقييد

---

* واهم الزيارات التي جرت بين مسؤولي البلدين، هي زيارة وزير الخارجية العراقي السابق محمد سعيد الصحاف الى طهران عام 1998، وقد شهدت هذه الزيارة اتفاقا على تطبيع العلاقات عبر تشكيل لجنتين تعنيان بدراسة قضية اسرى الحرب والمفقودين وتبادل زيارة الاماكن الدينية المقدسة والتعاون التجاري، وكذلك قام وزير النقل والمواصلات العراقي بزيارة ايران في عام 2000 وقد تم التباحث في هذه الزيارة بشان تعزيز العلاقات التجارية والصناعية اضافة الى التطرق لمسالة الطائرات العراقية المحتجزة لدى ايران. ثم كانت الزيارة التي قام بها وزير خارجية ايران كمال خرازي الى العراق عام 2000 هي الزيارة الاولى لوزير خارجية ايراني. منذ زيارة وزير خارجية ايران السابق علي اكبر ولايتي الى العراق عام 1990، وقد تم الاتفاق خلال زيارة كمال خرازي على احياء اللجان المشتركة التي شكلها البلدان عام 1997 والمكلفة بتسوية المشكلات العالقة بينهما. كما اتفق على تشكيل لجنة مشتركة للامن الحدودي تكلف بضبط الحالة الامنية على الحدود العراقية الايرانية واستئناف الرحلات البرية بعد توقف استمر ثلاثة اشهر. وقد التقى الرئيس الايراني محمد خاتمي مع نائب رئيس الجمهورية العراقية طه ياسين رمضان، في العاصمة الفنزويلية (كراكاس) على هامش قمة اوبك في عام 2000 وقد جرى خلال اللقاء التباحث في القضايا (رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية، اسرى الحرب، زيارة الايرانيين الى العتبات المقدسة في العراق، الملف الامني. وكذلك الاشارة الى ضرورة وقف الاذى المتبادل). حول هذا الموضوع انظر: خالد السرجاني، تطبيع العلاقات العراقية– الايرانية: مطلب ثنائي واقليمي، مجلة مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (5)، القاهرة، 2000، ص61–64.

سيادتها، فالمشروع الاول تقدمت به الاردن والذي يهدف الى اقامة نظام فدرالي في العراق، وقد رفضت إيران هذا المشروع تحسبا من انعكاساته المحتملة عليها وهي الدولة ذات التعدد الاثني، وكان هذا الرفض في كانون الثاني 1996[22].

اما المشروع الثاني فهو المشروع التركي الخاص باقامة منطقة امنية عازلة بين تركيا والعراق، وكان رفض ايران لهذا المشروع يكمن في خشيتها الى ان تكون هذه المنطقة مكاناً يأوي المعارضة الايرانية ونشاط المخابرات "الاسرائيلية". بالاضافة الى ان المشروع يجعل منطقة كركوك خاضعة للاشراف التركي، وهذا الامر يدعم مكانة تركيا في المنطقة على حساب إيران، وطرحت تركيا في هذا المشروع موضوع حماية التركمان وهذا الامر قد يودي الى زعزعة وضع الاقلية (التركمان) في شمال العراق[23].

اما المشروع الثالث فقد طرحته الولايات المتحدة الامريكية، وفحواه توسيع منطقة الحظر الجوي الى مسافة (30) ميلا جنوب بغداد. وقد رفضت ايران هذا المشروع لسببين[24]:

اولا: ان التوسيع يفتقر الى منطق يسنده، لكون المواجهات الكردية ـ الكردية وقعت في الشمال وليس في الجنوب.

ثانيا: ان هذا التوسيع يفتقر الى الشرعية الدولية، طالما ان التدخل العراقي في المعارك بين الاكراد أتى برا لاجوا.

ويمكن القول ان ايران رفضت هذه المشاريع لانها تحمل انعكاسات سلبية ليس فقط على العراق وانما يمتد تأثير تلك الانعكاسات على إيران، وهذه الانعكاسات بمثابة تهديد لامن واستقرار ايران. بالاضافة الى تدخل اطراف خارجية في المنطقة تحمل توجهات معادية لها مثل "اسرائيل" والولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الثاني: قضية الجزر العربية الثلاث

تقع الجزر الثلاث في مدخل مضيق هرمز الذي يصل بين خليج عمان والخليج العربي [25].

ولن الاهمية الاستراتيجية لموقع هذه الجزر اذ موقعها يفوق في اهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل مضيق هرمز، فالجزر الثلاث لاتقل في اهميتها الاستراتيجية عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الابيض المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الاحمر، ان هذه الجزر تشرف على حركة المرور في الخليج العربي وتتحكم فيها ايضا. (وتذكر دراسة لخبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون الامريكية ان 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر من مضيق هرمز بشواطيء الجزر الثلاث). وهذه النسبة تشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته اليومية[26].

فجزيرة ابو موسى تقع على بعد (94) ميلا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي (75) كم عن الساحل الإيراني، وتبعد عن الساحل العماني ما يقرب من (48) كم قبالة امارة الشارقة. ويبلغ طولها ما يقرب من (5) كم وعرضها يتراوح بين (2–3) كم اما جزيرة طنب الكبرى فتقع على بعد (59) كم جنوب غرب جزيرة قشم، وعلى بعد (78) كم شمال غرب جزيرة الحمراء، وتقع ايضا شمال شرق جزيرة ابوموسى وتبعد عنها ما يقرب من (50) كم، وتبعد عن امارة الشارقة ما يقرب من (100) كم وهي تقابل امارة راس الخيمة. ويكون شكل الجزيرة دائرياً ويبلغ طول قطرها ما يقرب من (3,5) كم ومساحتها حوالي (9) كم2، اما طولها فهو (12) كم وارتفاعها (615) قدما عن مستوى سطح البحر. وموقع هذه الجزيرة متحكم في الخليج العربي وفي السيطرة على مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي. اما جزيرة طنب الصغرى فتبعد مسافة (90) كم عن الساحل العربي و(13) كم عن جزيرة طنب الكبرى وهذه الجزيرة على

شكـــل مــثلث طــوله كيلومــترين وعرضـــه كيلومــتر واحــد، وللجزيرة تسمية اخرى هي (جزيرة نابيو)[27].

وفي 30 تشرين الثاني 1971، قامت القوات الايرانية باحتلال هذه الجزر المهمة من الناحية الاستراتيجية، في الوقت الذي كانت فيه جزيرة ابو موسى تحت سيادة امارة الشارقة، اما جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى فكانتا تحت سيادة امارة راس الخيمة. ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا بين عامي 1968 – 1971، وقبل انسحابها من منطقة الخليج العربي توصلت الى اتفاق مع إيران حول مطالبها الاقليمية في الخليج العربي ترتب عليه تخلي ايران عن مطالبتها بالبحرين والاعتراف بها دولة مستقلة، واعتراف إيران بدولة الامارات العربية المتحدة، وسيطرت ايران على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتوصلت ايران الى تفاهم مع امارة الشارقة حول السيادة المشتركة على جزيرة ابو موسى، وبهذا الشكل تم تسوية الخلافات الإيرانية – البريطانية حول الجزر، كما صرح بذلك المفاوض البريطاني حينذاك وليام لوس. ويمكن القول ان جذور التحرك الإيراني نحو الجزر تعود الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فعندما احتلت إيران جزيرة لنجا سنة 1887، بدات مطالبها بجزيرة ابو موسى، ولكن التدخل البريطاني انذاك عن طريق وزيرها المفوض في طهران الذي صرح بان الجزر عربية يملكها شيوخ العرب، الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وهم تحت الحماية البريطانية وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية حال دون ذلك[28].

وقد استمرت إيران في مطالبتها بالجزر في الاعوام 1923 و1926 و1927. وفي عام 1928 حاولت ايران احتلال الجزر الثلاث بالقوة، ولكنها فشلت بسبب التدخل البريطاني انذاك، وفي عام 1929 اقترحت إيران احالة المسألة الى التحكيم الدولي لكن البريطانيين رفضوا العرض[29].

وهناك دافع استراتيجي بحت يكمن وراء احتلال إيران للجزر، لان احتلال إيران للجزر الثلاث يمكنها من السيطرة التامة على مضيق هرمز والتحكم في الخليج العربي[30].

فاحتلال إيران للجزر الثلاث مكنها من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي وزيادة نفوذها في المضيق كليا ولاسيما انها كانت مسيطرة فعلا على جزر هرمز، لارك، هنكام، ام الغنم، فارور وبني فارور وهي جزر تقع غرب مضيق هرمز داخل مياه الخليج العربي [31].

ولا يمكن إغفال الدافع الاقتصادي الذي يكمن وراء احتلال إيران للجزر، وقد ركزت اهتمامها على جزيرة ابو موسى قبل غيرها وذلك لرغبتها في استغلال الاوكسيد الاحمر فيها، بالإضافة الى وجود ألاوكسيد الأحمر في طنب الصغرى وطنب الكبرى. وقد تحول الدافع الاقتصادي الذي ظهر منذ حقبة الثلاثينات الى هدف استراتيجي وعسكري للسيطرة على تلك الجزر في عام 1971 [32].

والتطور المهم في النزاع حول الجزر الثلاث هو ماحدث في اب 1992، عندما طردت ايران من جزيرة ابو موسى بعض العمال الوافدين على ظهر عبارة قادمة من امارة الشارقة، وحجة ايران في ذلك هو لعدم حيازتهم للمستندات الكافية وانه شأن امني داخلي، بدعوى ان مذكرة التفاهم [33].

ولأن إيران تفتقر للادلة والبراهين القانونية والتاريخية التي تؤكد ملكيتها، فانها مازالت متصلبة في رفضها للتحكيم الدولي في الوقت نفسه الذي تدعى فيه ان قضية الجزر هي مشكلة حدودية، بينما اتسم موقف دولة الامارات العربية بالوضوح، الذي مارسه اعضاء وفدها المفاوض مع ايران في لقاءات الجانبين في ابو ظبي عام1992 والدوحة عام 1995. وتقدم ممثلو الامارات العربية المتحدة للطرف الإيراني في المباحثات بالمطالب الاتية [34]:

1. انهاء احتلال إيران العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

2. ان تتعهد إيران باحترام البنود الواردة بمذكرة التفاهم الموقعة عام 1971 بخصوص جزيرة ابو موسى.

3. انهاء التدخل باي طريقة، او تحت أي ذريعة، في ممارسة الامارت العربية المتحدة لسيطرتها الكاملة على الجزء التابع لها من جزيرة ابو موسى.

4. الغاء كافة الاجراءات والتدابير التي فرضتها على الهيئات الحكومية في جزيرة ابو موسى وعلى مواطني الدولة، والمغتربين العاملين هناك.

5. اقتراح اطار مناسب لحل قضية السيادة على جزيرة ابو موسى خلال مدة زمنية محددة. ومن المعروف ان هذه المباحثات قد انهارت، بسبب طلب الامارات العربية المتحدة من ايران لانهاء احتلال ايران العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

وعندما تولى الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي منصب امين عام مجلس التعاون لاقطار الخليج العربي عام 1993، دعم فكرة تسوية النزاع على الجزر عن طريق احالته الى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وكانت تقارير عام 1993، ولاسيما في وسائل الاعلام الخليجية، تفيد بان دولة الامارات المتحدة تفكر في امكانية لحالة النزاع من جانب واحد الى محكمة العدل للدولية، وهذا الشيء غير ممكن من الناحية القانونية، لان مثل هذه الاحالة لايمكن ان تحصل دون موافقة طرفي النزاع. ولكن الاعلان عن هذا الامر قد يؤدي، على الاقل، الى وضع ايران في موقف دفاعي، ومن المعروف ان هناك دعم مستمر وقوي لدولة الامارات العربية المتحدة بالنسبة الى قضية الجزر، من الاقطار العربية، وكذلك من الدول الاعضاء البارزة في المجتمع الدولي [35].

اما بخصوص تصريحات المسؤولين الإيرانيين تجاه قضية الجزر الثلاث، فقد شهد عام 1994 تصريح رئيس مجلس الشورى(البرلمان) الإيراني السابق علي اكبر ناطق نوري، والذي اكد على موقف ايران حول الجزر المتنازع عليها، حيث

عدها جزءا لا يتجزأ من الاراضي الإيرانية وملكية إيرانية لايمكن انكارها. وفي العام نفسه اكد الدكتور (محمد لاريجاني) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى، ملكية ايران لجزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى موثقا رايه بخلفية قانونية، ومنتقدا دخول وزارة الخارجية الإيرانية في محادثات سياسية مع دول عربية حول هذه المسالة. وفي الوقت نفسه اعلن وزير الخارجية الإيراني السابق الدكتور (علي اكبر ولايتي) معارضته لاحالة النزاع حول الجزر الى محكمة العدل الدولية، بينما اكد على ان جزيرة ابو موسى تشكل جزءاً لا يتجزأ من إيران وان النزاع هو بين إيران ودولة الامارات العربية المتحدة ولايحق لاي طرف ثالث التدخل فيه [36].

وقد اكدت إيران وجودها العسكري في جزيرة ابو موسى بشكل كبير خلال عام 1995، وقامت باجراء الكثير من التدريبات العسكرية في النصف الشمالي من جزيرة ابو موسى، اذ قامت باجراء (33) تدريباً عسكرياً عام 1995 [37].

وشهد عام 1996 زيادة حدة الاضطراب في العلاقات بين إيران والامارات العربية المتحدة، بسبب تعزيز إيران لوجودها في جزيرة ابو موسى، فقد افتتحت إيران في اذار 1996، مطارا لها في جزيرة ابو موسى، وكانت كلفة بناء هذا المطار سبعة ملايين دولار، واستغرق بناؤه اربعة عشر شهرا، ويتسع لاستقبال سبعمائة راكب. وبعد سبعة اشهر من تاريخ افتتاح المطار، اعلن عن افتتاح فرع لجامعة (بيان نور) في جزيرة ابو موسى، وهذه الجامعة هي واحدة من كبريات الجامعات الإيرانية [38].

اما بخصوص تطورات عام 1997، حول النزاع على الجزر الثلاث، فقد قامت إيران في هذا العام ببناء رصيف في جزيرة ابو موسى، وفي الوقت نفسه اطلقت اسمي طنب وابو موسى على اثنتين من سفنها البحرية، وهذان الاجراءان اللذان قامت بهما إيران، احتجت عليهما دولة الامارات رسميا لدى الامم المتحدة واثبتت

بطلانهما واعلنت تمسكها بجزرها الثلاث من فوق منبر القمة الاسلامية، وفي العام نفسه كانت إيران تدعو الى الحوار مع دولة الامارات، وذلك لازالة سوء التفاهم حول الموضوع، والذي يتمسك في الوقت نفسه بتثبيت سيادة ايران على الجزر الثلاث بكل مايترتب على ذلك من اجراءات من طرف واحد.أي بعبارة اخرى ان الدعوة الى الحوار التي تتبناها إيران، تهدف من ورائها اقناع دولة الامارات قبول السيادة الإيرانية على الجزر الثلاث [39].

اما الموقف العربي من قضية الجزر الثلاث، فقد تجلى هذا الموقف من خلال البيان الذي اصدره وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، في تموز 1995 والذي جاء فيه [40]:

(جدد الوزراء تاييدهم ومساندتهم لدولة الامارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث، ويدعون إيران الى اجراء مفاوضات مباشرة حول تلك الجزر مع دولة الامارات العربية المتحدة في اقرب فرصة، مجددين في الوقت نفسه تأييدهم التام لدولة الامارات العربية المتحدة بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية اذا لم يتم التوصل الى اتفاق بينهما عبر الحوار).

وقد اكد بيان دول اعلان دمشق (مجلس التعاون الخليجي بالاضافة الى مصر سوريا) في حزيران 1997 سيادة دولة الامارات على جزرها. وكان البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ايلول 1997، مشابه الى بيان دول اعلان دمشق. اما بخصوص البيان الصادر عن قمة دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الاول 1997، فقد طالب إيران بانهاء احتلالها للجزر، والغاء كافة اجراءات تكريس هذا الاحتلال، واتباع سياسة الحوار عوضا عن سياسة فرض الامر الواقع [41].

وبالنظر لان التيار الذي يحكم إيران اليوم هو تيار معتدل، فمن المتوقع ان يغلب المصالح على الأيديولوجيا ويسعى لوضع نهاية مقبولة لكلا الطرفين، وتشير

بعض المصادر الى ان زيارة كمال خرازي وزير خارجية إيران للامارات في عام 1998 قد عكست المرونة في المواقف من جزيرة ابو موسى. وتشير المصادر الى استعداد إيران لتقديم تنازلات رئيسة في موضوع جزيرة ابو موسى بما في ذلك التراجع عن تعيين حاكم لها وتقليص التواجد الإيراني، والاعتراف بحقوق دولة الامارات الادارية في الجزيرة، والقبول بمفاوضات حول السيادة فّي اطار مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين[42].

الا ان عام 1999 شهد العكس من ذلك، فقد واصلت إيران تاكيد سيادتها وبالخصوص على جزيرة ابو موسى، من خلال ممارسة سياسة فرض الامر الواقع، وافتتحت في هذا الاطار دارا للبلدية في مطلع عام 1999، مما ادى هذا الامر الى قيام دولة الامارات برفع شكوى للامم المتحدة [43].

وقد قام مجلس الدفاع الخليجي في 1999/7/1، بتشكيل لجنة وزارية ثلاثية مكونة من (السعودية، عمان، قطر)، ومهمة هذه اللجنة وضع الية للمفاوضات المباشرة بين الامارات وإيران بشأن الجزر الاماراتية الثلاث، وكانت إيران قد رحبت بمحادثات مع الامارات العربية المتحدة (من دون شروط مسبقة)، في حين طلبت الامارات تحديد سقف زمني لعملية التفاوض. وقد عرضت اللجنة الثلاثية تقريرا عن عملها امام القمة الخليجية العشرين (1999/11/27). وقد اكدت القمة الخليجية موقفها من القضية بشان سيادة دولة الامارات على الجزر الثلاث، ودعت إيران الى التفاوض مع الامارات بشأنها [44].

وتحاول إيران تبديل مهمة اللجنة الثلاثية، من لجنة مجلس التعاون للتوسط لدى ايران، الى لجنة مجلس التعاون للتوسط لدى الامارات، ومن ثم تغير مهمة اللجنة، والدليل على ذلك تصريح وزير خارجية إيران كمال خرازي في عام 1999، والذي قال (لامانع لدينا اذا شجعت اللجنة الامارات على بدء محادثات مع إيران)[45]. وتبقى إيران ترى ان الخلاف بينها وبين دولة الامارت العربية،

محصور في جزيرة ابو موسى، ولايشمل جزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى، وهذا مايتضح من قول ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق عند زيارته للسعودية في عام 1999 (نعمل من اجل حوار مباشر، والمرجع للحوار اتفاق عام 1971 الذي نفذنا ماجاء فيه، ويبقى الامر محصورا في جزيرة ابو موسى فقط). وحث ناطق نوري اللجنة الثلاثية الخليجية على تشجيع الامارات لبدء حوار مباشر مع الإيرانيين[46].

ولم يختلف الموقف الإيراني تجاه قضية الجزر الثلاث في عام 2000 عن الاعوام السابقة فقد اكد الموقف الإيراني على نقطتين هما[47]:

1. ان الجزر الثلاث هي جزء لايتجزأ من إيران، ولايمكن النقاش حولها، وهناك سوء تفاهم مع الامارات، وهذا هو الموقف الذي يعبر عنه دائما المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ومسؤولون ايرانيون اخرون.

2. تاكيد إيران استعدادها للمحادثات، والدخول في حوار مباشر مع الامارات من دون تدخل الاخرين، والمحادثات والحوار يكونان فقط حول جزيرة ابو موسى، وعلى اساس اتفاق 1971. وهذا ماعبر عنه الامين العام للمجلس الاعلى للامن القومي الإيراني ووزير الدفاع والداخلية.

ولاتزال إيران ترفض وجهة النظر الاماراتية لحل هذه القضية، والمتمثلة في متابعة الجهود الدبلوماسية السلمية من خلال الهيئات، الدولية والاقليمية، مثل الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وهذا الرفض يرجع الى سببين[48]:

1. شعور إيران بانها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي فان التصعيد في قضية الجزر الثلاث، يعد جزءا من سياسة الاحتواء الامريكية تجاهها. وهذا الامر يتضح في تصريح (مرشد الثورة) خامنئي بقوله (ان الدعاية المحيطة

بموضوع جزيرة ابو موسى الإيرانية جزءاً من مؤامرة اعداء الامة لبث الفرقة بين إيران وجيرانها).

2. ترى إيران ان استمرار النزاع الدبلوماسي مدة طويلة، قد يساند النفوذ الذي تتمتع به دول عربية اخرى في الخليج وعلى راسها مصر، وحاولت ايران وباستمرار الحد من هذا النفوذ، واتضح هذا من رفض وادانة إيران لبيانات جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي المؤيدة لدولة الامارات.

ويمكن القول ان هناك احتمال تصعيد النزاع بين الطرفين، اذ تخشى دولة الإمارات العربية المتحدة ان تكون خطط إيران لبناء محطة لتحلية المياه، وبدء رحلات طيران منتظمة بين جزيرة ابو موسى وبندر عباس، مقدمة لاقامة مستوطنة للإيرانيين في جزيرة ابو موسى، وهذا الامر يمكن ان يغير التركيبة الديموغرافية (السكانية) للجزيرة. وهناك عدد من تقارير شهود العيان والانباء الصحفية تشير الى وجود (3000) الى(4000) جندي إيراني على جزيرة ابو موسى، اذ كان العدد في عام 1992 يزيد قليلاً على مائة جندي. وتشير المصادر المحلية الى تنفيذ اعمال انشائية واسعة النطاق تشمل بناء ثكنات للجنود ومرابض للدبابات وقطع المدفعية الثقيلة. وهذا الامر يشير بوضوح الى ان الوضع ليس مبنياً على سوء تفسير لنوايا إيران وانما مرتبط بحقائق فعلية[49].

ومن الجدير بالذكر ان دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك من الحجج القانونية والتاريخية التي تثبت ملكيتها لهذه الجزر، ويمكن تلخيص تلك الحجج فيما يأتي[50]:

1. سكان الجزر من العرب، تجمعهم مع سكان الإمارات الأصول العشائرية والقبلية والروابط العائلية والسمات الشخصية واللغة والعادات.

2. يؤكد السجل تبعية الجزر الثلاث لامارتا راس الخيمة والشارقة.

3. كانت امارتا راس الخيمة والشارقة تمارسان السيادة الفعلية على هذه الجزر المتنازع عليها لمدة تزيد عن قرنين كاملين، وهذا ما توضحه المظاهر الاتية:

أ. كان علم كل من امارتا راس الخيمة والشارقة، يرتفع على الجزر الثلاث.

ب. كان هناك على الدوام مندوبون مقيمون على تلك الجزر، تابعين لحكام امارتا راس الخيمة والشارقة.

ج. كان حكام راس الخيمة والشارقة يقومون بجباية الاموال والرسوم على الانشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان الجزر.

د. ان المؤسسات العامة في تلك الجزر، ترجع ملكيتها لامارتا راس الخيمة والشارقة.

هـ. كانت عملية منح امتيازات وعقود التنقيب عن النفط والمعادن في الجزر والسواحل والمياه الاقليمية المحيطة بها، من اختصاص حكومات راس الخيمة والشارقة، أي بعبارة اخرى هي التي تقوم بها.

المطلب الثالث: التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج

كان لإيران ولا تزال موقف ثابت من (التواجد العسكري الاجنبي*) اذ تعارض أي وجود للقوات الاجنبية ومهما يكن مصدرها في المنطقة. وكان محمد رضا شاه إيران، والذي كان ولاؤه للولايات المتحدة الامريكية، قد عارض ان تحل القوات العسكرية الامريكية محل القوات البريطانية[51].

ان الولايات المتحدة الامريكية، كانت لديها رغبة في اقامة قواعد عسكرية، وان تحل قواتها محل القوات البريطانية، وهذه الرغبة ترجع الى اواخر الستينات من القرن العشرين، وهذا الامر يثبت ان معارضة إيران للتواجد العسكري الامريكي يسبق تاريخ قيام الجمهورية الاسلامية الإيرانية. ولهذا فان معارضة إيران لوجود قواعد للقوات الامريكية ليست لها اية علاقة بالتطرف او بالاسلام، بل تعكس تنازع دولتين بسبب تعارض مصالحهما القومية، لكن إيران تقبلت الوضع الراهن، لان التواجد العسكري الامريكي يعود عليها بالفائدة. فسياسة الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء العراق، ورصد تحركاته العسكرية ومنع اعادة تسليحه تتطابق مع سياسة إيران تجاة العراق، وهذا الامر اتاح لها التركيز على اعادة بناء القوى الداخلية، واقامة علاقات ودية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[52].

ولا توجد معلومات تؤكد على ان إيران، تتلقى مساعدات امنية، او انها تجري مناورات مشتركة مع قوات اجنبية [53].

وقد اصبح التواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي، يمثل عنصر عدم استقرار وتهديد للامن القومي الإيراني[54].

---

* نظرا لان التواجد العسكري الاجنبي الموجود في منطقة الخليج العربي، هو على الاغلب تواجد عسكري امريكي، فقد استخدمت وفي مرات عديدة مصطلح التواجد العسكري الامريكي، وذلك لتمييزه عن مصطلح التواجد العسكري الاجنبي.

ويمكن القول ان القبول الإيراني بالتواجد العسكري الاجنبي، ظل مرهونا باطار انهاء الدخول العراقي للكويت، أي بعبارة اخرى ان التواجد العسكري الاجنبي سيكون مؤقتا بانتهاء ازمة الخليج، أي ان القوات الاجنبية ستغادر المنطقة بعد ذلك[55].

ـ ان التصور الإيراني للامن في منطقة الخليج العربي، يركز على ضرورة ابعاد القوى الاجنبية والخارجية عن مجال قضايا الامن في الخليج العربي، سواء اكانت غربية لم عربية (مصر، سوريا) وكذلك ترى إيران ان المنطقة يجب ان تكون خالية من اسلحة الدمار الشامل، وان وجود القوات الاجنبية يكون قليلاً ولمدة محدودة[56].

وقد صرح الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في عام 1990، بمايأتي (وجود القوات الاجنبية في المنطقة احدث توتراً بها، وان إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم ان يعتمد عليه للدفاع عن امن منطقة الخليج ومواردها النفطية)[57].

ان الموقف الإيراني من التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي، اتسم بالازدواجية، فإيران ضد التواجد الدائم للقوات الاجنبية في الخليج العربي والامريكية منها بشكل خاص، وفي الوقت نفسه ان إيران تؤيد هذا -التواجد العسكري الاجنبي اذا كان موجها ضد العراق، شريطة تدمير القوات العراقية على ان ترحل هذه القوات بعد اتمامها هذه المهمة التي عجزت إيران عن تحقيقها طيلة ثماني سنوات من حربها مع العراق[58].

وقد شهد عام 1990، دعوة (مرشد الثورة) في ايران (علي خامنئي) للجهاد ومقاومة الوجود الامريكي، اما القيادة المدنية المتمثلة بالرئيس السابق (هاشمي رفسنجاني) فكانت تؤكد على استمرار سياسة الحياد الإيرانية. وهذا دليل واضح على ازدواجية الموقف السياسي الإيراني من قضية التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي[59].

ومن الملاحظ ان إيران قد رضخت للامر الواقع في قبول التواجد العسكري الاجنبي وبالاخص التواجد الامريكي لسببين[60]:

الاول: يتعلق بعدم قدرتها على مقاومة هذا التواجد.

الثاني: الاستفادة من تواجد الولايات المتحدة العسكري لاستهداف العراق وتطبيق سياسة الاحتواء عليه ورصد تحركاته العسكرية ومنعه من اعادة تسليحه وهو مايتطابق مع سياسة إيران تجاه العراق.

وكانت إيران تشدد على ضرورة خروج القوات الامريكية والاجنبية، كي يصار الى تحسن ملموس في العلاقات الإيرانية – الخليجية، ولكن هذا الامر انقلب مع وصول محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، اذ اصبحت إيران تتحدث عن ضرورة توثيق العلاقات الايرانية – الخليجية. وهذا الامر كفيل بان يساعد على عدم تمكين الولايات المتحدة الامريكية من وجود ذريعة للتواجد العسكري في منطقة الخليج العربي[61].

ان التواجد العسكري الاجنبي، ادى الى تطويق إيران جنوبا، والحد من فاعلية ذراعها البحرية في الخليج العربي وبحر العرب. كما ادى الى وضع العديد من منشاتها في مرمى حجر من أي فعل عسكري اميركي محتمل[62].

ان تاثير التواجد العسكري الامريكي على إيران، ليس فقط في منطقة الخليج العربي، وانما امتد ليشمل تاثير التواجد العسكري الامريكي في جنوب شرق تركيا على إيران، اذ جاء هذا التواجد تحت ذريعة حماية اكراد العراق، وقد ادى الى كشف الجناح الشمالي الغربي لايران وتعرض انظمتها الدفاعية في هذا الجناح لمراقبة الرادارات الجوية الاميركية[63].

ومن وجهة نظر إيران، يعد التواجد والتدخل الامريكي في منطقة الخليج العربي، عنصر تهديد لامن منطقة الخليج العربي[64].

وتنظر إيران، للتواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي محاولة لتطويقها، وربما للاطاحة بالنظام، وترى بعض الدوائر الإيرانية ان التواجد العسكري الامريكي هو اداة استفزاز للحرب. أي بعبارة اخرى استفزاز وتوريط ايران للدخول في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الخليج العربي[65].

وبالاضافة الى ماتقدم يمثل التواجد العسكري الاجنبي تهديداً لامن ودور ايران في المنطقة، ويعد رفض التواجد العسكري الاجنبي هو امتداد للموقف الإيراني من الغرب، وفي الوقت نفسه يلبي بعض مطالب العناصر المتشددة في القيادة الإيرانية تجاه الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية. بالاضافة الى ذلك كانت هناك رغبة في فتح المجال امام قنوات متعددة مع بعض الدول العربية الرافضة لهذا التواجد، ولاسيما الجزائر وتونس والسودان. وذلك لاعتبارات تتعلق بدور وثقل الحركة الاسلامية الاخوانية فيها(الاتجاه الاسلامي في تونس، الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، الجبهة القومية الاسلامية في السودان). وبالتالي فان هذا الموقف يلبي مصلحة إيران مباشرة في استمرارية دورها الرمزي والسياسي، وثقلها في اطار حركات الاسلام السياسي والراديكالي في العالم العربي[66].

ونستطيع القول ان إيران تريد ان يكون الامن الخليجي امنا اقليميا لا دور فيه للأطراف الخارجية (خاصة مصر وسوريا)، ولا للاطراف الدولية ايضا (وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الامريكية) وبالتالي تتحمل إيران العبء الاكبر في امن الخليج العربي ومن دون منافس، أي ان امن الخليج العربي يقع على مسؤولية إيران بحكم عوامل الجوار الجغرافي والامتزاج الاجتماعي بالمنطقة[67].

ولاتزال إيران متمسكة بأن أمن الخليج العربي هو مسؤولية الدول المطلة عليه. اذ ادركت إيران ان التواجد العسكري الاجنبي، لن يهدد وضع الدول الصغرى بالمنطقة، لكنه سوف يمثل تحديا لدورها بصفتها القوة الاقليمية الكبرى من حيث امكانياتها وقدراتها. والدعوة الى استبعاد وجود القوى الكبرى ليست مجرد رد فعل

إيراني تجاه الاحداث الدائرة ولكنها مماثلة لرد فعل القوى الاقليمية الاخرى مثل الهند واندونيسيا تجاه اوضاعهما الامنية[68].

ومن الجدير بالذكر، ان القوات الغربية الاجنبية، هي في معظمها بحرية امريكية، متمركزة في مياه الخليج العربي، وبعض الاقطار العربية الخليجية وهي ذات ملاك بشري وسلاحي متغير، ولكنها مؤلفة، بصورة عامة ومقيمة من: 26 الف جندي،60 طائرة متنوعة، 23 قطعة بحرية متنوعة، شبكة انذار ومراقبة وقيادة، مخازن طوارئ لفرقة مدرعة. وفي عام 1997، تجولت (وحدة التدخل السريع الجوية) الامريكية، المؤلفة من 30 طائرة وحوالي الف جندي في اقطار خليجية عدة[69].

وبحلول منتصف عام 1998، كانت للولايات المتحدة في الخليج العربي حاملتان مع (94) طائرة مقاتلة (اف 14) و(اف 18) بالاضافة الى ذلك نشرت الولايات المتحدة ما يقرب من (110) طائرة قتال مساندة وهليكوبتر، و(6,500) من قوات المارينز على شواطئ الكويت من الوحدة العسكرية البرمائية في المنطقة. اما بريطانيا فقد ارسلت حاملة عليها (15) طائرة مقاتلة في الخارج (سي هاريرز وهاريرجي آر) و(14 تورنيدو جي آر 1 اس) [70].

وبموجب الارقام المشار اليها انفاً، يمكننا القول ان التواجد والنفوذ الاجنبي في الخليج العربي، يشكل قيوداً من شأنها تحجيم السياسة الإيرانية والحد من حركتها الخارجية التي تهدف الى تغيير الخارطة السياسية والجغرافية وموازين القوى الاقليمية. وظلت تعتقد ان تعاظم هذا النفوذ، انما موجه لها بشكل مباشر، وينذر بمواجهة عسكرية معها [71].

المبحث الثاني

إيران وقضايا دول آسيا الوسطى المجاورة

المطلب الاول: النزاع الاذربيجاني – الأرمني حول منطقة ناغورنوكاراباخ

تقع منطقة ناغورنوكاراباخ الجبلية ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية اذربيجان في الجنوب الشرقي من سلسلة جبال القوقاز الصغرى ويبلغ طول منطقة ناغورنوكاراباخ من الشمال الى الجنوب (120) كم، ومن الشرق الى الغرب (35-60) كم. وفي عام 1988 كان عدد نفوس الارمن في هذه المنطقة (96) الفاً، وعدد نفوس الاذربيجانيين (58) الفا. وتمتد هذه المنطقة من جبال القوقاز الصغرى حتى الأراضي الواقعة بين نهري كورو آراز [72].

وتبلغ مساحة منطقة ناغورنوكاراباخ (4400) كم2 [73].

تشكل منطقة ناغورنوكاراباخ جزءاً من تاريخ ارمينيا منذ العصور القديمة، وقد خضعت للاحتلالات المتعاقبة من قبل القوى الامبراطورية، التي هيمنت على ارمينيا بسبب موقعها الجيوستراتيجي. وعلى اثر تطورات الحرب العالمية الاولى، خضعت ناغورنوكاراباخ للتجاذبات الدولية في منطقة القوقاز، لاسيما المساومات الروسية -التركية التي حددت الاطار السياسي للمنطقة في اعقاب الحرب. وعند سيطرة الانكليز على اذربيجان، شكلت منطقة ناغورنوكاراباخ ورقة استرضاء للحكومة الاذرية، التي كانت تمول الانكليز بكميات نفطية كبيرة. وبعد انحسار الدور الانكليزي في القوقاز وبزوغ التحالف السوفيتي – الكمالي (التركي)، تبوأت منطقة ناغورنوكاراباخ بعداً استراتيجياً في علاقات هاتين القوتين التي استلزمت ايجاد خط تواصل بري بينهما، لتبادل الدعم والمساعدة عبر الممر الاسلامي الذي

يربط الاناضول باذربيجان عبر ناخيتشيفان وزانجيزور وكاراباخ. وفي 1923/6/7 اصدر ستالين قرار اعلن فيه عن قيام ناغورنوكاراباخ اقليماً ذي حكم ذاتي في الجمهورية الاذرية. الا ان هذا القرار لم ينه حالة النزاع بين الاذريين والأرمن. وفي عام 1988 اندلعت حركة احتجاجية سلمية متناغمة بين الاقليم والشعب في ارمينيا تطالب الاتحاد السوفيتي بالانفصال عن اذربيجان، وسط سلسله متصاعدة من الاضطرابات والاضرابات والاحتجاجات والمظاهرات. وقد شكل اقليم كاراباخ جزءا لايتجزا من مشروع قومي سياسي لكلا الشعبين. والتراجع عنه، في مرحلة يقظة قومية مثالية، لم يكن وارداً عند الطرفين، لانه يعني من منظور الواقعية السياسية الرضا بـــ(اجتزاء على الخريطة القومية الموعودة). ومن ناحية اخرى تعتبر اذربيجان ان التجاوب مع المطالب الارمنية سينعكس سلبيا على الكيان الجيوسياسي لدولتهم بالتخلي عن (حق مكتسب) مكرس منذ عام 1923. كما يقطع امكانية أي اتصال بري مع تركيا الساعية الى احياء فكرة (العالم التركي) بكل حنينها وزخمها [74].

وعندما قام الاتحاد السوفيتي في مطلع عام 1990 بقمع الانتفاضة الشعبية في اذربيجان، كان لايران موقف سلبي من هذا الحدث، فقد اكتفت إيران عندما رأت اعداد النازحين الاذربيجانيين اليها باغلاق الحدود مع اذربيجان، وقد صرح رفسنجاني حينها بقوله (ليس من مصلحتنا نشوب اضطرابات وصدامات ونزاعات على حدودنا الطويلة) [75]. والرأي الغالب انه كان ينظر الى مايمكن ان يثيره التفكك القومي من حمى مماثلة للقوميات الإيرانية [76].

وفي عام 1991 اعلن ارمن كاراباخ استقلالهم عن اذربيجان، وقيام جمهوريتهم المستقلة بكل مؤسساتها الدستورية. الا ان هذا الاعلان لم يحظ حتى الان بالاعترافات الدولية. وفي عام 1992 اخذت الاحداث طابعها العنفي الدموي والمدمر. مع بدء استعمال الاسلحة الثقيلة واتساع الرقعة الجغرافية للمناوشات والقصف لمناطق مهمة (ستيباناجيرد، عسكران، شوشي، اغدام). وفي 20 مايو

1992 قامت القوات الارمنية باحتلال ممر لاشين بعد هروب القوات الاذرية منه من دون اية مواجهة، وباحتلال هذا الممر، تم ربط كاراباخ بارمينيا عبر السيطرة على الاراضي الاذرية الواقعة بين الاقليم (ناغورنوكاراباخ) والحدود الارمنية. وتعد السيطرة على ممر لاشين انتصاراً استراتيجياً للأرمن اسهم في قلب ميزان القوى لصالحهم. وكانت ردود الفعل الدولية ومن بينها إيران سلبية في أجمالها لانها رأت في هذا الاحتلال خرقاً لمبدا مقدس في القانون الدولي ينص على ضرورة الحفاظ على سلامة اراضي الدول القائمة وعدم جواز اجراء أي تغيير بالقوة في الحدود الجغرافية. فارمينيا التي حققت انتصاراً عسكرياً كبيراً، منيت بادانة سياسية دولية، ولكنها لم تتخط انذاك اطار تسجيل موقف نظري دون تفعيل ضاغط لاعادة الاوضاع الى سابق عهدها [77].

وتعد أرمينيا صلة الوصل بين تركيا واذربيجان ومن ثم اسيا الوسطى. وفي محور روسيا – إيران تصبح أرمينيا تلقائيا حلقة إستراتيجية شديدة الاهمية، تجمع بين روسيا وإيران، وتقطع الطريق امام بلوغ تركيا المدى القاري الداخلي. وفي حالة نجاح المحور في تغير وجهة اذربيجان من تركيا نحو ايران ضمن المشروع العام لروسيا – ايران، يصبح ممكناً حل مشكلة كاراباخ بسرعة. اذ ستكون للاطراف الاربعة مصلحة حيوية في احلال الاستقرار فورا في هذه المنطقة الاستراتيجية البالغة الاهمية. اما في حالة بقاء اذربيجان على ولائها لتركيا، فان اذربيجان ينبغي ان تقسم بين إيران وروسيا وارمينيا [78].

نستنتج من هذا، ان موقف ودور إيران في مشكلة ناغورنوكاراباخ، هو موقف ودور مرسوم من قبل روسيا، أي يمكن القول ان هناك اتفاق روسي – ايراني حول هذه المشكلة، وذلك لقطع الطريق امام تركيا في الدخول الى منطقة اسيا الوسطى، وكذلك انهاء التعاون بين تركيا واذربيجان والذي يثير مخاوف إيران، ولاسيما موضوع اثارة الاقليات في ايران اذ يوجد عدد كبير من السكان في إيران ينتمون الى القومية الاذربيجانية، وعددهم في إيران اكبر من عددهم في اذربيجان نفسها. ان العلاقات بين إيران واذربيجان مترديه، وذلك لان إيران تدعم ارمينيا في نزاعها

مع اذربيجان، وتبدو ايران حذرة تجاه نزعة قومية اذرية يمكنها ان تمتد الى أراضيها. كما ان اذربيجان في حالة صراع مع إيران وروسيا حول الوضع القانوني لبحر قزوين (تريد اذربيجان تقسيمه تبعاً للمياه الاقليمية لكل الدول مشاطئة، بينما يريد الروس والإيرانيون تطبيق مبدأ السيادة المشتركة) [79].

وقد قامت إيران بحشد المعارضة ضد الجبهة الشعبية الحاكمة في اذربيجان والمدعومة من تركيا منذ عام 1992، مع احساس إيران بضعف مركزها هناك نتيجة عدم تعاطف رجال الدين التقليديين مع الانموذج الثوري الإيراني. وان اكدت إيران في مرحلة لاحقة معارضتها للاعتداء الارمني على سلامة اراضي اذربيجان[80].

وفي مرحلة حكم الرئيس الاذري السابق (عياض مطلبوف)، قامت ايران بجهد دبلوماسي مكثف لايقاف القتال بين الاذريين والارمن، وقد وقع في طهران في شهر ايار عام 1992 بحضور الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني، الرئيس الارمني بطروسيان ووكيل الرئيس الاذربيجاني على اتفاقية لوقف اطلاق النار. لكن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، اذ اندفعت القوات الأرمنية في معارك شرسة ضد الاذريين، في وقت لم يغادر فيه العاصمة الايرانية الطرفان اللذان وقعا على الاتفاقية. وكان وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي، قد قام بجولات مكوكية بين اذربيجان وارمينيا لترتيب وقف اخر لاطلاق النار لكنه لم ينجح ايضا. وبعد فرار الرئيس الاذري مطلبوف واستلام الجبهة الشعبية الاذرية السلطة بزعامة ابي الفضل التشيبي في 7 حزيران عام 1992، لم تتوقف إيران من بذل جهود الوساطة على الرغم من ان التشيبي كان يهاجم ايران بشكل شبه يومي وينحاز الى تركيا كليا. وكان بعض المسؤولين الاتراك يتهمون ايران بأنها تقدم مساعدات عسكرية الى ارمينا لاضعاف اذربيجان، لان قادة الجبهة الشعبية كانوا يرددون دائما بقيام اذربيجان الكبرى وهي دعوة تعني سلخ اقليم اذربيجان الإيراني، وأدى هذا الى انحياز ايران الى جانب ارمينيا[81].

وعندما اندفعت القوات العسكرية الارمنية داخل اراضي اذربيجان تغير الموقف عن السابق، فقد بادرت ايران الى اقامة مخيمات داخل الاراضي الاذرية لايواء عشرات الالاف من الاذريين الذين هربوا من القصف الارمني، وازاء حالة التردد التي اتسم بها الموقف التركي، فان المسؤولين الاذريين كانوا يوجهون الشكر الى إيران من تركيا، فقد قال رسول قلي بيف معاون رئيس وزراء اذربيجان (نحن مسرورون جدا لموقف إيران، لقد طلبنا من العالم ان ينقذنا ولم يستجب لصراخنا غير إيران) [82].

كما قال وزير المالية الاذري صالح محمد اوف (يجب ان نعد إيران قدوة واذا لم تكن إيران موجودة فان التوازن السياسي والامني في المنطقة سينتهي، لقد انقذت إيران (200) الف لاجئ من الموت الحتمي) [83].

وفي المدة 1991 – 1993 احتل الارمن جزاء من اراضي اذربيجان، ووسعت المنطقة العازلة بين تركيا واذربيجان. ولم تقم ايران باي عمل ضد ما فعلته ارمينيا، وبما ان كلا من روسيا وايران لم ترغبا في دعم مبدا استخدام القوة العسكرية لتعديل الحدود المعترف بها دولياً من جديد، فقد وجد الارمن المقيمون في اذربيجان ان من الملائم ان يطلقوا على انفسهم (جمهورية ناغورنوكاراباخ المستقلة) بدلا من ان يكونوا جزءاً من ارمينيا[84].

ان مسألة الاقليات العرقية في إيران لها تاثير كبير على السياسة الإيرانية، ومن الممكن ان تؤثر هذه الاقليات وبشكل كبير على الوضع الداخلي في إيران، فنسبة (20%) تقريبا من عدد سكان إيران هم من الاذربيجانيين، بينما تبلغ نسبة التركمان والارمن (1%) او اقل. ووجود جمهوريات مستقلة في شمال غرب اسيا – منذ عام 1991، تضم الاعراق نفسها التي تنتمي اليها هذه الاقليات الإيرانية المهمة، يعطي هذا لايران مسوغاً اضافيا للتدخل من اجل لخماد التوتر، الذي يمكن ان يمتد تاثيره الى المواطنين الإيرانيين انفسهم[85].

ولاشك ان إيران تعاني من الصراعات سواء داخلها ام بين الجمهوريات الاخرى المحيطة بها في ذلك الاقليم، مثل النزاع الاذري – الارمني حول ناغورنوكاراباخ، مما ادى الى نزوح عشرات الالاف من اللاجئين الى إيران، وهو ماأثار مخاوف حول امكانية تكرار النزوح الجماعي المليوني للاجئين الافغان الى إيران في السابق[86].

وفي الواقع فان إيران تشكو من تصريحات القيادة الاذرية الخاصة بالتحالف المستقبلي مع المحافظات الإيرانية الثلاث الاذرية وكذلك من علاقة اذربيجان الوثيقة مع "اسرئيل". وقد عبرت قيادة جمهورية اذربيجان علانية عن كراهيتها لنظام الحكم الايراني، وشكت من دعم إيران لارمينيا في نزاعها الاقليمي مع اذربيجان. وفي النتيجة فان المحور التركي – الاذربيجاني في المصفوفة الجيوسياسية في المنطقة يعادل المحور الإيراني – الارمني[87].

وترى إيران ان المحاولات التركية لايجاد حل لمشكلة كاراباخ من خلال تعويض اذربيجان باعطائها جزءاً من سهل زنكروز الارمني، الذي يربط بين اذربيجان الام واقليم ناختشيفان ذي الحكم الذاتي بحيث يتم ربط هذا الاقليم عبر هذه العملية باقليم اذربيجان، بانه محاولة لتقوية اذربيجان الشمالية من جهة ومن جهة اخرى تمهد السبيل للاتراك للوصول برا الى اذربيجان وبحر قزوين واسيا الوسطى عبر ناختشيفان التي ستتحول الى همزة وصل تتمكن تركيا من خلالها تحقيق كافة نواياها في اذربيجان واسيا الوسطى والموجهة بمجملها ضد مصالح إيران ووحدتها الوطنية[88].

وبعد سقوط التشيبي من السلطة، ووصول حيدر علييف للسلطة تحسنت العلاقات بين إيران واذربيجان، وقام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في تشرين الاول 1993 بزيارة رسمية لاذربيجان الا ان العلاقات عادت الى التدهور عام 1995 اثر قرار اذربيجان باستبعاد إيران من اتحاد دولي تشكل لاستغلال نفط بحر قزوين في عرض الشواطئ الاذربيجانية. وهناك اصرار اميركي في استخدام

الفيتو على الوجود الإيراني داخل الاتحاد الدولي، الذي توجد فيه شركات اميركية نفطية، وسيبرز عن هذا القرار تبعات ثقيلة وانعكاسات مؤثرة على إيران. وكانت ايران قد تبنت الموقف الروسي بشان بحر قزوين كونه بحيرة مغلقة لايمكن تطبيق اتفاقية قانون البحار المقررة عام 1982 عليها، وفي هذه الحالة لا يمكن تحديد المياه الإقليمية ومناطق الاستغلال الاقتصادي ألا باتفاق مشترك بين الدول الخمس المطلة عليها[89].

وكما ذكرنا سابقا فان إيران تواجه مشكلات حدودية مع اذربيجان. على الرغم من التشابه المذهبي بين إيران واذربيجان، الا ان نشأة جمهورية اذربيجان المستقلة اثار قلق لدى قادة إيران، من احتمال ان تسعى تلك الجمهورية الى ضم المجموعات الاذربيجانية التي تقطن شمال إيران المجاورةً لجمهورية اذربيجان. ولذلك فقد حجمت إيران من انتقال الافراد عبر الحدود الإيرانية – الاذربيجانية، واصدرت تشريعاً يحرم على الاذربيجانيين في إيران الزواج من مواطني جمهورية اذربيجان[90].

وبالاضافة الى ذلك، وبدلاً من ان يصبح النفط مصدر قوة لاذربيجان، يمكنه ان يصبح مصدرا للمنافسة الاقليمية والدولية. فاستبعاد إيران من صفقة النفط، الموقعة في ايلول 1994، أعاد التوتر السابق بين إيران واذربيجان، الذي عرف في مدة حكم التشيبي. أي بعبارة اخرى يمكن عد هذا الامر سبب من اسباب انحياز إيران الى جانب ارمينيا في نزاعها ضد اذربيجان حول اقليم ناغورنوكاراباخ[91].

وقد شهدت القمة الاسلامية التي عقدت في إيران عام 1997، موقفاً سياسياً واضحاً الى جانب اذربيجان. ففي الاعلان الختامي للقمة الاسلامية، رفض الاعلان اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية اذربيجان، وطالب بالانسحاب الكامل للقوات الارمنية من جميع الاراضي الاذرية المحتلة، وايجاد حل سلمي للنزاع [92].

وفي 1999/1/25، اعلن وزير الدفاع الاذربيجاني، ان بلاده ستسمح بانشاء قاعدة عسكرية امريكية في أراضيها، موضحا ان انشاء هذه القاعدة ضروري

لمواجهة ارمينيا التي تدعمها روسيا في النزاع حول اقليم ناغورنوكاراباخ. وقد اثار اعلان أذربيجان السماح بإنشاء القاعدة العسكرية احتجاج إيران، اذ انها حذرت أذربيجان من تنفيذ هذا الاعلان. والواقع ان انشاء تلك القاعدة سيجعل الولايات المتحدة و"اسرائيل" اكثر قربا من الناحية الاستراتيجية من إيران، كما انه سيشكل تقوية للتحالف الاستراتيجي "الاسرائيلي" ـ التركي[93].

نستنتج من ذلك ان الخلافات ستزداد اكثر بين إيران وأذربيجان، في حالة سماح اذربيجان إنشاء قاعدة عسكرية امريكية في أراضيها، ويعد هذا الامر تهديداً واضحاً للامن القومي الإيراني، وسوف يؤدي في النهاية الى أضعاف سياسة إيران الإقليمية في منطقة اسيا الوسطى، وبالتالي ستنحاز إيران الى جانب ارمينيا اكثر من السابق في نزاعها مع اذربيجان حول اقليم ناغورنوكاراباخ، من اجل اضعاف اذربيجان.

وفي عام 2001، تبادلت كل من إيران واذربيجان الاتهامات بخرق المياه الاقليمية لكل منهما، اذ اكدت اذربيجان ان سفينة حربية إيرانية دخلت مياهها الاقليمية، وأجبرت شركة بريطانية للتنقيب عن النفط على التوقف عن العمل. واحتجت إيران على العقود التي وقعت عليها اذربيجان مع شركات غربية للتنقيب عن النفط في مواقع بحرية، تعدها ايران مشتركة بين البلدين ولم يتم التوصل الى تسوية نهائية بشأنها. اذ لم يتم تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين[94].

يمكن القول ان اسباب الخلاف كثيرة بين إيران وأذربيجان، الامر الذي يؤدي الى انحياز إيران الى جانب أرمينيا في نزاعها ضد أذربيجان حول إقليم ناغورنوكاراباخ. وبالتالي ستكون هناك صعوبة في تسوية النزاع بين الطرفين بسبب تدخل اطراف اقليمية (روسيا وإيران وتركيا) واطراف دولية (الولايات المتحدة الامريكية و"اسرائيل"). وبالتالي ان النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنوكاراباخ، له تاثير على سياسة إيران الإقليمية، وذلك لان في حالة هزيمة أرمينيا في هذا النزاع، ستكون اذربيجان في موقف اقوى واحسن من السابق،

وبالتالي ستطمح في تحقيق وحدة اذربيجان (اذربيجان الكبرى)، أي ضم اقليم اذربيجان الشمالية التابع لإيران الى اذربيجان الجنوبية، وكذلك هناك تاثير قومي وعرقي في اذربيجان على القومية الاذربيجانية في إيران، أي من الممكن ان يكون لاذربيجان تاثير على الوضع الداخلي في إيران، وبالنهاية نستطيع القول ان النزاع بين ارمينيا واذربيجان حول اقليم ناغورنوكاراباخ، له تأثير سلبي على سياسة إيران الاقليمية، وكذلك يضعف دور ايران السياسي في منطقة اسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التعاون الايراني – التركمانستاني

تعد تركمانستان من الدول المجاورة لإيران، حيث ان لتركمانستان حدودا مع ايران بطول (992)كم. وبعد اعلان استقلال تركمانستان، اقامت علاقات وطيدة مع ايران، اذ تعد العلاقات الاقتصادية والتجارية هي اهم القضايا التي تهم البلدين في علاقاتهما الحالية[95].

وتعد تركمانستان ثاني بلد بعد روسيا الاتحادية في مجموعة الدول المستقلة ورابع بلد في العالم في انتاج الغاز الطبيعي اذ يصل انتاجها منه سنويا الى(87) مليارم3. ويعتقد بان احتياطها من الغاز الطبيعي بحدود (8) ترليون م3. كما تعد رابع دولة في المنطقة من حيث انتاجها النفطي، ويبلغ احتياطها (8) مليار برميل[96].

وقامت إيران بتوقيع سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية مع تركمانستان، التي تعد اهم دول اسيا الوسطى بالنسبة لإيران بحكم الجوار الجغرافي. وهناك كثافة في المعاملات الاقتصادية بين إيران وتركمانستان، وذلك في مجال (الصناعات الغذائية والمنسوجات، ونقل الغاز التركمانستاني الى الخليج والبحث عن مصادر جديدة للمياه، وتطوير شبكات الري...)[97].

وكانت إيران وتركمانستان قد وقعتا اتفاقية تقضي بانشاء خط انابيب يبلغ طوله (1500) ميل، وينقل الغاز الطبيعي من تركمانستان الى اوربا عبر إيران. وقدرت تكاليف الخط المقترح، وقتها، بخمسة مليارات دولار، يجري انجازه في مدة تتراوح بين السبع والعشر سنوات، على ان توفر ايران (80%) من الاستثمار الاولي، وتحصل في المقابل على غاز طبيعي من تركمانستان. وكان من الممكن ان يؤمن هذا الخط لو تم اعتماده، ووصل اوربا ربع احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. ولكن نجحت الضغوط الامريكية على تركمانستان، فدفعتها للتراجع عن مشروع نقل الغاز التركمانستاني عبر الاراضي الإيرانية الى اوربا[98].

وقد قامت تركمانستان، التي تحميها كازاخستان جغرافيا من أي تماس مباشر مع روسيا، بتطوير روابط جديدة مع إيران بغية تقليص اعتمادها السابق على نظام المواصلات الروسي من اجل النفاذ الى الاسواق العالمية(99).

ومن جانب اخر، تؤيد تركمانستان المقترحات الروسية التي تؤيدها إيران ايضا، من اجل تقسيم بحر قزوين الى مناطق قومية بطول (45) ميلاً، مع وجود منطقة وسطى يتم استغلالها بصورة مشتركة(100).

نستطيع القول ان تركمانستان، تؤيد وتدعم الموقف الإيراني حول قضية تقسيم ثروات بحر قزوين. وهذا الامر يعزز من مكانة وتأثير الموقف والدور الإيراني حول هذه القضية، وبقية القضايا الاخرى في منطقة اسيا الوسطى.

وفي عام 1991 وقعت إيران وتركمانستان اتفاقية مع الدول المجاورة، لمد شبكات سكك حديدية الى الخليج عبر إيران. وفي عام 1993 رفضت تركمانتستان الانضمام لمنطقة الروبل التي انشاتها روسيا، وقد اتخذ هذا القرار بسبب علاقات تركمانستان القوية مع ايران، وتمتعها بمعاملة تفضيلية معها، بالاضافة الى محدودية عدد السكان الروس على أراضيها(101).

وفي تشرين الاول 1994 قام نائب وزير الخارجية الإيراني (مانوشمرمتقي) بزيارة تركمانستان، وقام السيد (ما نوشرمتقي) بزيارة (مقر البعثة الإيرانية السابقة) التي لم تشغلها ايران لمدة طويلة، وقد جرت محادثات اثناء الزيارة، تضمنت الاستعدادات لافتتاح قنصلية إيرانية في تركمنباشي(102).

وفي عام 1994 توصلت ايران وتركمانستان الى اتفاق نهائي بشان مد خطوط انابيب غاز طبيعي من تركمانستان مرورا بتركيا، ويهدف هذا المشروع الطموح الى خفض اعتماد تركمانستان التام على روسيا التي تمربها خطوط انابيب الغاز التابعة لتركمانستان. وقد تاجل تنفيذ المشروع الذي كان من المقرر البدء في

مراحل تنفيذه في عام 1995، بسبب صعوبات في التمويل، اذ تصل التكاليف الاجمالية للمشروع الى ما يقرب من (7) مليارات دولار[103].

وفي عام 1995، افتتح خط جديد للسكك الحديدية بين تركمانستان وإيران، يتيح لاوربا المتاجرة مع اسيا الوسطى من دون المرور بروسيا. ويعد هذا الخط عودة الى طريق الحرير القديم، الذي جعل روسيا غير قادرة بعدئذ على عزل اوربا عن اسيا. ويختزل هذا الخط المسافة التي تربط اسيا باوربا[104].

ومن الجدير بالذكر ان (نيازوف) رئيس جمهورية تركمانستان، يعد من الرؤساء الاكثر تقربا من القادة الإيرانيين، من بين رؤساء جمهوريات اسيا الوسطى، ويبذل هذا الرئيس جهوداً كبيرة، من خلال صداقته القريبة، سواء مع كبريات الشركات العالمية او بعض كبار الساسة الامريكيين السابقين، لاقناع الدوائر الامريكية المعنية بانه لا امن ولا استقرار لمستقبل صناعة النفط والغاز في بحر قزوين إلا من خلال التعاطي الإيجابي مع إيران[105].

خلاصة القول ان هناك تعاون كبير بين ايران وتركمانستان ولاسيما في المجال الاقتصادي. اذ تحاول ايران تعزيز علاقاتها مع دول منطقة اسيا الوسطى عن طريق الاقتصاد. وذلك بسبب حداثة استقلال هذه الدول والتي بحاجة الى الدعم الاقتصادي، لبناء المؤسسات والمشاريع الاقتصادية. ومن خلال الوسائل الاقتصادية تستطيع إيران تحقيق اهدافها السياسية. وبالتالي فان هذا الامر يقوي مكانة إيران الاقتصادية والسياسية. وله تاثير ايجابي على سياسة ايران الاقليمية تجاه منطقة اسيا الوسطى.

المبحث الثالث

إيران وقضايا شبه القارة الهندية والقضية الافغانية

المطلب الاول: قضية كشمير

تعد كشمير ولاية تقع في الطرف الشمالي الغربي من شبه القارة الهندية، وتبلغ مساحتها (217935)كم2، وتحيط بها الصين من الناحيتين الشرقية والشمالية، وتجاورها باكستان من الناحيتين الغربية والشمالية، بينما تطل على الهند من ناحية الجنوب. وتتقسم ارضيها حاليا الى قسمين[106].

1. قسم يخضع للهند، وتبلغ مساحته ثلثي مساحة الولاية، ويسكنه حاليا نحو اربعة اخماس السكان.

2. قسم يتبع باكستان، ومساحته الثلث وسكانه يقاربون مليون ونصف نسمة، وهو اقل غنى وانتاجا.

ويبلغ عدد سكان ولاية كشمير بحسب احصاء عام 1948، نحو (4.216.000) مليون نسمه. وزاد عدد المسلمين حينئذ على (3.101.000) مليون نسمه، بينما قارب غير المسلمين (920.000) الف نسمه. ويمثل المسلمين اكثر من (77.1%) من جملة السكان، بينما بلغت نسبة الهندوس ما يقرب من (20.1%)، ونسبة السيخ نحو (1.6%) بالاضافة الى ما يقرب من اربعين الف بوذي كانوا يقطنون القسم الشرقي من الولاية، وكانت عاصمتها انذاك مدينة سريناجار.ويقدر عدد سكان الولاية بقسميها في وقتنا الحالي بنحو (8) مليون نسمة، وفي ولاية كشمير ثلاث مدن رئيسة اثنتان منها تقعان في القطاع الهندي من كشمير وهما: مدينة سريناجار، وهي عاصمة الولاية الصيفية، اما مدينة جمو فهي

العاصمة الشتوية. اما المدينة الثالثة فتسمى جلجت وهي عاصمة القطاع الباكستاني المسمى كشمير الحرة[107].

ويرجع تاريخ النزاع بين الهند وباكستان حول ولاية كشمير الى عام 1947. فعندما اضطر البريطانيون الى الرحيل عن الهند، بعدما بذروا بذور الفرقة بين مختلف الطوائف والاديان، اعلنوا تقسيمها، كان حاكم كشمير وهو المهراجا هاري سنك، من اوائل الحكام الذين اعلنوا الانضمام الى الهند، بينما اعلن شعب كشمير المسلم رغبته في الانضمام الى دولة باكستان المسلمة، ورحبت باكستان بهذه الرغبة وقد ارسلت الهند طائراتها وجيشها لمعاونة المهراجا. ودارت رحى قتال بين الشعب المسلم والجيش الهندي. وتمكنت قوات الشعب المؤيدة بقوات باكستانية من تحقيق انتصارات. ثم تدخلت الامم المتحدة واوقفت القتال وتحدد خط وقف اطلاق النار بمعرفة مجلس الامن في عام 1948. وعلى الرغم من ان قرار الامم المتحدة، قد نص على اجراء استفتاء محايد ليقرر سكان كشمير مصيرهم، اما الانضمام الى الهند او الى باكستان، فان الهند ضربت بهذا القرار عرض الحائط، واعتبرت خط وقف اطلاق النار بمثابة حد سياسي دائم، وضمت الجزء التابع لها من كشمير ضمن اراضيها اما باكستان فلم تعترف بهذا الخط حداً دائماً، وتطالب دائما باجراء استفتاء شعبي ليمارس اهل كشمير حقهم في تقرير مصيرهم[108].

وتنظر الهند الى ولاية كشمير باهتمام وتعقد عليها اهمية كبيرة من وجهة النظر الاستراتيجية. وكذلك تنظر اليها باكستان باهتمام وتعقد عليها اهمية كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية. وتعتقد باكستان ان من اهم مقومات التقدم الاقتصادي هو السيادة على كشمير واستغلال مساقط الماء في الروافد النهرية لاستنباط الطاقة. هذا بالاضافة الى ان زيادة عدد المسلمين في ولاية كشمير زيادة ملحوظة الى حد يشعر باكستان بنوع من التعاطف مع الكيان البشري فيها[109].

اما بخصوص الموقف الإيراني وتطوراته من طرفي مشكلة كشمير. فقد تجسد الموقف الإيراني، من خلال القاء احزاب اسلامية باكستانية تبعة المصادمات الدموية التي حدثت في باكستان عام 1987، على التحريض الإيراني للزعيم الباكستاني عارف الحسيني وحزبه. والدليل على التأثير المذهبي لإيران على باكستان هو من خلال تظاهرات الحجاج الايرانيين خلال بعض مواسم الحج، لم ينضم لهم الا قسم من الحجاج الباكستانيون والافغان[110].

وهنالك اختلاف كبير بين باكستان وإيران، وذلك بسبب الازمة الافغانية والادعاءات التي تصدر عن باكستان بصدد تورط إيران في الخلافات الحزبية. اذ ان وفاة العديد من القوميين الإيرانيين في باكستان، كان بسبب العنف الحزبي وبسبب الخلافات مابين إيران وباكستان[111].

ومن جهة اخرى فان التعاون الباكستاني ـ السعودي للعمل المشترك بوسط اسيا، امر يزعج القيادة الإيرانية، وذلك لاهمية منطقة اسيا الوسطى بالنسبة لايران. وكذلك وجود تنافس حاد بين إيران وباكستان فيما يتعلق بقيام كل منهما بمد خطوط سكك حديدية لربط جمهوريات وسط اسيا بالعالم الخارجي، وتراهن إيران على ان عدم الاستقرار السياسي بأفغانستان سيؤدي الى إفشال المشروع الباكستاني المقترح. اما فيما يخص القضية الأفغانية، فان وصول مجموعات المجاهدين الى السلطة بكابول قد اظهر بوادر خلاف بين باكستان وإيران حول توزيع الادوار بأفغانستان، بالإضافة الى اتهام إيران لباكستان بتنصيب حكمتيار رئيس للوزراء في افغانستان، اذ تعلن إيران عداءها الشديد لحكمتيار وتتهمه بسوء معاملته للأقلية الشيعية بأفغانستان. كل هذه الأمور خلقت ضرفاً ملائماً لتحسين العلاقات وزيادة التعاون في مجالات متعددة بين إيران والهند، حتى الموقف الايراني تجاه مشكلة كشمير تغير لصالح الجانب الهندي، وهذه الامور كلها على حساب الباكستان[112].

وفي عام1990 حصل فتور في العلاقات بين إيران والهند، فقد وضعت الهند يدها على ادلة وبراهين ومعلومات دقيقة، تؤكد تورط إيران وباكستان معا في عمليات لزعزعة الامن والاستقرار في عموم الهند، وفي كشمير الهندية بشكل خاص، كما تأكد للهند ان هناك تعاوناً نووياً بين باكستان وإيران يستهدف سيادة وسلامة الهند. وقد عمل (السيد غوبته) رئيس الحزب الشيوعي الهندي ضجة في البرلمان الهندي في حزيران 1992 عندما صرخ باعلى صوته (ان الحكومة الهندية تريدنا ان نبقى نتفرج على إيران والباكستان اللتين تدسان انفهما في شؤوننا الداخلية وتعرض سلامتنا للخطر.. لانريد نفط إيران اذا كان هذا النفط يعني إذلالنا وتفرقنا وتناحرنا وانهيارنا) [113]. وهذا الامر دفع الحكومة الهندية الى اتخاذ اجراءات من شانها اما توتير العلاقات مع إيران او حصول فتور واضح فيها[114].

وتبقى الهند تعاني من عقدة علاقة اية دولة بالباكستان، لاسيما اذا كانت هذه العلاقة ذات طبيعة ستراتيجية، لقد حاولت الهند مراراً ان تحيد الموقف الإيراني تجاه الباكستان. فالهند مترددة في تطوير علاقتها العسكرية مع إيران، صحيح ان هناك تعاوناً نووياً بين البلدين، الاان الهند متخوفة تخوفا شديداً من ان هذا النوع من التعاون قد يؤدي الى هروب المعلومات الى الباكستان، وعلى الرغم من هذا التردد والخوف، فان الهند تعاونت مع إيران نووياً في مجالات مختلفة، وان هذا التعاون على الرغم من محدوديته، جاء بسبب حاجة الهند المتزايدة للنفط الإيراني، وما تدره الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين البلدين من مردودات مالية كبيرة لصالح الهند[115].

وفي عام 1993 قام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني بزيارة باكستان. وقد وصف الرئيس الإيراني مشكلة كشمير بانها مشكلة اسلامية مما اثار حفيظة القيادة الهندية[116].

ويمكن القول ان مشكلة كشمير ليست مشكلة بين الهند وباكستان فقط، وانما مشكلة بين الهند والعالم الإسلامي، أي ان هناك تنسيق واضح بين ايران وباكستان

حول هذه المشكلة، وبالطبع فان هذا التنسيق ضد الهند، ويشكل تهديدا واضحا للامن القومي الهندي. والقضية الاكثر خطورة على الهند، هي محاولة ايران اثارة حفيظة العالم الاسلامي ضد الهند عندما تم وصف مشكلة كشمير بانها مشكلة اسلامية. وهذا يشكل تهديدا للمصالح الهندية بخاصه مع الدول الاسلامية.

وفي عام 1994 تغيرت المواقف الإيرانية من مشكلة كشمير، من خلال سعي ايران لصياغة علاقتها مع الهند على اسس جديدة. فعندما التقى وكيل وزارة الخارجية الهندية (جي.ان. ديكشت) اثناء زيارته لإيران بكل من رئيس الجمهورية الإيراني هاشمي رفسنجاني ووزير الخارجية علي اكبر ولايتي. اعلن وزير الخارجية الإيراني وكبادرة حسن نوايا تجاه الهند عن دعم بلاده الكامل لوحدة الاراضي الهندية، مؤكدا ان ايرآن لن تساند الانفصاليين الكشميريين، وقد رحبت الدوائر الرسمية بالهند بهذه التصريحات كخطوة ايجابية على طريق تطوير العلاقات بين البلدين. واثناء اجتماعات برلمان حقوق الانسان بجنيف واجتماعات المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في فينا، طلبت إيران من باكستان تخفيف حدة الانتقاد الرسمي الموجه للهند بدعوى تصاعد انتهاكات حقوق الانسان بكشمير، وخلال مؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي والذي عقد في باكستان، التزمت إيران الصمت تجاه الاوضاع السائدة بكشمير. واثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي (ناراسمهاراو) لايران، التقى بخامنئي (مرشد الثورة) وبحضور الرئيس رفسنجاني وقد اخبر خامنئي رئيس الوزراء الهندي بان مشكلة كشمير مشكلة داخلية بالهند، كما تفادى القادة الإيرانيون اثناء محادثاتهم مع الوفد الهندي التعرض للادعاءات لاسيما انتهاكات قوات الامن الهندية لحقوق الانسان بكشمير. والامر الاكثر اهمية ان البيان المشترك والذي صدر في ختام الزيارة، قد ادان بشدة الدول المساندة للارهاب، والذي فسر بانه اشارة واضحة للدور الباكستاني بكشمير[117].

وقدمت إيران عرضا بالتوسط بين الهند وباكستان، لحل مشكلة كشمير. الا ان الهند رفضت هذا العرض، بسبب اعتبار الهند مسألة كشمير مسألة داخلية، ولقلقها تجاه الموقف الإيراني حول هذه المسألة الذي عدته قريبا من موقف باكستان[118].

وقد شهد عام 1997، قضية خلاف طائفي، اذ حدثت مواجهات عنيفة بين منظمتين متشددتين، إحداهما هي (فيلق الصحابة)، المؤيدة من قبل باكستان، والاخرى هي(جمعية تنفيذ الفقه الجعفري)، وعلى امتداد العام المنصرم شهدت الساحة الباكستانية تعديات من المنظمتين كل على مصالح الاخرى وافرادها، ومن ذلك اضرام النيران في مركزين ثقافيين إيرانيين في باكستان، وتبادل عمليات القتل التي طالت بعض رجال الحرس الثوري الإيراني الذين كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً على ايدي خبراء باكستانيين[119].

وخلال العامين1996- 1997، كان هناك تقارب إيراني- هندي، وميل إيران الى الموقف الهندي من قضية كشمير. وذلك بسبب دعم الهند للدور الإيراني في اسيا الوسطى. فالهند تؤيد إيران لتحجيم الدور الباكستاني في اسيا الوسطى وكما ذكرنا سابقا ان هناك تنافس إيراني – باكستاني على منطقة اسيا الوسطى[120].

ولايمكن اغفال العلاقات الامنية والعسكرية المتطورة بين الهند و"اسرائيل" وكانت زيارة (عبدول كالام) الذي يعد المؤسس للمشروع الذري الهندي سراً الى "اسرائيل" في عام 1996و 1998 والتأييد الذي تلقاه، يجسد الرؤية الاستراتيجية "الاسرائيلية" في العمق الاسلامي الذي يمتد عبر باكستان وايران والذي ينظر اليه خطراً يهدد "اسرائيل" وامنها في المنطقة، لذلك فان "اسرائيل" تتجه لتطويق هذا الخطر والحد منه[121].

اذن يمكن القول ان هناك نقاط التقاء بين ايران وباكستان. فالخطر الذي يهدد ايران وباكستان هو الخطر "الاسرائيلي"، فالخطر مشترك موجه ضد الدولتين، بالإضافة الى الخطر الهندي الذي يهدد باكستان. ووفق هذه الرؤية فان التعاون بين الهند و"إسرائيل" يمكن ان يكون السبب الرئيس لتقارب وجهات النظر وزيادة التعاون بين ايران وباكستان، ويمكن ان يؤدي الى تغير الموقف الإيراني من قضية كشمير لصالح باكستان.

وفي اعلان مؤتمر القمة الاسلامية، الذي عقد في إيران عام 1997، أيد الإعلان حق شعب جامو وكشمير في الحصول على حق تقرير المصير، بموجب قرارات الامم المتحدة[122].

وقد عبرت إيران عن ارتياحها للتجارب النووية الباكستانية، وذلك اشارة منها الى القنبلة الاسلامية[123].

ويمكن القول ان امتلاك باكستان للاسلحة النووية، يدفع إيران الى التعاون وتوطيد العلاقات مع باكستان، وذلك للحصول على التكنلوجيا اللازمة لصناعة الاسلحة النووية. وبالتالي سيكون الموقف الإيراني تجاه قضية كشمير لصالح الباكستان.

وخلاصة القول ان الموقف الإيراني تجاه قضية كشمير اتسم بالتباين وعدم الثبات تجاه اطراف القضية (الهند والباكستان)، وذلك لتحقيق اكبر قدر من المصالح، أي ان الموقف الإيراني تجاه قضية كشمير، اتسم بتغليب الطابع المصلحي على الطابع الأيديولوجي. وهذا الامر يؤيد سياسة ايران الاقليمية في شبه القارة الهندية، ويجعل ايران عامل اغراء وجذب للاطراف الاقليمية في شبة القارة الهندية (الهند وباكستان).

المطلب الثاني: القضية الافغانية

ان الصفة المميزة التي يمكن ان نطلقها، على دولة افغانستان هي دولة الحروب الاهلية، وعدم الاستقرار السياسي، فكانت بؤرة توتر مستمرة في اقليمها منذ سبعينات القرن العشرين. وهذه الامور كانت من الاسباب التي ادت الى قيام الاتحاد السوفيتي السابق اجتياح اراضيها عام 1979 لتامين حدوده الجنوبية وحمايتها من خطر التوترات السياسية التي كانت تعيشها افغانستان في تلك المرحلة. وفي عام 1989 قامت قوات المجاهدين بحرب تحرير ضد السوفيت مما اجبرتهم على الانسحاب وتشكيل اول حكومة وطنية في افغانستان بعد التحرير تألفت من فصائل قوات المجاهدين، ولم يستمر السلام طويلا، بل عادت الحرب الاهلية للاشتعال مرة اخرى بين فصائل قوات المجاهدين[124].

ومنذ هزيمة الجيش السوفيتي في عام 1989، كانت سياسة ايران تجاه افغانستان، تهدف الى الحيلولة دون قيام نظام اسلامي تدعمه السعودية في كابول. وهذا الإمر يعني عزل الاقلية التي تشكل ورقة إيران الرابحة في افغانستان. وكان تاسيس حزب الوحدة في عام 1990، بمبادرة إيرانية هدفت الى جمع الاقلية التي تؤيدها ايران في افغانستان وهم على الاقل الهازارا[125].

وفي نيسان عام 1992 تم سقوط نظام الحكم الشيوعي بقيادة الرئيس (نجيب الله)، وقد برز تياران متعاكسان ومتنافسان على الحكم في افغانستان، هما التيار الذي يتزعمه المهندس (قلب الدين حكمتيار)، والداعي الى ثورة اسلامية لاتفسح المجال للزعماء الروحيين التقليديين الذين يعتقد بانهم يعتمدون المرونة في الممارسات غير المرغوبة فيها، او للعناصر من حملة الافكار الغربية الليبرالية، او القبلية او الوطنية المتضادتين مع الحركة الاسلامية العالمية، او للافكار الشيوعية (الملحدة) لدى حزب الشعب الديمقراطي الافغاني. اما التيار الاخر الذي يقوده (برهان الدين رباني) ووزير دفاعه (احمد شاه مسعود)، والذي يدعو الى اقامة دولة

افغانية، تتصف بالمرونة في الجمع بين الافكار الدينية والدنيوية، ويعتمد على افكار حركة الاخوان المسلمين التي تتلمذ قادتها على يد حسن البنا وسيد قطب[126].

وقد تفاقم الصراع بين تياري حكمتيار ورباني حول السيطرة على العاصمة كابول، على الرغم من توصل الاطراف الافغانية لاتفاقيتين هامتين وهي اتفاقية جلال اباد، واسلام اباد، والتي عقدت بجهود باكستانية – إيرانية- سعودية عام 1993، والتي حملت في طياتها (16) بنداء، لعل اهمها تسلم رباني السلطة لمدة (18) شهرا. وفي ايلول 1994 ظهرت (حركة طالبان)* بصورة مفاجئة فسيطرت على اجزاء كبيرة من البلاد، لتدخل افغانستان مرحلة جديدة من الصراعات بين حركة طالبان من ناحية وبين التيارين المتنافسين على مقاليد الحكم. وعند اول تصادم بين حكومة رباني وحركة طالبان اهتزت وتبعثرت قوات حكومة رباني، وتواصلت المواجهة بين حركة طالبان وفصائل المعارضة التي لم يبق منها سوى احمد شاه مسعود المتمركز في شمال شرقي افغانستان ومن معه من فصائل الهازارا واجنحة حزب الوحدة الإسلامية[127].

وقد بادر الرئيس الايراني السابق رفسنجاني الى توقيع اتفاقية تعاون ثقافي مع برهان الدين رباني رئيس جمهورية افغانستان، ووعدت إيران بتقديم مساعدة قدرها (50) مليون دولار لدعم حكومة رباني. وبعد سقوط كابول بيد الطالبان في ايلول

---

* حركة طالبان: تأسست حركة طالبان في اواخر الثمانينات في المدارس الدينية الافغانية والباكستانية في باكستان، وقد تاثرت الحركة تاثرا كبيرا بافكار الجماعة الاسلامية التي انشاها الداعية الهندي (ابو الاعلى المودودي) في الهند عام 1941، ثم انتقلت بعد ذلك الى باكستان في عام 1947، لتؤدي دورا فاعلا ومهما في تشكيل النخبة الدينية، اذ اعتبر المودودي ان التاثير على النخب السياسية الحاكمة يظل وسيلة مهمة للتغيير في المجتمع الاسلامي، والذي قضى باحداث تغيير في المجتمع واعتبر الغرب منحلا اخلاقيا ولايمكن مقارنته بالاسلام الذي يقدم نظاما عاما وشاملا لحل قضايا الانسان، وفي هذا السياق اعتقد المودودي ان تطبيق الشريعة سيقود بالضرورة الى حل معضم القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. محمد جواد علي، حركة طالبان، مجلة قضايا دولية،قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (43)، جامعة بغداد، 2000، ص7-8.

1994، لم تعترف إيران بحكومة طالبان بل ظلت معترفة بشرعية حكومة رباني التي انسحبت الى الشمال(128).

وحاولت إيران منذ نهاية عام 1994 أيجاد قناة للاتصال مع حركة طالبان على الرغم من مسؤولية حركة طالبان عن مصرع زعيم حزب الوحدة (عبد العلي مزاري) سنة 1994، المؤيد من قبل إيران. وبعد احداث زاهدان عامي1993 و1994، ظهرت اتهامات غير رسمية موجهة لحكمتيار، تتهمه بتشجيع الاضطرابات في اقليمي بلوشستان وسستان وتشجيعهما على الانفصال عن ايران، وتزويد عصابات تهريب المخدرات في إيران بالسلاح. وربما كان اتهام حكمتيار بدعم المعارضة المسلحة في إيران، احد اسباب تحفظ إيران على تأييد خطة السلام التي عرضها حكمتيار في عام 1994 بشان افغانستان. وذلك على الرغم من زيارة حكمتيار السابقة لإيران في عام 1993(129).

فإيران لاتريد حل المشكلة الافغانية، لانها تنظر لحركة طالبان بعين الريبة والشك والتوجس وخوفها من ان تمتد هيمنتها، بعدما كانت حركة طالبان قد اوشكت على السيطرة على كل الاراضي الافغانية الى طاجكستان وهم شعب يتحدث الفارسية مثل ايران، ولكن مذهبهم مختلف عن المذهب السائد في إيران. ولكن الذي يريح ايران، ان جميع شعوب اسيا الوسطى لاتشعر بالارتياح لحركة طالبان والتي يرونها صناعة باكستانية وليست امريكية كما يظن البعض. اذ ينتمي معظم افراد حركة طالبان الى قبائل الباشتون وهي جماعة عرقية تمثل اكثر من (60%) من الافغان(130).

ان ظهور حركة طالبان في حواف ولاية قندهار الجنوبية واحكامها السيطرة على(90%) من الاراضي الافغانية. الاانها لم تحسم الموقف نهائيا بفعل استمرار قوى التحالف الافغاني المعارضة لطالبان في التحكم بالمواقع والمدن الاستراتيجية شمال افغانستان وهي تجد التأييد والإسناد من الجمهوريات الإسلامية المجاورة لها

في اسيا الوسطى بالاضافة الى إيران وروسيا وقوى آقليمية أخرى مثل الهند، في حين تعتمد طالبان على التأييد الباكستاني غير المحدود الذي تقدمه لها[131].

ويمكن القول ان الخلافات بين إيران وحركة طالبان تعود الى عدة اسباب هي[132]:

1. العامل المذهبي (الأيديولوجي): فهناك اختلاف في المذاهب بين الطرفين، وكل طرف يحاول تقديم انموذج ديني اسلامي بموجب الأفكار التي يحملها.

2. العامل السياسي الامني والاستراتيجي: اذ تعد إيران حركة طالبان تخضع لتوجيهات باكستان، التي تسعى هذه الأخيرة الى تحجيم النفوذ الاقليمي لإيران ولاسيما ان باكستان تتدخل بصورة مباشرة في الصراع الأفغاني، كما ان باكستان تتعاون مع شركات النفط الأمريكية، من اجل احكام القبضة على افغانستان، مما يؤدي الى السيطرة على مواردها وتحقيق اطماع هذه الشركات في اسيا الوسطى.

3. العامل الاقتصادي: توجد مصالح اقتصادية، تكمن وراء مايجري في افغانستان وتمس مصالح إيران بشكل مباشر، اذ تؤيد الولايات المتحدة حركة طالبان، من اجل منع ايران حليفة روسيا في المنطقة، والخصم اللدود لطالبان من السيطرة على طرق تصدير النفط في المستقبل من اسيا الوسطى. ومما يذكر ان طالبان تعطي الأولوية لشركة امريكية، لبناء خط انابيب بطول (1500) كم منها (743) كم داخل افغانستان لنقل (20) مليار متر مكعب من الغاز التركماني سنويا للاسواق العالمية.

4. قضية الدبلوماسيين: والتي سوف نتناولها في الصفحات القادمة.

ومن الجدير بالذكر ان دخول حركة طالبان الى العاصمة كابول، واستيلاؤها على السلطة، القى بظلال سلبية كثيفة على علاقات إيران مع افغانستان. اذ تعد حركة طالبان من ابرز معارضي حزب الوحدة المؤيد من قبل ايران. وفي بدايات عام 1996 حدثت اشتباكات على الحدود الأفغانية بين حركة طالبان من جهة، وحرس الحدود الايراني من جهة اخرى. وفور الصعود السياسي لحركة طالبان،

هاجمها (مرشد الثورة) خامنئي وعضو مجلس إمناء الدستور (احمد جنتي)، ورماها كل منهما بالبعد عن صحيح الدين. وعلى صعيد اخر، تحركت إيران في خطين متوازيين: أحدهما التأييد العسكري بقرار من مجلس الامن القومي لقوات الحكومة الشرعية، بقيادة احمد شاه مسعود، والأخر العمل الدبلوماسي من اجل تشكيل حكومة جديدة تمثل جميع القوى السياسية الافغانية بما فيها حزب الوحدة[133].

وقد دفعت الانتصارات العسكرية التي أحرزتها فجأة قوات طالبان في ايلول 1996 الى تعزيز تعاون روسي- إيراني. فقد سعت إيران الى بناء تحالف لايقاف التعرض الذي قامت به حركة طالبان. اذ تم عقد مؤتمر في إيران، حضرته روسيا لدراسة الموقف. وهي تخشى من تسرب نفوذ حركة طالبان الى جمهوريات اسيا الوسطى، بل والى روسيا نفسها، فلها مصلحة قوية في ايقاف حركة طالبان. لذلك فقد كان الموقف في افغانستان. على راس الاولويات عندما زار وزير الخارجية الروسي السابق (بريماكوف) ايران في كانون الاول 1996[134].

وفي عام 1997 اتهمت حركة طالبان إيران بتجاوز التأييد السياسي لمناوئيها الى تسليحهم. وفي العام نفسه رعت ايران مؤتمرًا للسلام الافغاني عقدَ بمدينة اصفهان وحضرته الفصائل المتحاربة، ولكن لم يكن له اثر يذكر[135].

وقد نشطت الدبلوماسية الإيرانية، لكسب تاييد دول اسيا الوسطى الاسلامية بالاضافه لكسب روسيا والهند لصالح ائتلاف الشمال الافغاني وتاييد حكومة رباني – مسعود، ولقد تحسنت العلاقات بين ايران وتحالف رباني – مسعود بعد ان دعي الاخير للقيام بزيارة رسمية لإيران في شباط 1998، واجتمع مع الرئيس خاتمي ومع مرشد الثورة علي خامنئي، وتوسطت ايران لاجراء مصالحة بينه وبين حكمتيار والذي تخلت عنه باكستان لصالح حركة طالبان وفي مؤتمر قمة الدول الاسلامية الذي عقد في ايران عام 1997 قدمت إيران دعوة رسمية لبرهان الدين رباني للمشاركة باسمه الا ان كرسي افغانستان ظل شاغرا. وقد سهلت ايران مقابلة

رباني مع العديد من رؤساء الدول الاسلامية من بينهم نواز شريف الرئيس الباكستاني، وقد وافقت باكستان على ممارسة ضغوط على طالبان لحثهم على التفاوض مع تحالف الشمال للتوصل الى اتفاق[136].

ومن ابرز تطورات عام 1998هي، قيام حركة طالبان بقتل تسعة من الدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي بوكالة الانباء الإيرانية في مدينة مزار شريف. وقد شهدت العلاقات بين ايران وحركة طالبان توتراً كبيراً وصل الى حد المواجهة بين الطرفين. الا ان ادراك الرئيس الايراني محمد خاتمي ان مواجهة كهذه يزينها له المتشددون في الداخل وبعض القوى الاقليمية "كاسرائيل" وباكستان في الخارج، من شانها ان تكون باهظة التكلفة غير مأمونة العاقبة. لان هذه المواجهة غالباً ماكانت ستتخذ شكل حرب العصابات. وبالتالي ستستنزف إيران بشرياً ومادياً لاجل غير محدد، وبعد ان حشدت إيران وحركة طالبان قواتهما على حدودهما المشتركة، وكانتا على شفا الحرب، امتنعت إيران عن التصعيد[137].

وقامت إيران باجراء مناورات عسكرية على الحدود الفاصلة بين البلدين، وسميت العملية بـــ(عاشوراء3)، وتعد هذه المناورات بمثابة رد فعل على الاعمال التي تقوم بها حركة طالبان. وكانت بمثابة تحذير لكل من حركة طالبان والحكومة الباكستانية وايضا الولايات المتحدة. وكان تاكيد المسؤولين العسكريين الإيرانيين بان ايران لاتنوي او تخطط لاجتياح افغانستان او الدخول في مواجهة عسكرية مع حركة طالبان. وقد اعلن الجيش الإيراني عن عزمه لاجراء اضخم مناورات عسكرية برية على مساحة (50) الف كم وعلى امتداد (700) كم على الحدود مع افغانستان في اواخر الشهر نفسه الذي قامت فيه المناورة العسكرية (عاشوراء3). على ان يشارك فيها (200) الف جندي أيراني بالمعدات العسكرية. وقد جاءت هذه المناورات بعد عدة تطورات مهمة على الساحة الافغانية والساحة الاقليمية المحيطة بها. فرضت على إيران ضرورة التحرك والمبادرة بالفعل وعدم انتظار رد الفعل، واهم هذه التطورات هي[138]:

1. اعتداء طالبان على عدة مراكز حدودية على الحدود بينها وبين إيران.

2. استضافة طالبان لبعض عناصر منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة. وقد تردد ان طالبان سمحت لعناصر منظمة مجاهدي خلق باجراء عمليات استكشافية في منطقة قريبة من الحدود الافغانية الإيرانية، وانشاء قاعدتين عسكريتين بالقرب من الحدود بالاضافة الى اقامة معسكر تدريب مخصص لهم في مدينة (قندهار) معقل حركة طالبان.

وعلى الرغم من هذا التوتر والتصعيد العسكري، فان هناك عدة عوامل ادت الى تراجع الخيار العسكري بين إيران وحركة طالبان، وهذه العوامل هي[139]:

1. ان التحركات العسكرية الإيرانية كانت تنطلق من أن الدبلوماسيين المختطفين مازالوا احياءاً وبالتالي هناك امكانية للافراج عنهم. وكما صرح بذلك احد المحللين في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن (ان قيام إيران بتحرك عسكري كان يمكن ان يكون له بعض التاثير اذا كان الدبلوماسيين على قيد الحياة).

2. حدوث مراجعة ايرانية سريعة لموقفها من القضية الافغانية، والخروج بنتيجة وهي ان التورط في حرب مع افغانستان سيحقق اهداف اطراف عديدة في المنطقة وخارجها تشعر بالقلق من إيران وحركة طالبان، كما ان مواجهة طالبان والسعي لاضعافها ليس هدف ايران فحسب، وانما هو هدف تركي وروسي وهندي ايضا، وبالتالي فانه من الافضل التنسيق المشترك في مواجهتها بدلا من التورط في حرب لحساب الاخرين.

3. ان صداماً عسكرياً بين إيران وطالبان، سيؤدي الى إضعاف قوتهما لصالح اطراف اخرى، فبالنسبه للجانب الإيراني، فان الحرب تعني:

أ. التورط في المستنقع الافغاني، كما حدث في السابق للجيش السوفيتي، مما يجعل من لجوء ايران الى الحرب مغامرة غير مضمونة العواقب.

ب. تحقيق هدف الولايات المتحدة في انهاك القوة الإيرانية في افغانستان، وبالتالي ابعادها عن التركيز على منطقة الخليج العربي.

ج. اضعاف الجانب الايراني في مجال الصراع العربي- "الاسرائيلي"، فعلى الرغم من البعد الجغرافي وعدم وجود مجال مباشر للنزاع بين إيران و"اسرائيل" الا انّ توجهات إيران الاسلامية يجعل منها طرفاً بشكل او بآخر في هذا الصراع.

د. ان دخول إيران في حرب مع طالبان يؤثر على صورتها في الخارج، والتي تحاول قيادتها تقديم صورة مختلفة عن تلك التي تكونت منذ اندلاع (الثورة الإيرانية) عام 1979، هذا فضلا عن رئاستها لمنظمة المؤتمر الاسلامي وهو ما يفرض عليها سلوكا معينا يتمثل في تهدئة النزاعات الاسلامية.

وفي عام 1999 حافظت العلاقات الإيرانية- الافغانية على مستوى توترها الثابت منذ ان سيطرت حركة طالبان على مقاليد السلطة في افغانستان. ومثلت قضية شكل نظام الحكم (الذي ترجوه إيران ائتلافياً)، وقضية تجارة المخدرات (التي تحاصر إيران محاولات ترويجها) محورين لتفاعل البلدين. والقت حركة طالبان على إيران مسؤولية تفجير احد معاقلها في قندهار، وعدته عملاً انتقامياً لمصرع الدبلوماسيين الإيرانيين في عام 1998[140].

وعند انعقاد المؤتمر السادس لادخال تعديلات في معاهدة الامم المتحدة الخاصة بالحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل في نيويورك عام(2000) تم لقاء بين وزيري الخارجية الروسي والإيراني، اكد خلاله الوزير الإيراني ضرورة اقامة حكومة افغانية على قاعدة عريضة تضم جميع المجموعات والقبائل الافغانية تسوية للازمة وفقا لما نصت عليه قوانين الامم المتحدة[141].

ويمكن القول ان السياسة الإيرانية تجاه افغانستان، قامت ولاتزال، منذ اندلاع الصراع على السلطة بين الفصائل الافغانية، على عدد من الاسس اهمها[142].

1. السعي لإخماد بؤرة التوتر في افغانستان، التي تمتد حدودها المشتركة مع إيران الى (936) كم، لان استمرار هذه البؤرة في الاشتعال من شانه ان يهدد امن المناطق الإيرانية المتاخمة للحدود مع أفغانستان، ويؤدي الى استمرار تدفق اللاجئين الافغان الى إيران التي لايمكنها تحمل هذا العبء الاقتصادي الى مالا نهاية، فضلاً عن افساح المجال واسعاً امام تجارة المخدرات عبر الحدود بين البلدين.

2. الحيلولة دون تمكن أية قوة اقليمية او دولية من بسط نفوذها في افغانستان وبالتالي الحيلولة دون استخدام الاراضي الافغانية، قاعدة لتقويض استقرار إيران او لتشديد الحصار عليها او أيضا الاضرار بمصالحها الاقتصادية.

3. الحفاظ على علاقات صداقة وتعاون مع السلطة المركزية في كابول، والسعي للحفاظ على حقوق الهازارا في تركيبة السلطة الحاكمة.

ان وجهة نظر إيران مفادها، انه لا يمكن لاي مجموعة اثنية ان تحكم افغانستان من دون مساهمة فاعلة من المجموعات الاثنية الاخرى. الامر الذي يدفع إيران دوما الى العمل على قيام خكومة ائتلافية في افغانستان، تشارك فيها كل الفصائل الافغانية، لان من شان ذلك الحيلولة دون هيمنة أي طرف اجنبي في افغانستان. لاسيما وان ايران رات في احكام سيطرة (حركة طالبان) على افغانستان تهديداً لمصالحها، لانه يجعل افغانستان تدور في فلك باكستان اقليميا، والولايات المتحدة دوليا، مع ماينطوي عليه ذلك من انعكاسات سلبية على المصالح الإيرانية من النواحي الامنية والاقتصادية والجيوسياسية[143].

وبما ان افغانستان احدى دول الجوار الجغرافي لإيران، فانها تدخل في اطار مجال الامن القومي الإيراني. أي بعبارة اخرى ان أي تهديد داخلي او خارجي على افغانستان، له تاثير على الأمن القومي الايراني لذلك تسعى إيران الى تجنب اقامة نظم معادية لها في افغانستان. ولعل ذلك يفسر الحرص الذي تبديه إيران على وحدة

افغانستان على ان يكون في اطار يسمح بتامين وضع الشيعة هناك، والابقاء على نشاط حزب الوحدة الاسلامي[144].

واخيراً فان استيلاء حركة طالبان على العاصمة كابول في عام 1996، ومن ثم سيطرتها على معظم الاراضي الشمالية في عام 1998، قد وضع المنطقة امام ثلاثة احتمالات رئيسة هي[145]:

1. هو مايطلق عليه (طلبنة دول الجوار)، وهذه اشارة الى تصدير الفكر السياسي لزعيمها (الملا محمد عمر) الى الدول المجاورة لها. ومن المعروف ان عناصر هذا الفكر ومقوماته تنم عن تطرف بالغ.

2. نشوء تنسيق امريكي – طالباني، مع الاخذ بنظر الاعتبار الدور الامريكي السابق في دعم نضال الحزب الاسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار ضد الوجود السوفيتي.

3. احتمال تكوين محور من طالبان والامارات والسعودية. علما ان السعودية ايدت طالبان منذ ظهرت وحتى عام 1998، عندما اتهمت طالبان بتدبير انفجاري السفارتين الامريكيتين في تنزانيا وكينيا فجمدت السعودية علاقتها الدبلوماسية معها، وان لم تسحب اعترافها بها، كما اوقفت تأييدها.

ويمكن القول ان كل هذه الاحتمالات لها تاثير على إيران فكرياً وامنياً وسياسياً، أي بعبارة اخرى تعد هذه الاحتمالات بمثابة تحديات تواجه السياسة الإيرانية وتجعلها في موضع الخطر، لما لها من انعكاسات سلبية على السياسة الإيرانية.

وخلاصة القول من خلال دراستنا للقضية الافغانية، نجد ان لهذه القضية تأثير سلبي على سياسة إيران الاقليمية، أي يمكن عدها بمثابة كابح لسياسة إيران الاقليمية. فعدم الاستقرار السياسي في افغانستان يمكن ان يؤدي الى تفاقم مشكلة اللاجئين، وبالتالي ازدياد عدد اللاجئين الافغان في ايران، وهذه تعد مشكلة تواجه إيران، لانها تشكل عبئاً اقتصاديا على إيران، وتزيد الحالة الاقتصادية سوءاً. ومن

الامور الاخرى تدخل الاطراف الاقليمية (باكستان)، والاطراف الدولية (الولايات المتحدة الامريكية) في القضية الافغانية، يشكل تهديداً سياسياً وامنياً ضد إيران. والعامل الاخر هو تزايد الصراعات الداخلية بين الفصائل الافغانية المتحاربة، يمكن ان يشكل عامل تهديدٍ للوضع السياسي الداخلي في إيران.

[1] د. ممدوح انيس فتحي، ايران قوة مضافة ام مصدر تهديد للامن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (130) القاهرة، 1997، ص104. وكذلك انظر: احمد ابراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وايران في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، القاهرة، 1999، ص121 ــ 122.

[2] د. خليل ابراهيم السامرائي، سياسة ايران الخارجية تجاه مشكلة الحدود مع العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (8)، بغداد 1990، ص74.

[3] د. كاظم هاشم نعمه، المتغير الامريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص28.

[4] د. محمد متولي – د. محمود ابو العلا، جغرافية الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية، ط4، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت،1999، ص456–458. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مجلة راية مؤتة، مطبعة المؤسسة الصحفية الاردنية (الرأي)، العدد (1،2)، الاردن، 1994، ص79–80.

[5] المصدر نفسه، ص142–143. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مجلة راية مؤتة، العدد (1،2)، مصدر سبق ذكره، ص80، و سيار الجميل، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والايرانيين، في ندوة العلاقات العربية– الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص472–473. و د. محمد متولي– د. محمود ابو العلا، مصدر سبق ذكره، ص457–459.

[6] د. خليل ابراهيم السامرائي، سياسة ايران الخارجية تجاه مشكلة الحدود مع العراق، مصدر سبق ذكره، ص78–79. وكذلك انظر: ناجي ابي عاد– ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط الناس، النفط، التهديدات الامنية، مصدر سبق ذكره، ص150.

[7] د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص526–527. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1991، ص142. وكابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، ط2، دار الافاق الجديدة، المغرب، 1991، ص52.

[8] حسن ابو طالب، المفاوضات العراقية الايرانية بين الجمود والحركة، مجلة السياسة الدولية، العدد (100)، القاهرة، 1990، ص182– 183.

[9] معتز سلامه، التفاعلات الخليجية / الخليجية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص61–62.

[10] احمد مهابه، ايران وامن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص97.

[11] التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص142. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: احمد مهابه، المصدر نفسه، ص97. و د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص527.

[12] ظافر ناظم سلمان، السياسة الايرانية تجاه العراق – دراسة للموقف الايراني في ام المعارك، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (1)، 1995، ص103.

[13] التوازن الاقليمي الحالي في جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج، في المؤتمر الدولي الاول (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي – الاوربي، بيروت، 1997، ص439.وكذلك انظر: جراهام فولر، العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (14)، ابوظبي، السنة بلا، ص94-95.

[14] د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص528. ولمزيد من التفاصيل حول مشكلة الطائرات انظر: عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص232-233. و د. علي محافظة، البعد السياسي في العلاقات العربية الايرانية، نشرة المنتدى، مطابع المؤسسة الصحفية الاردنية (الراي)، العدد (173)، الاردن، 2000، ص20.

[15] د. باسم حمزة عباس، دور ايران في العدوان الثلاثيني على العراق "صفحة الغدر والخيانة"، نشرة شؤون ايرانية، مركز الدراسات الايرانية، العدد (4)، جامعة البصرة، 2000، ص3.

[16] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص190. ولمزيد من التفاصيل حول التدخل الايراني في شمال العراق انظر: د. ثناء فؤاد عبد الله، اكراد ايران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (135)، القاهرة، 1999، ص108– 109.

[17] تمام البرازي، العراق وامريكا حتمية الصدام 1983-1990، مكتبة مدبولي للنشر،القاهرة، السنة بلا، ص278-279.

[18] عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص233. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: روز ماري هوليس، ايران: العلاقات الخارجية والدور الاقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (258)، بيروت، 2000، ص176. و احمد ابراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وايران في الخليج، مصدر سبق ذكره، ص122.

[19] عبد الجليل زيد مرهون، المصدر نفسه، ص233. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية "الاسرائيلية"، ط1، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، 1997، 420– 423. و د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص235. و معتز سلامه، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص80.

[20] احمد ذياب، سوريا والعراق وايران: هل هو تحالف جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (131) القاهرة، 1998، ص234.

[21] التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره ص217-218. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره،ص191. و خالد السرجاني، المصدر نفسه، ص61-64.

[22] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص189-190.

[23] المصدر نفسه، ص190.

[24] المصدر نفسه، ص190.

(25) مجلة راية مؤتة، العدد (1،2)، مصدر سبق ذكره، ص83.

(26) مجلة الاسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، العدد (1965)، بيروت، 1997، ص1011.

(27) د. لازم لفته المالكي- د.باسم حمزة عباس، (الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق المشروع، مجلة دراسات ايرانية، مركز الدراسات الايرانية، العدد (1،2)، جامعة البصرة، 2000، ص1-3. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: شملان العيسى، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والايرانيين، في ندوة العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص436-437. وشملان العيسى، الخلافات بين الامارات العربية وايران حول الجزر الثلاث، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (206)، بيروت، 1996، ص53.

(28) ناجي ابي عاد- ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط الناس، النفط التهديدات الامنية، مصدر سبق ذكره، ص150-151. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية – الايرانية دراسة استشرافية لافاق التعاون، مصدر سبق ذكره، ص117. وريتشارد سكوفيلد، الخلاف حول الجزر ابو موسى وجزر طنب خلفية تاريخية، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (32)، لندن، 1993، ص11-18.

(29) بيروز مجتهد زادة، الخلاف حول جزر الخليج وجهة نظر ايرانية، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (32)، لندن، 1993، ص25.

(30) د. حسن نافعة، محددات الامن في الخليج العربي – رؤية عامة، مصدر سبق ذكره، ص59. وكذلك انظر: د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور ايران في التاثير على جيوبولتيكية منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص102.

(31) د. محمد رضا فودة، تحديات الامن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص156.

(32) خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 1997، ص123. وكذلك انظر: د. جمال زكريا قاسم، العلاقات الايرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الاسرة البهلوية: 1925- 1979، في جمال زكريا قاسم (تحرير)، العلاقات العربية – الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص157.

(33) محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال، في جمال سند السويدي، ايران والخليج والبحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996،ص138. وكذلك انظر: د. وليد حمدي الاعظمي، النزاع بين دولة الامارات العربية وايران حول جزر "ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى" في الوثائق البريطانية (1764_ 1971)، ط1، دار الحكمة للنشر، لندن 1993، ص5. ود. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العرب، مصدر سبق ذكره، ص553.

(34) أ.د. حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص16-17. وكذلك انظر:ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والاراضي، في امن الخليج في

القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي، 1998، ص221-222. ص226.

[35] ريتشارد سكوفيلد، المصدر نفسه، ص229.

[36] د. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر اقليمية في السياسة الخارجية الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

[37] ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والاراضي، مصدر سبق ذكره، ص230.

[38] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص191.

[39] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حالة الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص230-231.

[40] المصدر نفسه، ص231.

[41] المصدر نفسه، ص231.

[42] ا.د. حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافيه، مصدر سبق ذكره، ص17.

[43] د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية لمؤتمر القومي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص242.

[44] هيثم الكيلاني، الامن القومي العربي، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص297.

[45] معتز سلامه، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص91 ـ 92.

[46] المصدر نفسه، ص92.

[47] معتز سلامه، التفاعلات الخليجية – الخليجية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص41.

[48] احمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الايرانية (نظرة مستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص116.

[49] انور قرقاش، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الامارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، مصدر سبق ذكره، ص219.

[50] أ.د. حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص15.

[51] محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال، مصدر سبق ذكره، ص133.

[52] المصدر نفسه، ص134.

[53] طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص124.

[54] تميم هاني خلاف، القدرات النووية الايرانية: المنظور الدولي والاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص151.

[55] د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص527.

(56) د. حسيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار غير العربي، مصدر سبق ذكره، ص20-21.

(57) محمد رضا فودة، العلاقات الايرانية الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص48-49.

(58) د. قيس محمد نوري، الحرب ودول الجوار الجغرافي، في حمزة مصطفى، الابعاد القومية والدولية للعدوان على العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1993ص323.

(59) احمد مهابه، ايران وامن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص07.

(60) انعام عبد الرضا سلطان، المتغير الامريكي في السياسة الخارجية الايرانية تجاه منطقة الخليج العربي فترة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2001، ص95.

(61) غسان بن جدو، ايران الى اين، مجلة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص17.

(62) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص24.

(63) المصدر نفسه، ص365.

(64) د. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر اقليمية في السياسة الخارجية الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص16.

(65) معهد الدراسات الاستراتيجية القومية (الولايات المتحدة)، بؤرة توتر التقييم الإستراتيجي الامريكي لتطورات الخليج – 1997م، مصدر سبق ذكره، ص21-22.

(66) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي الى النظام "الشرق اوسطي" تحت التشكيل، مصدر سبق ذكره، ص51-52.

(67) خالد بن سلطان بن عبد العزيز ال سعود، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مصدر سبق ذكره، ص17.

(68) انور قرقاش، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة الامارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، مصدر سبق ذكره، ص203.

(69) هيثم الكيلاني، الامن القومي العربي، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص296-297.

(70) معتز سلامه، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص55-56.

(71) د. ظافر ناظم سلمان، ايران وامن الخليج العربي في التسعينات، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية– بيت الحكمة، العدد (6)، 2001، ص26.

(72) د. عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة الى.."اذربيجان، اوزبكستان، توركمانستان، قازاخستان وقيرغيزستان" نظرة في اوضاعها التاريخية والجغرافية والسياسية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة "افاق عربية"، بغداد، 1997، ص30.

(73) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998،ص223.

(74) د. محمد رفعت الامام، مشكلة كاراباخ: صراع الشرعيات بين حق الشعب ومنطق الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، القاهرة، 2001، ص130-131.

(75) نقلا عن د. ظافر ناظم سلمان، العرب وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية، في مجموعة باحثين، العرب واسيا، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص31.

(76) المصدر نفسه، ص31.

(77) د. محمد رفعت الامام، مشكلة كاراباخ: صراع الشرعيات بين حق الشعب ومنطق الدولة، مصدر سبق ذكره، ص132-133.

(78) الكسندر دوغين، محور موسكو – طهران، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (76)، بيروت، 1998، ص42.

(79) اوليفيه روا، الجيوستراتيجيا الجديدة في اسيا الوسطى، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (78-79)، بيروت، (1998-1999)، ص33.

(80) د. وليد عبد الناصر، ايران دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص92.

(81) ياسين مجيد، التنافس التركي الايراني في اسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص10. وكذلك انظر: savante F. cornell: the caucasian states- and Euraasian strategic Alignments, Marco polo magazine insrto Redzionaledi Acque & Terre acura del Marcopolo institute,Internet, No. 1, 1999. P.6. وبول هنز، القوقاز واسيا الوسطى، في زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،1997، ص278.

(82) ياسين مجيد، المصدر نفسه، ص12.

(83) المصدر نفسه، ص12.

(84) روبرت باريلسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتاثيره في امن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص140.

(85) ناثانيال هاول، سياسة ايران في شمال غرب اسيا الفرص والتحديات والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص253.

(86) The Inranian journal of international Affairs, VOL. 5, No.1, spring 1993, P.240. وكذلك انظر: Nasser saghrafi ameri, the Persian Gulf, Iran and the west, India Quarterly. Vol. XLIX., No.4 october/ December 1993, P.73

(87) د. محمود سريع القلم، مستقبل الشرق الأوسط: تأثير الحد الشمالي، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، الجمهورية العربية السورية، 1996، ص18.

(88) E.I.R. executive intelligence Revew, Aworld at war from the balkan to tajikastan eir news service, Washington, January 21,1994,P.5.

(89) د. مهدي شحاده – د. جواد بشارة، ايران: تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص106-107.

(90) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص340.

(91) فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (18)، ابوظبي، السنة بلا، ص43.

(92) مالك عوني، قمة طهران الاسلامية، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، القاهرة، 1998، ص212.

(93) محمد السيد سليم، العرب وجمهوريات وسط آسيا الاسلامية، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،200، ص192-193. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: شحاده ناصر محمد، الابعاد السياسية والاقتصادية للتوتر بين ايران واذربيجان، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (27)، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص85.

(94) شحادة ناصر محمد، المصدر نفسه، ص84.

(95) د. عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة الى." اذربيجان، اوزبكستان، توركمانستان، قازاخستان" نظرة في اوضاعها التاريخية والجغرافية والسياسية، مصدر سبق ذكره، ص78.

(96) المصدر نفسه، ص96. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: اوليفية روا، الجيوستراتيجيا الجديدة في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص33.و د. ابراهيم عرفات، تطورات اسيا الوسطى وتاثيراتها على منطقة الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص13. و ا.د. محمد السيد سليم – و ا.د. محمد صفي الدين خربوش، "علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة، والبانيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، ومنغوليا، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص246–247.

(97) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص339. وكذلك انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 1989– 1993، في جمال زكريا قاسم (تحرير)، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص370.

(98) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص331.

(99) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوسترتيجية، مصدر سبق ذكره، ص122.

(100) فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص42–43.

(101) pirous mojtahed- zadeh, "the changing world order and Irans geopolitical Regions" Iranian Journal of International affairs vol.7.no.2.summer 1994,p.331 ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: Iran focus, december 1994,P.2. و Iran focus, January 1995,P2.

(102) ناثانيال هاول، سياسة ايران في شمال غرب اسيا الفرص والتحديات والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص251–252.

(103) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، الدور الايراني في الجمهوريات الاسلامية بين محفزات الانطلاق ومحدودية التأثير، مجلة تقديرات إستراتيجية، العدد (15)، مصر، 1995، ص45.

(104) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص180– 181. وكذلك انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص195.

(105) محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص 278–279.

(106) د. جودة حسنين جودة، جغرافيا اسيا الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص395–396.

(107) المصدر نفسه، ص400–401.

(108) المصدر نفسه، ص397. ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر: ا.د. محمد ابراهيم حسن، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وامكانياتها ومشكلاتها اقليميا وسياسيا، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999، ص217–218. و عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتاثيره في السياسات

الدولية والاقليمية، بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، شركة السرمد للطباعة المحدودة، بغداد، 2000، ص211.

(109) د. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشاة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1994، ص390.

(110) د. وليد عبد الناصر، ايران دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص87.

(111) moonis ahmar. The emergence of three asias, world affairs, vol2, no2, newdelehi-indaia,apr- lune1998,P132 ب.م، حول تطوير العلاقات الهندية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (115)، القاهرة، 1994، ص131-132. وكذلك حول القضية الافغانية انظر د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص196.

(112) د. بشير العلاق، سياسة الهند الخارجية حيال ايران والعراق، مجلة الدراسات الدولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية – دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص10.

(113) المصدر نفسه، ص10.

(114) المصدر نفسه، ص11.

(115) ب.م، حول تطوير العلاقات الهندية الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص132.

(116) المصدر نفسه، ص132- 133.

(117) د. وليد محمود عبد الناصر، ايران: نحو الحسم والتصعيد ام الاستمرار، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، القاهرة، 1994، ص30.

(118) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص234.

(119) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص339-340.

(120) مركز دراسات الشرق الاوسط، توجهات "اسرائيل" السياسية تجاه الشرق الاوسط في عهد ايهود باراك. مصدر سبق ذكره. ص186.

(121) مالك عوني، قمة طهران الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص213.

(122) سيد ابو ضيف احمد، الابعاد السياسية والاستراتيجية لتجارب اسيا النووية في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (7)، جامعة القاهرة، 2001، ص70. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

(123) د. جمال مظلوم، التسلح الاستراتيجي الايراني البرنامج النووي الايراني، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العددان (58-59)، مصر، 1997، ص56-57.

(124) ابتسام محمد العامري، حكومة طالبان والاختيار الصعب، اوراق اسيوية، قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (66)، جامعة بغداد، 2001، ص1.

(125) الحرب الاهلية الافغانية، ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة قضايا دولية، قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (43)، جامعة بغداد،2000، ص85.

(126) د. اكرم الجميلي، الصراعات الافغانية – الافغانية رؤية تحليلية، اوراق اسيوية، قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (22)، جامعة بغداد، 1999، ص1-2.

(127) د. اكرم الجميلي، المصدر نفسه، ص2.

(128) د. مهدي شحادة – د. جواد بشارة، ايران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص154-155.

(129) د. وليد عبد الناصر، ايران دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص91،ص108.

(130) محيي عبد المنعم، ايران واربكان وصراع الخلافة، مصدر سبق ذكره، ص90-91.

(131) د. هاني الياس خضر الحديثي، افغانستان بين مطرقة طالبان وسندان المعارضة، مجلة قضايا دولية، قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (43) جامعة بغداد، 2000، ص5. ولمزيد من التفاصيل حول الدعم الايراني لقوات التحالف المعارضة انظر:

i. Institute for defense studies and analyses, defense and disarmament review, strategic digest. Op. Cit. Pp523-524

(132) جيهان خليفة، ازمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان، مجلة السياسة الدولية، العدد (135)، القاهرة 1999، ص902. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. اكرم الجميلي، ازمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان والتفاعلات الاقليمية والدولية، العدد (6)، جامعة بغداد، 1999، ص2-3.

(133) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص196.

(134) روبرت فريدمان، العلاقات الروسية الايرانية في عقد التسعينات (ملف)، مصدر سبق ذكره، ص85.

(135) د.نيفين عبد المنعم مسعد، العرب ايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص234.

(136) د. مهدي شحادة، د. جواد بشارة، ايران :تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص155- 156.

(137) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص246.

(138) جيهان خليفة، ازمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان، مصدر سبق ذكره، ص210.

(139) المصدر نفسه، ص210-211.

(140) د. نيفين عبد المنعم مسعد. العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، مصدر سبق ذكره، ص227-228.

(141) نبيه الاصفهاني، مستقبل التعاون الروسي- الايراني في ضوء التقارب الاخير، مصدر سبق ذكره، ص164.

(142) - علي جوني، الازمة بين ايران و طالبان: الخلفيات والمضاعفات، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (76)، بيروت، 1998، ص92.

(143) المصدر نفسه، ص92.

(144) د. صلاح حليمة، تطور الاوضاع في افغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (129)، القاهرة،1997، ص189. وكذلك انظر: الان شيفالريا، مقابلة مع وزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي الدبلوماسية الايرانية: فن

التناقض،ترجمة محمد كاظم ولمياء رحيم جاسم، مجلة ام المعارك، مركز ابحاث ام المعارك، العدد (5)، بغداد 1996، ص176.

[145] د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص36.

الفصل الرابع

انعكاسات سياسة ايران الاقليمية

على الوطن العربي

مدخل

تعد إيران من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي. فمن المعروف ان سياسة أية دولة لها انعكاس على الدول المجاورة لها. وسياسة إيران الإقليمية لها انعكاسات واضحة ومؤثرة على الوطن العربي، وهي انعكاسات على المستويات السياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن اجل تتبع تلك الانعكاسات والاثار وجدنا من المناسب ان نقسم الفصل (انعكاسات سياسة إيران الاقليمية على الوطن العربي)، الى مجموعة من المباحث وكآلاتي:

المبحث الاول: الانعكاسات على المستوى السياسي.

المبحث الثاني: الانعكاسات على المستوى العسكري والامني.

المطلب الاول: على المستوى العسكري.

المطلب الثاني: على المستوى الامني.

المبحث الثالث: الانعكاسات على المستوى الاقتصادي.

المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية لسياسة ايران الاقليمية.

المطلب الاول: على المستوى الاقليمي.

المطلب الثاني: على المستوى الدولي.

المبحث الاول

الانعكاسات على المستوى السياسي

يمكن القول ان سياسة إيران ومنذ عام 1979، قد اتسمت بمجموعة من السمات تجاه الدول المجاورة لها والعربية بشكل خاص، ففي مرحلتها الاولى غلب طابع الصراع على طابع التعاون. أي بعبارة اخرى اتسمت السياسة الإيرانية بغلبة النزعة العقائدية على حساب الدول المجاورة، وهي النزعة التي شكلها التاريخ والجغرافية والتي بقيت حاضرة في ذهن صانع القرار[1].

ففي المرحلة الاولى من مرحلة وجود الخميني، كان التركيز شديداً على التوجه العقائدي الإيراني وسياستها في المنطقة، وبرز بوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في اثارة العديد من الازمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة بالمنطقة، ومن ثم برزت عدة قضايا امنية خلافية بين ايران من جانب والأقطار العربية من جانب اخر، وبرزت العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الامن العربي وهي كآلاتي[2]:

1. ان إيران اعطت لنفسها حق القبول او الرفض في أي ترتيبات امنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الامنية فقط.

2. اعتناق إيران لايديولوجية متطرفة تساند من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية، باقامة العديد من معسكرات التدريب (معسكر الامام علي شرق طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوين).

3. اتخاذ إيران سياسة مضادة للسياسة العربية في توجهها نحو حل الصراع العربي "الاسرائيلي" بالطرق السلمية، لتكريس حالة العداء مع "اسرائيل" بما يجذب ويشغل القدرات العربية بعيدا عن التوجهات الإيرانية.

وتستخدم إيران استراتيجية تسعى من ورائها بان تكون قوة اقليمية يحسب لها حساب عند التخطيط لتامين استقرار المنطقة، وهذا يجعلها تصطدم بقوى اقليمية اخرى على مستوى العالم العربي، وتطلب هذا الاتجاه قيامها بتحرك نشط من اجل تأكيد دورها الاقليمي والهيمنة على المنطقة، وقد ادى ذلك الى مزيد من التوتر في المنطقة، والذي سمح بمزيد من التدخل الاجنبي فيها، ويؤدي الى حالة من عدم الاستقرار تؤثر على التنمية الشاملة لدول المنطقة[3].

وان تبني إيران فكرة تصدير الثورة الى مختلف انحاء العالم العربي، قد استغل الى ابعد مدى عبر تصريحات المسؤولين الذين عبروا في لحظة الانتشاء بالانتصار عن تطلعهم الى تصدير الثورة لكي تعم العالم العربي باسره[4].

ان وراء عقيدة تصدير الثورة مجموعة من الاهداف التي تريد ايران تحقيقها مثلا التغلغل في الاقطار العربية والاسلامية، ولاسيما العراق سواء عبر الاسلوب العسكري او من خلال الدعاية والاعلام، بهدف ايجاد نماذج اسلامية للحكم في الدول الاسلامية، بما يشبه الانموذج الإيراني، ومحاولة اقامة دولة قوية لها تفوق اقليمي على حساب شعوب المنطقة[5].

فمبدا تصدير الثورة يحقق لإيران هدفين مهمين هما[6]:

1. تمهيد الطريق نحو اقامة حكومة (عالمية) بقيادة إيران.

2. تعزيز حكومات شعبية مستقلة اسلامية في دول اخرى من العالم مسانده لإيران وعلى الطراز الإيراني.

وكان دور ايران تجاه العراق اثناء العدوان الثلاثيني يتمثل في وجهة نظر البرغماتيين وعلى رأسهم هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإيرانية حينذاك وهو الذي كان يخطط ويدبر لأكبر قدر ممكن من المكاسب عبر وسائل معلنة وغير معلنة منها[7]:

1. الايحاء للعراق باستعداد إيران لتقديم اشكال المساندة الممكنة للعراق في مواجهة الغزو الامريكي والغربي للمنطقة.
2. التهديد بدخول الحرب اذا تعرض الامن القومي الإيراني للخطر.
3. عدم السماح للقوات الاجنبية باستخدام الاراضي الإيرانية في الحرب.

وبهذا تكون إيران قد اسهمت في دفع الموقف نحو المجابهة العسكرية بما يعنيه من تحجيم القدرة العسكرية، ويعد هذا الامر مكسباً لإيران بالاضافة لما حققته من مكاسب اخرى منها الطائرات العراقية الحربية والمدنية التي استقبلتها خلال المعارك وقد استخدمت إيران قضية الطائرات ورقة ضغط جديدة على العراق في ظل ما يسمى باستراتيجية المساومات والتي تهدف من خلالها ارغام العراق على تقديم اكبر قدر من التنازلات مقابل تحقيق إيران لاكبر قدر من المكاسب. أي بعبارة اخرى ان إيران تستخدم استراتيجية المساومات، وذلك لتحقيق اعلى درجة من الربحية. وتسعى وعلى الدوام تخريب العلاقات العراقية ـ الخليجية، وبث روح الخوف لدى مسؤولي اقطار الخليج العربي، واظهار العراق لهم بمظهر الدولة الطامعة والمهددة لانظمة المنطقة وسيادتها الوطنية[8].

وقد حاولت إيران من خلال سلوكها السياسي في ام المعارك، استغلال المتغير الخليجي، في تعظيم المكاسب خلال مراحله الاولى، انتظارا لمكاسب مضافة لما بعد الحرب على حساب مصالح الأمة العربية[9].

وقد تعاملت إيران بشكل ايجابي مع القوى الدولية والاقليمية المحيطة بالعراق، وذلك من اجل انهاك الجسد العراقي والانفراد به والحيلولة دون عودته قوة اقليمية مؤثرة من جديد[10].

وعندما أخفقت إيران في اقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالوسائل الدبلوماسية بالابتعاد عن الولايات المتحدة الامريكية، ركزت جهودها على القضايا التي يمكن ان ترسخ روابطها معهم، مثل احتواء العراق وزيادة حجم التجارة والغريب ان السياسة الحالية المشتركة لاحتواء العراق بين كل من إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، تتضمن اوجه شبه ملحوظة بالسياسات التي كان يتبعها الشاه في السبعينات. لقد خلقت سياسة المصالح المشتركة المناخ المناسب للبدء في عملية التقارب بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي كان كلا الطرفين في امس الحاجة اليها[11].

وقد قامت إيران بمعارضة اعلان دمشق الذي يعد ترتيب اقليمي — امني لضمان امن دول الخليج العربي تشارك فيه مصر وسوريا. واكدت ان حماية الخليج العربي قضية يمكن حلها في اطار دول الخليج العربي. ينبغي لنا ان نقول ان دول الخليج العربي جزء من المجموعة العربية، بل وان دول الخليج العربي اعضاء في جامعة الدول العربية التي ينص قيامها على قيام نوع من الدفاع المشترك لاي تهديد تتعرض له دولة عربية. ان اعلان دمشق يحدد بشكل اكثر تفصيلا مهام الدفاع متجاوزا حدود ونطاق معاهدة الدفاع المشترك بين الاقطار العربية. ان ايران من خلال رفضها لاعلان دمشق تهدف الى اضعاف أي وحدة او تجمع عربي يكفل الدفاع عن الامة العربية، لان في ذلك تهديدا لمصالحها واهدافها في المنطقة[12].

ونستطيع القول ان اشراك إيران في الترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي، يلتقي مع احد اهداف السياسة "الإسرائيلية" الرامية الى افراغ الامن الخليجي من

بعده القومي، واشاعة مفاهيم الامن الإقليمي في المنطقة عن طريق اشراك القوى الإقليمية وتهميش دور الدول العربية[13].

ونتيجة للتقارب الإيراني –الخليجي خلال ام المعارك، والناتج عن الموقف الايراني في ام المعارك، برزت الرغبة لدى قادة ايران في ان تظهر ايران قوة اقليمية كبرى مهيمنة على منطقة الخليج العربي[14].

وتحاول إيران احداث شق بين أقطار الخليج العربي، وهو ماظهر من التحرك الإيراني في اطار المشكلة الحدودية التي نشأت مابين قطر والمملكة العربية السعودية، اذ قامت إيران بتأييد قطر في هذه المشكلة، وذلك لزيادة التوتر في العلاقات بين الجانبين ومن المعروف ان المشكلة حدثت بسبب النزاع على منطقة حدودية بين البلدين[15].

وقد ادت الزيارات والاتفاقيات بين إيران من جهة والسعودية وقطر وسلطنة عمان والكويت من جهة اخرى، الى اثارة قلق الامارات في منتصف عام 1999، وقد انعكست سلبا لمدة وجيزة على العلاقات الإماراتية – السعودية. وهي الزيارات والاتفاقيات التي خشيت الإمارات ان تشكل رسالة خاطئة الى إيران، مما يجعل إيران تعتقد بانها لم تعد مطالبه بتقديم تنازلات في قضية الجزر ما دامت الدول الخليجية تخلت عن شرط حل قضية الجزر لتحسين العلاقات مع إيران[16].

وتستخدم إيران اسلوب المساومة في علاقاتها مع العراق تجاه الدول الخليجية، اذ تطالب الدول الخليجية بضرورة قبولها شريكاً إقليمياً كاملة الاهلية في منطقة الخليج العربي. أي بعبارة اخرى في حالة عدم موافقة الدول الخليجية على قبول ايران شريكاً إقليمياً في منطقة الخليج العربي، فانها تتجه نحو توطيد علاقاتها مع العراق، وذلك لتوضيح فكرة فحواها، انه من الممكن اقامة تعاون او تحالف إيراني – عراقي موجه ضد مصالح واهداف الدول الخليجية، نظرا لمكانة وثقل الدولتين

في منطقة الخليج العربي، وفي حالة قبول إيران كشريك اقليمي، فانها سوف تتخلى عن العراق[17].

ان السلوك الإيراني بخاصة في جزيرة ابو موسى يمثل جزءاً من الاستراتيجية الإيرانية التي تقوم إيران بفرضها على المنطقة طبقا لخطط موضوعية والتي تحمل في طياتها انعكاسات سياسية تؤثر على اقطار الخليج العربي منها[18]:

1. شطر منطقة الخليج العربي عن النظام العربي ككل.
2. تأكيد قوتها وهيمنتها على المنطقة وانه لابد وان تكون طرفاً اصيلاً في أي ترتيبات أمنية تتم في المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها.
3. اقامة نظام اقليمي جديد يبقى فيه عرب الخليج الاضعف وتكون إيران الاقوى بما يضمن دور فاعل في النظام العالمي الجديد وفي حلقة من اشد حلقات هذا النظام حساسية.

ان تكريس إيران احتلالها لجزر الامارات الثلاث في عام 1992، ادى بالمقابل الى تكريس التواجد الامريكي الضخم والقوات الاجنبية في منطقة الخليج العربي، على اعتبار ان السياسة الإيرانية تهدد امن واستقرار منطقة الخليج العربي. وفي نهاية المطاف فان التواجد الامريكي والاجنبي في المنطقة يعد تهديداً للامن القومي العربي[19].

ويمكن القول ان تخوف دول الخليج العربي من إيران، ادى الى تكثيف التواجد العسكري الأمريكي والأجنبي في منطقة الخليج العربي، علماً ان بعض اقطار الخليج العربي تعرضت الى تهديد فعلي من إيران على اثر قيام (الثورة الإيرانية)[20].

ان تطور العلاقات الإيرانية – الروسية، والاقتراب مما يسمى بالشراكة الاستراتيجية. من المؤكد انه سيعظم من مسوغات دول مجلس التعاون الخليجي في الابقاء على روابط امنية وعسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية، كما سيعظم من

شان المسوغات الامريكية الغربية لادامة التواجد العسكري في منطقة الخليج العربي. وهذه نقطة تفاعل رئيسة بين الامن الخليجي والصراع الدولي[21].

ولتطور العلاقات بين اوربا وإيران انعكاسات رئيسة على العلاقات الخليجية في اكثر من اتجاه[22]:

1. تستطيع إيران الدخول في علاقات مع الدول الخليجية بقدر اكبر من الثقة بعد انفراج علاقاتها مع اوربا.

2. ان هذه العلاقات ستحرر ايران نسبيا من القبضة الامريكية عن مقاليد الشؤون الخليجية.

3. ان هذه العلاقات يمكن ان يكون لها تاثيرها على الطرح الإيراني لامن الخليج من ناحية اقامة علاقات مع دول ضمن دوائر مرتبطة عسكريا بامن الخليج.

4. ان هذه العلاقات سوف تمثل عائقا دون تطور علاقات إيرانية – عراقية تفرضها ظروف الحصار على الشعبين.

وكانت إيران في مرحلة سابقة لا تعترف بدور منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها للانتفاضة، وهي تهدف الى ايجاد قيادات اسلامية بديلة عن المنظمة. وفي الوقت نفسه ترفض "اسرائيل" التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باي شكل من الاشكال، وعلى الرغم من اختلاف دوافع الموقف الإيراني الا انه يدخل في اتجاه الموقف "الاسرائيلي"، وهذا الامر له تاثير سلبي على الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية[23].

وتتحرك إيران في اتجاه احباط محاولات التسوية بين "اسرائيل" والفلسطينين، وذلك من خلال تأييد حركة حماس وجماعة الجهاد الاسلامي في الاراضي المحتلة، وحزب الله في الجنوب اللبناني، لانه ليس من صالح إيران تحقق الاستقرار في العالم العربي، ومعنى وجود استقرار سواء أكان داخليا ام خارجيا لانه سيكون هناك تنمية شاملة في الدول العربية وبذلك يمكنها ان تجابه الأهداف والأطماع الإيرانية[24].

وتسعى إيران الى ان تجعل من تواجدها في السودان نقطة ارتكاز لها باتجاه الضغط على السعودية والدول الخليجية الاخرى من الغرب، أي بمعنى ان تضع دول الخليج العربي في كماشة إيرانية من الشرق والغرب[25].

ويهدف التحرك الإيراني في السودان الى[26]:

1. محاولة مساندة (حسن الترابي) على تولي السلطة في السودان، وهذا سوف يخدم الأيديولوجية الإيرانية في تحركها في المنطقة.

2. إمكانية التواجد من خلال السودان داخل البحر الاحمر، أي غرب السعودية وامكانية تهديد الملاحة فيه.

3. إثارة القلاقل والاضطرابات داخل جمهورية مصر العربية، مما يشغل مصر في مشاكلها الداخلية ويبعدها عن تأييد دول الخليج العربي.

ويمثل الوضع في السودان عامل توتر اخر بين مصر وإيران، وترى مصر ان التأييد الإيراني للسودان يمثل عامل تهديد لامنها القومي، وان هذا التأييد يعد بمثابة نقل للخلاف بين الجانبين من الخليج العربي الى وادي النيل[27].

وقد ادركت الحكومات السودانية المتعاقبة، بما فيها حكومة الصادق المهدي السابقة وحكومة الفريق عمر البشير الحالية، الاثار الجانبية السلبية التي يمكن ان تتولد عن غض الطرف عن التمادي الإيراني في السودان، كما ان هذه الحكومات ادركت وتدرك مدى التاثير الإيراني السلبي في علاقات السودان الخارجية ولا سيما على المستويين العربي والافريقي[28].

وقد ثبت تدخل إيران، بل اشتراكها في الاحداث التي شهدتها الجزائر بعد استقالة الرئيس الجزائري (الشاذلي بن جديد)، والغاء الدورة الانتخابية التشريعية الثانية عام 1989 وتجميد نتائج الدورة الاولى، وهنا نشير الى ماقاله السيد الاخضر الابراهيمي

وزير الخارجية الجزائري الاسبق (انه كان لإيران حسابات خاصة حيث كانت تتوقع ان تكون لها قاعدة في الجزائر لاغراض لم تتحقق لها الامر الذي ادى الى اثارة غضبها) [29].

ويمكن القول ان التحرك الإيراني باتجاه افريقيا، هو محاولة لكسر العزلة الدولية عن نفسها والتحرك بساحة اوسع لاقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية مع الدول الافريقية.

وكان من نتائج نجاح وتطوير التعاون الاقليمي للبلدان الاسلامية المجاورة، هو انشاء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، واداء إيران دوراً فاعلاً تجاه المنطقة العربية، ولاسيما في منطقة الخليج العربي، فضلا عن أمكانية التأثير في افريقيا ولاسيما الاقطار العربية الافريقية[30].

ولا تزال ايران تشكل العديد من التهديدات للدول العربية. اذ تحاول قلب نظم الحكم في الدول الصديقة للولايات المتحدة الامريكية، وكذلك تقوم بأنشطة إرهابية ضد العلمانيين في الدول الإسلامية الاخرى، بالإضافة الى معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط[31].

وخلاصة القول ان لسياسة إيران الإقليمية انعكاسات على المستوى السياسي على الاقطار العربية. وهذه الانعكاسات لها تاثير سلبي عليها، وتحمل في طياتها تهديداً كبيراً للامن القومي العربي. وفي النهاية فان هذا الامر يعد عامل قوة لسياسة إيران الإقليمية.

المبحث الثاني

الانعكاسات على المستوى العسكري والامني

المطلب الأول: على المستوى العسكري

تعد القدرات العسكرية العنصر الاكثر اهمية في الاستراتيجية الايرانية، وقد عملت ايران على تطوير ماكنتها العسكرية سواء اكان من خلال توسيع منافذ الاستيراد الخارجي ام عبر التصنيع العسكري[32].

لقد استطاعت إيران اعادة بناء قدراتها العسكرية، وتجاوز اثار الحرب مع العراق، فعقدت عدة صفقات من الأسلحة مع الصين وروسيا ودول اوربا الشرقية، فضلا عن الجمهوريات الاسلامية، وبالتاكيد فان زيادة التسليح الإيراني بما يتجاوز حاجتها المحلية ليس من مصلحة العراق او الاقطار العربية، كما انه يزيد من التصلب الإيراني تجاه العراق وحل المشاكل بين الطرفين، بالإضافة الى ان الطيران الإيراني الذي اعيد بناؤه شن عدة غارات ضد معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق[33].

كما ان ازدياد تحسن وتيرة العلاقات الإيرانية – الروسية، ولاسيما في الجانب العسكري له اثاره السلبية على العراق، لانه سيعزز ماكنة إيران العسكرية، وقد يحرمه من فرص تطوير علاقته مع روسيا (حليفه الدولي)، لان روسيا ستبقى تعيد النظر في مواقفها تجاه العراق في ظل معطيات التوازن الإقليمي بين العراق وإيران، ولم تذهب بعيدا في علاقتها معه خشية التأثير على مصالحها المتنامية مع إيران[34].

وفي عام 1999 قامت إيران بعدة مناورات بحرية في الخليج العربي، وكان الهدف منها هو ابتزاز دول الخليج العربي والسعي لانتزاع اعتراف بالدور الإقليمي لها في الخليج العربي[35].

ان الاستراتيجية الإيرانية تنحو باتجاه بناء صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب مناطق في منطقة الشرق الأوسط[36].

فعلى سبيل المثال ان دول كثيرة تقع في نطاق مدى صاروخ (شهاب ـــ 3) الذي يصل مداه الى (1300) كم[37].

يتضح مما تقدم ان امتلاك إيران صواريخ بعيدة المدى يحمل في طياته تهديداً واضحاً للامن القومي العربي.

وعلى مستوى القوة البحرية الذراع الاخر لإيران فانها قد استلمت ثلاث غواصات روسية متقدمة الصنع من طراز (كيلو)، يبلغ مداها حوالي (4000) ميل بحري، علما ان ما تحتاجه ايران للدفاع عن شواطئها في الخليج العربي وبحر العرب غواصات ذات مدى لا يتجاوز (1500 – 2000) ميل بحري. فمن ضمن مهام البحرية الإيرانية ان تكون موجودة في أعالي البحار. لاسيما وان البحر الاحمر اصبح في مقدمة اولويات صانعي القرار الأيراني، مما يستلزم التواجد في مياهه لعدة اسباب[38]:

1. يكون نقطة انطلاق لسياستها في افريقيا سواء في توجهها الاقتصادي او المذهبي لنشر وتصدير نموذجها.

2. ان تحقق وجوداً بحرياً على شواطئ البحر الاحمر الغربية، بحيث تشكل تهديداً محتملاً للناقلات النفطية التي تعبره من الساحل الشرقي للبحر الاحمر. ومن البديهي ان مثل هذا التواجد سيجذب انتباه صانعي السياسة عرباً وغربيين الى

اهمية الدور الإيراني، كأحد اوراق الضغط التي يمكن ان تستخدمها إيران في مواجهتها مع الغرب ومع العرب.

ويمكن القول ان امتلاك إيران لهذه الغواصات يؤدي الى اختلال ميزان القوى بين إيران والأقطار العربية لصالح إيران على مستوى القوة البحرية، بالإضافة الى ان وجود هذه الغواصات يؤدي الى ترسيخ التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وذلك لمواجهة التهديد الإيراني.

ومن الجدير بالذكر ان احتلال ايران لجزيرة ابو موسى هو بسبب اهميتها الاستراتيجية، لان الجزيرة تصلح قاعدة عسكرية بحرية وبرية في الوقت نفسه. بالاضافة الى ان الجزر الثلاث هي انسب نقاط ارتكاز للغواصات الإيرانية الجديدة التي يمكن من خلالها فرض سيطرة إيرانية على مضيق هرمز[39].

وقد يشكل برنامج ايران للاسلحة الكيمياوية تهديداً مباشراً لدول مجلس التعاون الخليجي والقوات الأمريكية في الخليج العربي، اذا ما نجحت ايران في تطوير القدرة على تزويد صواريخها البالستية برؤوس حربيه كيمياوية[40].

ولذلك فان الاسلحة الكيمياوية تمنح إيران امكانيات جديدة لتخويف وتهديد أقطار الخليج العربي[41].

أما الأمر الأكثر اهمية والذي يشكل خطراً كبيراً على الأقطار الخليجية العربية، هو في حالة امتلاك إيران الأسلحة النووية، التي تشكل مضاعفات خطيرة على الأمن الخليجي. فإيران بامتلاكها هذه الأسلحة لا تتوانى عن ابتزاز أقطار الخليج العربي أو تهديدها بالهجوم على منشآتها النفطية أو خنق الشريان المائي الناقل لنفطها[42].

ان اختلال التوازن العسكري بين إيران والدول العربية لصالح إيران، يمكن أن يؤدي الى اتجاه إيران نحو محاولة فرض سيطرتها على الخليج العربي، لإكراه العراق والدول الخليجية العربية على اعتناق السياسات التي تلائمها[43].

ولدى إيران تطلعات لتصبح القوة الإقليمية المهيمنة، كما تسعى لزيادة نفوذها وهيمنتها، يساعدها في ذلك التحديث العسكري، لان امتلاك إيران لتقنية عسكرية متقدمة من روسيا والصين وكوريا الشمالية يسبب الإزعاج وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي[44].

وخلاصة القول ان لسياسة إيران الإقليمية انعكاسات على المستوى العسكري تجاه الاقطار العربية. وهذه الانعكاسات تحمل تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي. وبالتالي فإن هذا الأمر يعد عامل قوة اضافي لسياسة إيران الإقليمية. وربما تكون القوة العسكرية لإيران عامل تقييد لها، لأنها ستثير العالم ضدها وبالتالي سينعكس سلباً على سياستها الإقليمية. وسوف تقابل بزيادة تسلح الأقطار العربية سواء العراق او دول مجلس التعاون الخليجي، مما يزيد من الانفاق العسكري وهذا سيكون على حساب التنمية، أي انها ستجر المنطقة معها لسباق تسلح وعلى جميع المستويات، وهذا بدوره سيغرق المنطقة بدوامة عدم الاستقرار ويصبح احتمال وقوع النزاع مسألة وقت فقط.

المطلب الثاني: على المستوى الأمني

ان التصور الإيراني للأمن في المنطقة هو محاولة عزل أقطار منطقة الخليج العربي عن عالمها العربي، ومحاولة اقامة نظام أمني ضيق ومحدود يسمح بسيطرتها وهيمنتها على المنطقة في ظل الوهن الشديد الذي تعاني منه تلك الأقطار من المنطقة العربية. لا سيما بعد الخلل الاستراتيجي الذي أحدثه العدوان الثلاثيني في موازين القوى في المنطقة. وبهذا تحقق هدفها البعيد المتمثل في (تحويل الخليج العربي الى خليج فارسي) [45].

ويمكن القول ان إيران تركز اهتمامها على المنطقة العربية، اذ تحتل بعض المناطق في البلاد العربية كجنوب العراق والبحرين والاقليم الشرقي في السعودية ساحة لنشاطها العقائدي، كما تركز كذلك على أن تكون طرفاً فاعلاً في أي نظام أمني مستقبلي في المنطقة، الأمر الذي يثير خوف دول المنطقة من الأهداف الإيرانية المستقبلية ويثير خوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين من حدوث اختراق أمني إيراني لدول عربية صديقة مما يهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية. لهذا تحرص الولايات المتحدة وأصدقاؤها على وجود أحلاف ثنائية مع عدد من الدول العربية الخليجية التي لا تستطيع بقدراتها العسكرية الحالية مواجهة أي عمل عسكري إيراني[46].

وبالتالي نستطيع القول ان وجود التحالفات أو الترتيبات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الاقطار العربية الخليجية، يدخل منطقة الخليج العربي في دوامة التحالفات والتي تهدد أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وربما تؤدي الى تحجيم سياسة ايران ووقف تطلعاتها الاقليمية.

وتستخدم إيران أوراق ضغط عديدة على الاقطار العربية ولاسيما العراق. وأوراق الضغط هذه لها تأثير سلبي على العراق لانها تمثل اختراق للأمن الوطني العراقي، اذ تحاول إيران اثارة عوامل تركيبة العراق الداخلية- القومية والدينية[47].

فالمسألة الكردية تعد أحدى أوراق الضغط التي تستخدمها إيران ضد العراق، وهي تستخدمها للتأثير على مواقفه، وكذلك تهديد الأمن والاستقرار في شماله. وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون المسألة الكردية عنصر تعاون فيما بين العراق وإيران، من خلال الاتفاق فيما بينهما على الخطوط المشتركة للتعامل مع المسألة بالشكل الذي يفتح أبواب التعاون الاقليمي ويغلق أبواب الصراع الاقليمي، وايجاد الحلول اللازمة التي تحقق مصالح الطرفين[48].

وتؤيد إيران حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه (جلال الطالباني)، اذ تهدف من وراء هذا الدعم اضعاف الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود بارزاني) وملاحقة عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. ويعد هذا الأمر تدخلاً واضحاً في شؤون العراق الداخلية وتهديد الأمن والاستقرار في شمال العراق[49].

والأكثر من ذلك فإن إيران واصلت تنسيقها مع ما يسمى المعارضة العراقية. وتسببت زيارة مسؤولها (غلام محمدي) الى بريطانيا عام 1998 بمهمة تنسيقية من هذا النوع في اثارة موجة من الإستهجان الداخلي والخارجي، ومما ساعد على زيادة حدة النقد لمسلك محمدي والنظام برمته ان الزيارة تزامنت مع ضرب العراق وضلوع بريطانيا فيه، الأمر الذي ترك انطباعاً ربماً خاطئاً عن دور إيراني غير المباشر في العملية. وفي هذا الأمر اشارة واضحة الى ان إيران تهدف الى تغيير النظام في العراق، ويعد هذا العمل تدخلاً واضحاً في شؤون العراق الداخلية لزعزعة أمنه واستقراره[50].

وفي صفحة الغدر والخيانة عام 1991، قامت إيران بتسهيل مهمة ادخال أعداد كبيرة من المخربين الإيرانيين الى العراق، وما تزال مستمرة للتأثير على الوضع الداخلي للعراق والتدخل في شؤونه الداخلية[51].

والقضية الأكثر خطورة التي تواجه الأقطار العربية الخليجية هي قضية التواجد الإيراني الذي أصبح يشكل خطرا جسيما على التركيب السكاني في منطقة الخليج العربي، وعبر عن هذه الحقيقة السيد (عبد الله يعقوب بشارة) أمين عام مجلس التعاون الخليجي الاسبق حين قال قبل أن أواجه "الاسرائيلين" في الجولان، انني كمواطن خليجي يجب أن أواجه المشكلة التي تهددني والتي ستجعلني ضحية، انها مشكلة الهجرة الأجنبية. والقطر الوحيد الذي انتبه الى خطر هذه الظاهرة، هو العراق، على أثر المشاكل مع إيران فقد قام بتسفير أعداد منهم، لما أثاروه من مشاكل داخل العراق. وقد وصلت أعداد لا يستهان بها من ذوي الأصول الإيرانية الى مواقع السلطة وفي مختلف أقطار الخليج العربي، واستطاعت أن تكون بؤرة لإمتداد النفوذ الإيراني والتعاطف مع توجهاته. اذ تبلغ نسبة الإيرانيين في قطر (21.6%)، وفي الامارات العربية المتحدة (10.7%) وفي الكويت.(7.8%) وفي البحرين (4.2%) وفي السعودية (0.5%) وفي سلطنة عمان (0.3%)[52].

ويتضح مما تقدم ان هناك اختراقاً سكانياً واضحاً للأقطار العربية الخليجية من قبل إيران، وبالتالي فهناك تهديد إيراني لأمن واستقرار الأقطار العربية الخليجية.

وتستغل إيران توطين مواطنيها في أقطار الخليج العربي للإدعاء بأحقية تبعية بعض هذه الأقطار لها. وتسعى الى (بلقنة) الوطن العربي عن طريق استقطاب الشيعة والإستفادة من الإيرانيين الذين يسكنون في الوطن العربي[53].

وتعتمد إيران على الجزر العربية الثلاث بسبب قربها من الساحل، كمركز مراقبة يمكن من خلاله رؤية سواحل المملكة العربية السعودية، وهذا الموقع يفوق في اهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل مضيق هرمز. وهذه الجزر لا

تقل في أهميتها الإستراتيجية عن طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الابيض المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الأحمر[54].

وقد استغلت إيران وجود مركز ثقافي لها في السودان لإدامة نشاطها الاستخباري اذ ترددت معلومات مفادها أن (أذرشت) مسؤول المركز، هو في الوقت نفسه ممثل المخابرات الإيرانية في كل من السودان ومصر. لذلك نلاحظ ان حكومة الصادق المهدي (1986– 1989) وفي ذروة تعاونها وعلاقتها الوثيقة مع حكومة إيران، خشيت من التحرك الإيراني في السودان من انه يهدد النظام السياسي والوحدة الوطنية[55].

كما استغلت إيران معاناة عدد من الأقطار العربية من المشاكل الاجتماعية (مشاكل أقليات)، لتصعيد مساندتها للحركات الإسلامية المعارضة لنظمها السياسية داخل الأقطار العربية مع الأقليات الشيعية لعملية المد الثوري الإيراني، ولإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في هذه الأقطار[56].

وخلاصة القول ان انعكاسات سياسة إيران الاقليمية على المستوى الأمني تجاه الوطن العربي، تمثل اختراقاً أمنياً واضحاً للوطن العربي، مما يشجعها على إثارة المشاكل الداخلية وزعزعة الأمن والاستقرار في هذه الأقطار. وبالتالي يعد هذا الأمر عامل قوة وتأييد اضافي لسياسة إيران الاقليمية. وربما يكون هذا الأمر بالعكس عاملاً سلبياً يحجم دور إيران في المنطقة.

المبحث الثالث

الإنعكاسات على المستوى الاقتصادي

لقد أدت أحداث التسعينات الى انقلاب ميزان القوى لصالح إيران على حساب الأقطار العربية وسوف يؤدي ذلك الى قيام أقطار منطقة الخليج العربي الى إعادة بناء جيوشها والحصول على أسلحة ومعدات حديثة، وهذا الأمر ينطوي على تكاليف اقتصادية باهظة تكون لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات تلك الأقطار[57].

ان تحكم إيران بمياه الأنهار الفرعية التي تنبع منها على امتداد حدودها من الشمال الى الجنوب، يسبب ضرراً لعدد من مناطق العراق الزراعية، لكنه لا يشكل خطراً على إيراد نهر دجلة الذي لا يتأثر بتلك الفروع في شمال إيران، لأن أهم فرعين لتغذيته هما الزاب الكبير والزاب الصغير اللذان ينبعان من جبال إيران والعراق في الشمال[58].

ويمكن القول ان إيران تكاد تكون المستفيدة الوحيدة من ارتفاع أسعار النفط خلال عامي (1990-1991)، اذ مارست إيران سياسة حصلت من ورائها على العديد من المكاسب الاقتصادية على حساب الأقطار العربية[59].

وقد تمثلت المكاسب الاقتصادية، بالمساعدات المالية والتسهيلات التجارية التي كانت بندا ثابتا في كل اللقاءات الخليجية- الإيرانية. وكان الهدف من هذه المساعدات والتسهيلات هو ضمان الموقف الإيراني في أم المعارك الذي كان يصب في مصلحة الأقطار الخليجية على حساب العراق. وقد رددت أقطار الخليج العربي أنها تتفهم احتياجات إيران الاقتصادية والأعباء الكبيرة التي تحملتها في حربها مع العراق[60].

ومن الجدير بالذكر ان إيران عضو في المنظمة الاقليمية للتعاون الاقتصادي (إيكو)، وهذا النظام مرشح في حالة نجاحه بتصفية الخلافات بين أعضائه، لكسب أهمية كبيرة في السياسة الدولية، بالنظر لاحتوائه على قدرات اقتصادية ونفطية ضخمة أخذت تشجع القوى الدولية على التنافس وكسب مناطق النفوذ، اذ تقدر الثروة النفطية للدول المطلة على بحر قزوين وبخاصة (أذربيجان وتركمانستان) بما يقرب من (40مليار برميل) يمكن أن تجعل منها منافساً قوياً لنفط الخليج العربي[61].

ان قيام إيران بتطوير قوتها العسكرية، تهدف من ورائها استخدام هذه القوة للضغط على أقطار الخليج العربي المجاورة لها لزيادة حصة إيران النفطية، ودفع هذه الدول لإستثمار أموالها في إيران. أي يمكن القول ان الغرض من وراء سعي إيران لتهديد جيرانها هو اكتساب النفوذ الاقتصادي عبر الوسائل العسكرية، واستخدام هذا النفوذ على نحو يسمح بتنمية الاقتصاد الإيراني[62].

وتحاول ايران التأثير على أسعار النفط عن طريق تخفيض الانتاج، وهذه سياسة مخالفة للسياسات النفطية الخليجية التي تقودها المملكة العربية السعودية[63].

ومن الجدير بالذكر ان لجزيرة ابو موسى أهمية استراتيجية أدت الى المطامع الإيرانية فيها اذ نجد ان الجزيرة تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً، ولاسيما انها تقع في وسط ممر ناقلات النفط من الخليج العربي الى العالم. بالإضافة الى وجود النفط بالجزيرة اذ يبلغ انتاج جزيرة أبو موسى في أحسن حالاته ما يقرب من (60) ألف برميل/يوميا، منذ أن بدأ الانتاج في تلك الجزيرة في عام 1974، إلا أن هذا الانتاج تراجع الآن اذ يتراوح بين (5-8) آلاف برميل/ يوميا، وتقوم باستغلاله شركة (كريسنت) التي تستثمر حقل المبارك في البحر، وتقتسم إيران ودولة الإمارات الدخل كما ينص الإتفاق الأصلي[64].

وقد حاولت إيران مد بحرها الاقليمي بالقوة عند احتلالها للجزر العربية الثلاث، بعدما تأكد وجود احتياطي نفطي ضخم في منطقة تبعد خمسة أميال عن جزيرة أبو

موسى، ولعل هذا هو أحد الأسباب الرئيسة التي حملت إيران على احتلال جزيرة أبو موسى والجزيرتين الأخريين طنب الكبرى وطنب الصغرى، الى جانب السبب الاخر وهو السيطرة على مدخل الخليج العربي وتأدية دور سياسي وعسكري بارز في المنطقة ومحاولة التأثير بشكل مهم في وضع ومستقبل منطقة الخليج العربي، كما ان وجودها في هذه الجزر والسيطرة على بحارها الاقليمية يجعلها قريبة اكثر من منابع النفط الغزيرة في الخليج العربي، وجعل جوارها الجغرافي أكثر قربا للسواحل العربية وما يفرضه ذلك الواقع من تداعيات تضر بأمن ومصالح العرب عامة[65].

كما كانت إيران تطرح رؤيا مستقبلية حول اهمية الجزر الثلاث، وتخطط لمرور ما يزيد عن 60 مليون برميل من النفط الخام في المضائق التي تشكلها هذه الجزر خلال الاعوام القادمة، ومعروف ان حجم مّا يمر في هذه المضائق يوميا (18) مليون برميل من النفط الخام. بالاضافة الى ان هذه الجزر تحتوي على كميات كبيرة من اوكسيد الحديد والنفط، وان هاتين المادتين لهما اهمية في التجارة العالمية[66].

يتضح مما تقدم ان إيران باحتلالها للجزر الثلاث حصلت على كسب ودعم اقتصادي كبير على حساب الاقطار العربية وبالاخص دولة الامارات العربية المتحدة.

وتسعى ايران في المرحلة الراهنة وفي اطار توثيق علاقاتها مع قطر الى استخدام ورقة المياه اداة سياسية واقتصادية في علاقاتها الاقليمية بدول المنطقة، اذ بدات مثل تركيا في اتباع الاسلوب نفسه، كاحد الوسائل لتوطيد مركزها في منطقة الخليج العربي. وقد عرضت ايران مشروع امداد قطر بالمياه العذبة الذي يهدف ليس فقط الى منافسة مشروع انابيب السلام التركي بل وأيضاً الى ربط قطر مائيا بإيران في ظل ما قد يثار من مشاكل نتيجة لاستغلال البلدين لاكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت مياه الخليج العربي والذي يسمى بحقل الشمال، حيث يقع على حدود الرصيف القاري وتملك قطر 8/7 من الحقل والباقي لإيران. وقد قامت إيران بتأييد قطر عند قيام مشكلة الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية عام 1993[67].

وقد اقدمت إيران بتوقيع الاتفاق مع قطر عام 1991. وبموجب هذا الاتفاق يتم مد انابيب لمياه الشرب الى قطر من نهر الكارون في ايران عبر الخليج العربي. وتؤكد إيران ان في امكانها توسيع شبكة الانابيب لتغذية الاقطار الخليجية الاخرى. فتلاقي مصالح كل من دولتي قطر وايران كان نتيجة خلاف قطر مع البحرين حول الحدود والجزر المشاطئة لهما. وبالتالي يمكن القول بان ايران حققت رغبتها في اختراقها للامن المائي لاقطار الخليج العربي[68].

وقد وافق مجلس الوزراء الكويتي على توصيات وزارة الكهرباء والمياه في شأن مشروع لنقل المياه العذبة من إيران الى الكويت بتكلفة تصل الى ملياري دولار، من خلال خط انابيب يصل طوله الى (330) كم على الاراضي الإيرانية، ونحو(210) كم تحت مياه الخليج، وسينتج المشروع بعد اتمامه نحو (200) مليون غالون من المياه يوميا، ويتوقع الانتهاء من تنفيذه بحلول عام 2005. أما تكلفة المشروع الإيراني القطري فبلغ (13) مليار دولار[69].

ويمكن القول ان هناك عدة جوانب ايجابية لهذه المشاريع لعل أهمها[70]:

1. مساهمتها في تكريس عمليات الانفراج والتحسن في العلاقات السياسية بين إيران وأقطار الخليج العربي.

انها أقرب الى التطبيق على ارض الواقع من المشاريع الأخرى لنقل المياه، ولاسيما المشروع التركي المسمى بـــ(أنابيب السلام) الذي سيقطع مئات الكيلومترات في ظروف جيولوجية ومناخية وسياسية صعبة، تعرضه للخطر الدائم وتزيد من تكلفته بشكل مستمر. كما أن هذا المشروع ينطلق مما يمكن أن يطلق عليه (المتاجرة بالمياه) ولاسيما ان تركيا ترفع شعاراً مفاده (المياه مقابل النفط).

2. ستكون هذه المشاريع أقل تكلفة من مشروعات التحلية في نظر العديد مــن الخبراء الاقتصاديين.

3. يتضح من المشروع الخاص بنقل المياه من إيران الى الكويت ان القطاع الخاص ممثلا في عدد من الشركات هو الذي يتولى عملية التمويل، وهذا معناه تقليل العبء المالي على الحكومات في هذا الشأن وتهيئة البيئة الخليجية لتقبل حقيقة ان المياه يمكن أن تتحول الى (سلعة).

وفي مقابل هذه الجوانب الإيجابية، فان هناك جوانب سلبية لهذه المشاريع أهمها[71]:

1. ان المياه تتصل اتصالا مباشرا بالأمن القومي والاستقرار الداخلي في اقطار مجلس التعاون الخليجي، وهي ليست سلعة عادية يمكن الاستغناء عنها أو البحث عن مصادر أخرى للحصول عليها، وعلى هذا الأساس فان هنالك عدة محاذير سياسية ترتبط بمشاريع نقل المياه الى أقطار الخليج العربي من إيران، لعل أهمها وأبرزها ما يتعلق منها بالخلافات القائمة بين الجانبين حول قضايا مثل أمن الخليج العربي، القوات الأجنبية، العلاقة مع" اسرائيل"، الجزر الأماراتية. هذه الخلافات يمكن أن تتصاعد في أي لحظة طالما بقيت من دون تسوية، وفي هذه الحالة يمكن أن تتحول المياه الى ورقة سياسية أو أداة ضغط بيد الطرف المالك لها والمتحكم فيها.
2. لا يمكن الوثوق بشكل كامل برشادة القرار السياسي الإيراني في المجال الخارجي، اذ ما زالت الكفة متأرجحة بين المتشددين والمعتدلين، اذ يمكن أن يدخل موضوع المياه في اطار أي مناورة سياسية بين الطرفين، بخاصة وان جانبا من التيار المتشدد يعارض تطوير إيران لعلاقاتها مع العرب.
3. الجانب الآخر الذي يجب أخذه في الإعتبار هو: هل امكانيات إيران المائية قادرة بالفعل على الوفاء بحاجات أقطار الخليج العربي من المياه؟ فمن الجدير بالذكر ان إيران ذاتها تتعرض لبعض المشاكل المائية وتتعرض بعض مدنها للجفاف، لا سيما بعد أن زادت ملوحة نهر الكارون، الذي من المفروض ان تنقل المياه منه الى الكويت وقطر. وذلك عندما تم عمل بعض الفروع له

لتزويد مدن إيرانية بالمياه. وفي عام 2000 شهدت بعض المناطق في إيـــران مظاهرات شديدة احتجاجا على سياسة الحكومة المائية ومشـــاكل الميـــاه لتـــي تعانيها، مما اضطر وزير الطاقة الى القول (ان وزارته لا تفكر فـــي الوقـــت الحاضر في أي مشروع لتصدير المياه الى دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ازمة المياه التي تعانيها غالبية المدن الإيرانية).

وقد برزت في عام 2000 مشكلة بين إيران والكويت بشأن حقل درة البحري، فهذه المشكلة برزت عندما كلفت إيران شركة فرنسية- أمريكية تنفيذ أعمال حفر في الحقل لحسابها. وقامت بالتنقيب في الحقل من جانب واحد، دون التشاور مع الكويت والسعودية، على الرغم من ان الحقل هو محل نزاع لم يتم حسمه بين الدول الثلاث. ويقع حقل درة في المنطقة الشمالية من مياه الخليج العربي في مثلث الجرف القاري، الذي تشترك في ملكيته السعودية وإيران والكويت، الى الشمال الشرقي من جزيرة قاروه الكويتية، وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي في هذا الحقل بنحو(21) مليار متر مكعب. ويقدر انتاجه اليومي بما يتراوح بين(18 -45) مليون متر مكعب[72].

وتحاول إيران تنشيط اقتصادها من خلال اقامة روابط اقتصادية وتجارية مع السودان وبذلك هي تستخدم العوامل الاقتصادية من أجل خدمة أهدافها السياسية[73].

وقد اشار أحد التقارير المنشورة من قبل مركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية بالنص (ان علينا استغلال الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر والأردن وتركيا وباكستان والسودان، لتحويلها الى ثورة سياسية واجتماعية ضد الأنظمة الحاكمة في هذه الدول). وهذا يعني ان إيران ترى ان الظروف المناسبة لتدخلها، ليس في الشؤون السودانية، وانما في أي بلد عربي أو إسلامي اخر، انما تتمثل (في تفاقم الأزمة الاقتصادية واحتمالات الاضطرابات السياسية والفتن الطائفية...)[74].

ومن الجدير بالذكر ان التوجه الإيراني لإفتتاح (طريق الحرير)، سيفتح الأسواق الجديدة أمام تجارة أقطار الخليج العربي، لاسيما تجارة دولة الامارات العربية في دبي مع الجمهوريات الإسلامية ودول الكومنولث الروسي، كما انه يقلل من أسعار السلع التي تصل الى اقطار الخليج العربي، التي تعتمد على الاستيراد. وتأمل إيران أن يخلق الخط مصالحاً اقتصادية وتجارية جديدة تكون سنداً لتحسين العلاقات على وجه العموم بينها وبين أقطار الخليج العربي[75].

وخلاصة القول ان لسياسة إيران الاقليمية انعكاسات على المستوى الاقتصادي على الوطن العربي، وهذه الانعكاسات لها تأثيرات سلبية وإيجابية عليه. وبالتالي نستطيع القول ان الانعكاسات الاقتصادية تعد عامل قوة ودعم لسياسة إيران الاقليمية. وبالمقابل فأن الوضع الاقتصادي الداخلي لإيران، يمكن أن يؤثر على علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. اذ تعاني إيران من مشاكل اقتصادية، وهذه المشاكل يمكن أن تؤثر سلباً على سياسة إيران الاقليمية.

المبحث الرابع

التوجهات المستقبلية لسياسة إيران الإقليمية

المطلب الأول: على المستوى الإقليمي

على الرغم من سنوات الحرب الثمانية التي دارت رحاها بين العراق وإيران، الا ان الاطار العام للعلاقات بين الطرفين يتغير ببطء على مستوى النظرة الى الاخر. ففي عام 2000 اكد الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني ان (إيران على كامل الاستعداد لاقامة تحالف اقتصادي وثقافي وحتى عسكري يشمل العراق، وان مثل هذا التحالف بفضل القدرات المالية وموقعه الجغرافي سيشكل قاعدة متينة للعالم الاسلامي في مواجهة "اسرائيل")[76]. كما دعى الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) العراق للعمل سويا من اجل بلورة (مجتمع انساني يقوم على اساس التفاهم والاحترام المتبادل، ويعيش في منأى عن أي شكل من اشكال الظلم والتمييز) [77].

ومن العلامات الواضحة على تطور العلاقة بين إيران والعراق، هي السياحة الدينية المتبادلة بين إيران والعراق، والتي تطورت بشكل كبير في عام 2000. وبهذا نستطيع القول ان السياحة الدينية يمكن ان تكون احد الاسباب التي من شأنها ان تطور وتوثق العلاقة في المستقبل المنظور والبعيد بين إيران والعراق، على الرغم من المشاكل العالقة بين الطرفين[78].

ومن الملاحظ ان قضية الجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى)، تمثل نقطة اتفاق وتلاق بين عموم المحافظين وعموم الإصلاحيين، حول تأكيد السيادة الإيرانية على هذه الجزر. فليس في إيران من يقبل التنازل عن الجزر. والدليل على ذلك هو عدم تعاون إيران مع اللجنة الثلاثية

المكونة من قطر وسلطنة عمان والسعودية لبحث الخلاف الإيراني – الإماراتي على الجزر في عام 2000. ان هذا التطور يضيف تفصيلاً جديداً للموقف الرسمي والشعبي المتشدد لتأكيد سيادة إيران على هذه الجزر. وفي ظل هذه المؤشرات ستبقى إيران متمسكة باحتلالها لهذه الجزر، وسترفض الحلول والمقترحات المقدمة لحل هذه القضية في الوقت الحاضر او في المستقبل المنظور مما يحكم توجهها المستقبلي تجاه الاقطار العربية في الخليج العربي[79].

ان استمرار النزاع حول الجزر الثلاث سيؤدي الى التباعد اكثر من السابق بين دولة الامارات العربية وإيران. وفي الوقت نفسه فان المخاوف المشتركة حول مضيق هرمز (في حالة تدخل القوى الدولية في شؤون هذا المضيق)، ستؤدي الى توثيق العلاقات بين سلطنة عمان وإيران[80].

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية – السعودية، فسوف يستمر التشاور بين البلدين في كافة القضايا محل الاهتمام المشترك مع اختفاء الاطار المؤسسي لهذه التفاعلات، من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين تجتمع بصورة دورية، وإنشاء مجلس لرجال الأعمال السعوديين والإيرانيين وزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وتوسيع مجال التعاون في المجال الأمني مثل مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة الى وضع الترتيبات اللازمة للتعاون العسكري لاسيما فيما يتعلق بضمان حرية الملاحة والحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربي[81].

ان انهيار اسعار النفط وتحكم الدول الصناعية الكبرى بأسواقه، والاضرار الجسيمة التي يلحقها هذا الوضع باقتصاديات الدول المنتجة، وفي مقدمتها إيران والأقطار العربية النفطية وغير النفطية التي تتأثر بضعف التدفقات المالية على المنطقة، هذا الواقع يفرض ضرورة التقارب وتوطيد العلاقات بين إيران والعرب، وكذلك ضرورة التنسيق الإيراني – العربي داخل منظمة (اوبك) وخارجها، من اجل إعادة التوازن الى السوق النفطية، وتثبيت اسعار عادلة لهذه السلعة الاستراتيجية، والتنسيق في مواجهة

اثار المشروعات النفطية الجديدة، كتلك الخاصة ببحر قزوين، والتي لا تمس المصالح الإيرانية فحسب، بل وتشكل ضغطا على الدول المنتجة الأخرى في المنطقة، ونستطيع القول ان هناك افاقاً رحبة لتطور العلاقات بين إيران والعرب[82].

فالعلاقات بين ايران واقطار الخليج العربي ستسير نحو تحسن ملحوظ، مع عدم خلوها من توتر محدود في مراحل متباعدة، لكنه لن يتصاعد الى مواجهة مباشرة بين الطرفين. اما مع العراق، فان استمرار حالة اللاسلم واللاحرب هي الارجح، ولا يقلل من شان هذا التوقع احتمال ان تسوء العلاقة بين البلدين فتغلب عليها سمة الصراع، الا ان البلدين في كل الأحوال لن يكررا مأساة سنوات الحرب الثمانية[83].

وستبقى نقطة الخلاف الرئيسة في المستقبل بين إيران واقطار الخليج العربي، هي عدم رغبة ايران في تواجد أي قوى غير خليجية في المنطقة[84].

وبهذا الشأن يقول (علي اكبر ولايتي) وزير خارجية إيران السابق (ان امن "الخليج الفارسي" هو مسؤولية دول المنطقة وحدها ولايمكن جلبها من الخارج) [85]. وقال الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) في ايار 1997 بعد انتخابه (ان اهم فقرة في سياستنا الخارجية هي ابعاد العدو عن منطقتنا. أي علينا ان نرى اساطيل الاعداء تغادر المنطقة... وليتم ذلك، علينا تعزيز قدرات قواتنا الدفاعية... لان هذا ضروري لدعم بلادنا ودعم دبلوماسيتنا الخارجية) [86].

ويتضح مما تقدم ان إيران سوف تستمر في رفضها للتواجد العسكري الاجنبي في الحاضر والمستقبل، كونه الخطر الاول الذي يهدد امن المنطقة ويخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وتراهن إيران على صعوبة استمرار التواجد العسكري الأجنبي ولاسيما الأمريكي لمدة طويلة في ظل ما يبدو من قلق في كثير من الأوساط الثقافية

الخليجية، بل ولدى بعض الأوساط الحكومية ايضا. ان لم يكن بسبب الثمن السياسي لهذا التواجد، فبدافع تكلفته الاقتصادية[87].

وسوف تستمر إيران في رفضها (لعملية التسوية) للصراع العربي ـ "الإسرائيلي"، وهو الامر الذي تصاعد مع الانتصار الذي حققته المقاومة اللبنانية، مما عد من قبل العديد من المحللين بمثابة نجاح لمنهج ايران، المتمثل في طرح خيار المقاومة حلاً وحيداً للصراع لاعادة الحقوق العربية، والذي برز من خلال الموقف الإيراني من الانتفاضة الفلسطينية، وعلاقتها بكل من لبنان وحزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية وهنا يلتقي الموقف الإيراني مع الموقف العراقي[88].

ان لإيران مصلحة في التعاون مع العرب للتعامل مع عملية (التسوية). "فإسرائيل" خطر عليها مثلما هي خطر على العرب. ان "إسرائيل" لن تتيح لإيران مجالا للحركة. فمنطق تاريخ الشرق يقول انه لايحتمل قوتين كبيرتين من غير مواجهة. وكانت ايران والدولة العثمانية حالة من حالات المواجهة. ويتعذر على ايران تحقيق توازن مع "إسرائيل" ان وقفت منفردة واخذت الاقطار العربية موقف الحياد[89].

وستتمسك إيران اكثر بعلاقاتها مع سوريا في الحاضر والمستقبل، فالعلاقة بين الطرفين هي علاقة يمكن وصفها بالاستراتيجية. فسوريا بالنسبة لإيران ورقة قوة في خلافها مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية[90].

وسوف تستمر ايران في تقديم التأييد للحركات الإسلامية الراديكالية في الحاضر والمستقبل. لان بقاء المؤسسة الدينية في الحكم في إيران في حد ذاته يمثل مصدر الهام للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة، لاسيما تلك الجماعات ذات الطابع العنيف. كما ان العديد من هذه الحركات الإسلامية تعد إيران الملاذ والملجأ الأخير لها بعد ان استعارت هذه الحركات اللغة والشعارات السياسية (للثورة الإيرانية)[91].

لكن افتضاح الصورة الإيرانية عند بعض الحركات الإسلامية قلل من احتمالية التعاون مع ايران وحصل الفراق بينهما.

وفيما يخص العلاقات الإيرانية المصرية، فان هذه العلاقات في تحسن مستمر وستشهد تطوراً كبيراً نحو الأفضل في المستقبل، على الرغم من وجود اسباب تحول دون قرار العودة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهي[92]:

1. ازدواجية القرار في إيران وعدم حسم الإصلاحيين معركة صنع القرار الإيراني لصالحهم.
2. وجود بقايا لسياسة إيران السابقة في تأييد ومساندة الجماعات الإسلامية العنيفة.
3. استمرار الاختلاف حول أمن الخليج العربي.
4. معارضة إيران (لعملية التسوية) التي تقودها مصر.
5. حصول إيران على تسهيلات عسكرية في مناطق في البحر الأحمر تمثل حساسية للامن القومي المصري.

وسوف تستمر إيران في تعزيز وجودها السياسي والثقافي في السودان في المستقبل، نظراً لما يشغله السودان من موقع فريد بوصفه مدخلاً عربياً الى افريقيا. ولتوفر جملة من المتغيرات التي تساعد على اختراقه لاسيما معاناته الاقتصادية، وخسائره الناجمة عن الحرب في الجنوب، بالإضافة الى طبيعة وضعه الاثني المعقد وكبر مساحته، مما يترك أثاراً سلبية في استقراره السياسي وتماسك وحدته الوطنية[93].

اما بخصوص التوجه الإيراني نحو تركيا. فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان نطلق عليها تسمية (العلاقات المتذبذبة)، أي بعبارة أخرى هي علاقات غير مستقرة تتراوح بين التهدئة والتصعيد. وسوف تستمر العلاقات بين الجانبين في المستقبل على هذه الوتيره. فهناك اختلاف في المواقف بين البلدين حول (عملية التسوية) في

الشرق الاوسط والتحالف التركي – "الإسرائيلي"، وامنياً بسبب الاتهامات المتبادلة بخصوص تأييد ايران لعناصر حزب العمال الكردستاني[94].

وعلى الرغم من التذبذب في العلاقة بين إيران وتركيا، الا ان التعاون الاقتصادي ولاسيما في مجالات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، سوف يفتح افاقاً رحبه للعلاقة بين الجانبين، والذي من المتوقع ان يزداد في المستقبل، وكذلك سوف يزداد حجم التبادل التجاري بينهما. فمن المعلوم ان مدن وقرى تركية عديدة تعاني من نقص فادح في الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية[95].

ومن المحتمل ان إيران تهدف من وراء تطور وازدياد علاقاتها الاقتصادية مع تركيا الى[96]: -

1. اختراق الحلف الأمريكي الغربي من خلال تركيا، واضعاف روابط تركيا مع اوربا الغربية.

2. اختراق العلاقة الخاصة بين تركيا و"إسرائيل".

3. توطيد العلاقة بين إيران وتركيا، يمكن ان يحسن من العلاقات المتوترة بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية.

الا اننا يمكننا القول ان العلاقة بين تركيا وإيران، يمكن ان تتاثر بالبعد الديني، فتركيا علمانية وإيران دينية، تركيا سنية وإيران شيعية متطرفة، أي ان هناك اختلاف واضح في التوجهات الدينية، يمكن ان تؤثر على العلاقات بين الجانبين.

وسوف يزداد التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في المستقبل بالنظر لاهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لإيران. ويبدو ان فرصة نجاح المسعى الإيراني في الجمهوريات لها حظ اوفر من النجاح للأسباب الآتية[97]:

1. انها تتحرك في الجمهوريات بأكثر من وسيلة مترابطة، فهي تستفيد من موقعها الجغرافي، ومن امتداداتها العرقية والمذهبية في الجمهوريات، والتي تطرحها بمفاهيم جديدة تبدو اكثر قبولا في الجمهوريات من مفاهيمها القديمة، بالاضافة الى تلويحها بالمعونة الاقتصادية، واستخدامها لورقة العصر الرابحة، ونقصد بها الورقة الثيوقراطية الإسلامية.

2. ان تداخل اهداف ووسائل الحركة الايرانية في الجمهوريات يعطيها فرصة من النجاح، فمثلا تبدو المداخل الثيوقراطية والاقتصادية اهداف تارة ووسائل تارة اخرى. وهذا الامر يقلل ان لم نقل يسقط المعوقات الداخلية لدى الجمهوريات امام الحركة الإيرانية. وفي الوقت نفسه يربك حركة الاطراف الاقليمية المعوقة لإيران.

3. ان العقلانية التي اتسم بها الجهد الإيراني في الجمهوزيات يعطي إيران فرصة من النجاح، لانه يشل القدرة العسكرية التي تمتلكها الاطراف المضادة بشكل يفوق ما عند ايران، لاسيما وان دول الإقليم تستند على القدرة العسكرية الأمريكية – الغربية. بالإضافة الى ان قدرات ووسائل الجانب الإيراني متفوقة بشكل ملموس على وسائل وقدرات تركيا ومصر والسعودية وروسيا كل على انفراد، مما يعطيها دوراً اقليمياً اكثر بروزاً في الجمهوريات.

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية المقيد الرئيس على الحركة الإيرانية في جمهوريات آسيا الوسطى، لانها معنية بحكم كونها القوة الكبرى الوحيدة في العالم، باحتواء الأصولية الإسلامية المتدفقة من إيران، لما تحمله من تهديد حضاري شامل لمفاهيم الغرب وطروحاته. فالولايات المتحدة الامريكية قادرة على الحد من الحركة الإيرانية في هذه الجمهوريات للأسباب الآتية(98):

1. لديها من الوسائل والقدرات المادية المتاحة للتعامل مع الجمهوريات ما يفوق الوسائل والقدرات الإيرانية بشكل ملحوظ.

2. انها قادرة على التنسيق مع القوى الاقليمية المنافسة للحركة الايرانية واستثمار مصادر القوة المتوافرة هنا وهناك في فعل متناغم جماعي مشترك ضد الفعل الإيراني في الجمهوريات.

وعلى هذا الاساس، ستكون الجمهوريات الاسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، على الاغلب بؤرة للصراع الإيراني – الامريكي، وربما تتخذ احد المسارات آلاتية[99]:

1. قد تنشب الحرب بين إيران والولايات المتحدة بالاصالة، وبالنيابة ليتقرر بموجبها الطرف الرابح في الجمهوريات.

2. قد ينتهي الصراع، وهو الاحتمال ألاكثر قبولاً بنتائج توفيقية، الامر الذي يعزز الدور الإقليمي لإيران في الجمهوريات من دون ان يختفي الدور الامريكي عن ساحة الصراع، بل انه سيكون له حصة كبيرة في الجمهوريات.

وتبقى قضية استقرار أفغانستان من اهم اهداف الاستراتيجية الايرانية، ولكن ليس من مصلحتها اقامة حكومة افغانية موالية للولايات المتحدة الأمريكية وتأتمر بآمرها، وان تخلق المشاكل لإيران. أي بعبارة اخرى في حالة استقرار الأوضاع في أفغانستان، فان إيران ستقوم بتوطيد علاقاتها معها في المستقبل، لان ليس من مصلحة إيران ان تكون علاقاتها متوتره مع أفغانستان، كونها احدى دول الجوار الجغرافي والتي تمتد تأثيراتها السياسية الى إيران. وسيحكم العلاقة مع افغانستان طراز الحكم في الاخيرة، لاسيما وان التحالف الدولي كان قد استبعد الاقلية الموالية لإيران من تشكيلة الحكومة الافغانية.

وقد قامت إيران بدعوة (حميد كارازاي) الى زيارتها، والتي تمت بالفعل في تموز 2002، واستقبل بحفاوة مبالغ فيها من قبل الحكومة الإيرانية، وضم الوفد الافغاني ثلث وزراء الحكومة الافغانية، وهو يعطي مؤشراً الى ان إيران مع تأييد

حكومة (كارازاي) واستقرارها، وعلى امل ان يعمل (كارازاي) في الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وهو الذي اعلن في المؤتمر الصحفي في إيران اثناء زيارته، ان كلاً من الولايات المتحدة وإيران صديقتان الى حكومة أفغانستان وانه يأمل في إنهاء الخلاف بينهما[100].

المطلب الثالث: على المستوى الدولي

في عام (2001) وقع في (مدينة شنغهاي) الصينية اعلان تأسيس (منظمة شنغهاي للتعاون)*. وتضم هذه المنظمة ست دول هي (الصين الشعبية وروسيا الاتحادية واربع دول من جمهوريات اسيا الوسطى هي، كازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان واوزبكستان). ومن المتوقع ان تدعو الدول الأعضاء في المنظمة إيران للانضمام للمنظمة. فمن المعقول جدا ان تنظم إيران الى هذه المنظمة في المستقبل المنظور، بالنظر للعلاقة المتميزة التي تربطها بكل من روسيا الاتحادية والصين، بالإضافة الى ان هناك روابط جغرافية وسياسية تربط دول (منظمة شنغهاي) فيما بينها وكذلك تربط ايران بدول المنظمة، اذ تمتلك الصين إمكانيات اقتصادية كبيرة بالاضافة الى الإمكانيات العسكرية الكبيرة المتوافرة لدى روسيا الاتحادية، وهذا الامر يساعد على تعزيز وتطوير امكانيات ايران الاقتصادية والعسكرية. بالإضافة الى ان انضمام إيران الى تلك المنظمة سيوفر لها فضاءً استراتيجياً جديداً وقدرات اكبر على أضعاف سياسة الاحتواء الأمريكية[101].

وسوف يزداد التوجه الإيراني نحو الصين في المستقبل، ولاسيما في المجال العسكري وذلك للأسباب آلاتية[102]:

1. استعداد الصين رسميا لتلبية مختلف احتياجات القوة العسكرية الإيرانية.
2. الحظر الأمريكي ـ الأوربي المفروض على تصدير السلاح الى إيران.

---

* عقب الاعلان عن قيام المنظمة، حددت اهدافها في الاتي: 1 – تقوية بناء الثقة المتبادلة بين الدول الاعضاء في المنظمة. 2 – خلق علاقات جوار وصداقة جيدة بين الدول المشاركة فيها. 3 – تشجيع التعاون الفعال بين الدول المشاركة في مجالات السياسة والاقتصاد التجاري، التكنولوجيا العلمية، الزراعة، التعليم، اطاقة، المواصلات، البيئة، ومجالات اخرى. 4– بذل الجهود المشتركة لاحلال السلام والامن والاستقرار في المنطقة من اجل بناء ديمقراطية وعدالة، ونظام دولي سياسي واقتصادي. حول هذا الموضوع انظر: علاء جمعة محمد، (منظمة شنغهاي) افاق التعاون الامني الجديد في اسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، القاهرة، 2001،ص 137.

3. ان الصين تورد اسلحتها بأسلوب المقايضة، الامــر الــذي يتوافــق مــع الحالــة الاقتصادية لايران. وبالتالي فان تعزيز العلاقات مع الصين يؤيد إيــران اقليميــاً ودولياً.

ويمكن لإيران كسر العزلة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية في المستقبل المنظور والبعيد، عن طريق تكوين تحالفات اقتصاديّة مع الاقتصاديات الاسيوية الصاعدة ولاسيما الصين واليابان[103].

وخلال زيارة وزير الخارجية الهندي (دينيش سنج) لإيران عام 1994، اقترحت إيران انشاء حلف او محور اسيوي، يضم (إيران والهند والصين بل واليابان)، لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم، وطرحت ايران اقتراحاً مشابهاً بمناسبة زيارة رئيسة الوزراء الباكستانية (بناظير بوتو) لإيران في عام 1993، أن تكون باكستان طرفا في الحلف او المحور الآسيوي. فمن الوارد جداً ان تتجه إيران في المستقبل، لتشكيل هذا الحلف او المحور، لاسيما في ظل الضغط الأمريكي الذي تواجهه، والذي يشكل قيداً على حركتها الإقليمية والدولية[104].

وسوف تشهد العلاقات الإيرانية – الروسية تطوراً كبيراً في المستقبل، أي سوف يكون هناك مزيد من التعاون وبكافة المجالات بين الجانبين. فسياسة الاحتواء والضغط الأمريكي على إيران وروسيا بخصوص مفاعل (بوشهر)، وكذلك سيطرة الشركات النفطية الامريكية على منطقة بحر قزوين وابعاد إيران عنها، كل ذلك يمكن ان يدفع بإيران وروسيا الى المزيد من التعاون والتقارب[105].

وهناك مجموعة من الاعتبارات التي تسوغ التعاون والتقارب الإيراني – الروسي وهي[106]:

1. تسعى روسيا إقامة تكتل اقتصادي مع ايران في المنطقة، يضم دول آسيا الوسطى، ولعلها تعد ان تركيا وليست ايران هي القوة المنافسة لها، ويتلاقى التوجه

الروسي مع الاحتياجات الإيرانية لإيجاد حليف لها والخروج من العزلة المفروضة عليها، بخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

2. انه في ظل التحولات الدولية والإقليمية وبروز روسيا، فقد لاحظت روسيا تشنيد التنافس وتزايد القوى الاقتصادية من حولها بين منافسيها الصين وتركيا، مما شجع توجهها نحو إيران في الجنوب.

3. تسعى روسيا الحصول على المنافع الاقتصادية التي يحققها التوجه نحو إيران والتحالف الاقتصادي معها حتى لو كان في ذلك ما يعد تأييداً لإيران من الناحية السياسية، ما دام هذا التحالف يحقق لها توسيع رقعة نفوذها في المنطقة.

4. ان روسيا وإيران تسعيان تقاسم الثروات النفطية في بحر قزوين وفتح اسواق لصادراتهما، وقد أعلنت الدولتان انهما تعارضان أي تحرك من جانب واحد من ناحية الدول المطلة على بحر قزوين بالنسبة للتنقيب عن ثرواته او استغلالها، وواضح ان الدولتين تعارضان على وجه الخصوص أي تواجد قوى للمصالح الغربية وبخاصة منها الأمريكية في المنطقة.

ومن الحقائق الجيوبولتيكية بروز ايران في الوقت الحاضر، كونها البلد الوحيد الذي يربط مستودعي الطاقة الرئيسين في القرن الحادي والعشرين، وهما منطقة (بحر قزوين – آسيا الوسطى) ومنطقة الخليج العربي، الأمر الذي يرشح إيران في المستقبل لان تؤدي دوراً مهماً في السياسات العالمية وربما يزيد من مشاكلها الدولية، وهذا الأمر دفع بالدول الأوربية ومنها المانيا الى تعزيز علاقاتها مع إيران. وزيادة على هذا فان موقع إيران الجيوبولتيكي أهلها لان تكون افضل الطرق لضمان استمرار تدفق الغاز والنفط من منطقة بحر قزوين الى أوربا بشكل يحقق وضعاً تنافسياً في الأسواق العالمية[107].

ان استمرار سيطرة التيار الإصلاحي في ايران، يمكن ان يؤدي الى تطوير وتأييد العلاقات الإيرانية – الأوربية نحو الأفضل في المستقبل. ولا شك في ان الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) يدرك جيدا ان عودة علاقات بلاده مع اوربا الى سابق عهدها، ومد جسور بلاده مع دول الجوار الرئيسة سوف يؤكدان موقفه في الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية والحيلولة من دون الاصطدام مع السياسة الأمريكية[108].

ان تدهور العلاقات الاقتصادية بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية، ووصولها الى حد التجمد قد اعطى فرصة للقوى التجارية المنافسة، وبخاصة المانيا واليابان وإيطاليا لتزيد من علاقاتها الاقتصادية مع ايران. أي بعبارة اخرى ستشهد العلاقات الإيرانية – الأوربية في المستقبل ولاسيما في المجال الاقتصادي تطوراً كبيراً نحو الأفضل، وبخاصة في ظل تدهور العلاقات الإيرانية – الأمريكية. اذ يكون للشركات الأوربية حرية واسعة في التعامل الاقتصادي مع إيران من دون منافسة الشركات الأمريكية[109].

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية المقيد الرئيس لسياسة إيران الإقليمية، اذ تشهد العلاقات الإيرانية – الأمريكية تدهوراً مستمراً. وسبب تدهور هذه العلاقات هو اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بانها ما زالت تؤيد الدول المتهمة بالإرهاب، ومازالت تسعى للحصول على سلاح نووي وغيره من اسلحة الدمار الشامل. بالإضافة الى انها ما تزال تعارض (عملية التسوية) في الشرق الاوسط، والتوصل الى سلام عربي – "إسرائيلي". وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان تخلي ايران عن هذه السياسة هو شرط أساسي لتطبيع العلاقات معها[110].

ونستطيع ان نحدد صورة العلاقات الإيرانية – الأمريكية في المستقبل، من خلال تصريحات المسؤولين في كلا البلدين. فقد اعلن (مرشد الثورة) علي خامنئي في عام 2000 رفضه للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وان(الأمريكيين يحلمون اذا كانوا يعتقدون ان في وسعهم فتح سفارة في إيران) [111].

وفي عام 2002 شن (جورج بوش الابن) الرئيس الأمريكي هجوماً عنيفاً في خطابه (رسالة الاتحاد)، على كوريا الشمالية والعراق وإيران، وعد هذه الدول محور الشر (Evil Axis)[112].

يبدو ان إمكانية تحسن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية او اجراء حوار مباشر بينهما في المستقبل المنظور لا تزال ضئيلة. فرفض إيران للشروط الأمريكية للحوار في ظل الظروف الراهنة يعد أمراً طبيعياً ومنطقياً، فليس من الممكن ان تقدم إيران باسم الحوار ما لم تقدمه منذ عشرين عاماً بالضغط والاحتواء والعزل والابتزاز[113].

(1) احمد ابراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وايران في الخليج، مصدر سبق ذكره، ص119.

(2) د.ممدوح انيس فتحي، ايران قوة مضافة ام مصدر تهديد للامن العربي، مصدر سبق ذكره، ص105.

(3) محمد رضا فوده، العلاقات الايرانية الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص73.

(4) فهمي هويدي، الخطاب السياسي والاعلامي لدى الحكومات والنخبات وتاثير ذلك في العلاقات العربية – الايرانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (202)، بيروت، 1995، ص99.

(5) نوار محمد ربيع نوري، العلاقات التركية – الإيرانية واثرها على الامن الوطني العراقي، مجلة دراسات الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد (2)، الجامعة المستنصرية، 1996،ص219.

(6) د. حميد شهاب احمد، العلاقات الكويتية – الإيرانية في ظل الحرب العراقية – الايرانية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (7)، جامعة بغداد، 1990،ص124.

(7) د. هاني الياس خضر الحديثي، موقف تركيا وايران وباكستان من ازمة حرب الخليج، مصدر سبق ذكره، ص70. وكذلك انظر: د. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، مصدر سبق ذكره، ص26.

(8) د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور ايران في التاثير على جيوبولتيكية منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص128. وكذلك انظر: د. ظافر ناظم سلمان، ايران وامن الخليج العربي في التسعينات، مصدر سبق ذكره،ص25.

(9) د. قيس محمد نوري، الحرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سبق ذكره، ص325.

(10) د. هلال ثجيل جلوي، العراق وايران في عقد التسعينات، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (4)، جامعة البصرة،2000، ص4.

(11) محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البرلجماتية والاعتدال، مصدر سبق ذكره، ص136.

(12) نحن وإيران، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (32)، لندن، 1993، ص10.

(13) د. خلدون ناجي معروف – كريم سيد كتبار، ايران و"إسرائيل" دراسة في تغيير موازين القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، مجلة الدراسات الدولية،ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد،1992،ص15.

(14) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التعاون الروسي الايراني وفرص استمرار الضغوط الامريكية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (14)، مصر، 1995، ص37.

(15) د.محمد رضا فودة (تعقيب)، في السيد جعفر رائد، العلاقات العربية الايرانية واثارها على الاستقرار داخل العالم العربي، في المؤتمر الدولي الاول (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد)، ط2، مركز الدراسات العربي الاوربي، بيروت، 1997، ص289.

(16) د. يوسف الحسن (تعقيب)، القضايا المتعلقة بالامن القومي العربي الايراني، ندوة تطوير العلاقات العربية – الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ايران، 2002، ص15. وكذلك انظر: د. محمد السعيد ادريس، مجلس التعاون الخليجي 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، وحدة الدراسات جريدة الخليج، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص124.

(17) د. ظافر ناظم سلمان، ايران وامن الخليج العربي في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص30.

(18) أ.د. نازلي معوض، دول الجوار الجغرافي والامن القومي العربي، في مجموعة باحثين، الامن القومي العربي ابعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص121 – 122.

(19) د. نسرين عبد الرحمن مراد (تحليل نقدي)، في أي فولر – ايان اوليسر، اساطير الخليج الفارسي نحو سياسة متعايشة مع المتغيرات، ترجمات خليجية، سلسلة اوراق فصلية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (2)، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص39.

(20) طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص257.

(21) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية/ الخليجية 2001–2000 ،مصدر سبق ذكره، ص29. وكذلك انظر: د. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (147)، القاهرة، 2002، ص77.

(22) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999 – 2000، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(23) د. خلدون ناجي معروف – كريم سيد كنبار، إيران و"إسرائيل" دراسة في تغيير موازين القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، مصدر سبق ذكره، ص15.

(24) د. محمد رضا فوده (تعقيب)، في السيد جعفر رائد، العلاقات العربية الايرانية واثارها على الاستقرار داخل العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص289 – 290.

(25) د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص19.

(26) د. محمد رضا فوده، تحديات الامن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص 157 – 158. وكذلك انظر: د. محمد رضا فوده، العلاقات الايرانية ـ الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 58 – 59.

(27) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص262.

(28) د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص20.

(29) المصدر نفسه، ص18.

(30) د. هاني الياس خضر الحديثي، اثر التنافس الاقليمي الايراني – التركي – الباكستاني في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية على منطقة الخليج والوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص66.

(31) جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الايرانية على الامن الاقليمي: المنظور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص170.

(32) خالد ابراهيم حسين السامرائي، الخليج العربي في الاستراتيجية الايرانية بعد انتهاء الحرب الباردة: نموذج الجزر العربية الثلاث، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، 2002، ص244.

(33) د. قحطان احمد سليمان الحمداني، العلاقات العراقية – الايرانية الواقع والمستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (5)، بغداد، 1998، ص404 – 405.

(34) د. ظافر ناظم سلمان، العلاقات الايرانية – الروسية في بيئة متغيرة وانعكاسها على العراق، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد (19)، بغداد، 2001، ص4.

(35) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص131.

(36) هنري كيسنجر، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، 2002، ص199.

(37) محمد علي احمد فؤاد، اخبار وتحليلات ستراتيجية من منطقة المحيط الهندي، مصدر سبق ذكره، ص19. وكذلك انظر: (تقرير المنطقة العسكرية الامريكية لمجلس الشيوخ)، المهددات الامنية للمصالح الامريكية في الشرق

الاوسط والقرن الافريقي، مجلة دراسات استراتيجة، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان (21 – 22)، الخرطوم، 2001، ص122.

(38) خالد بن سلطان بن عبد العزيز ال سعود، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مصدر سبق ذكره، ص17 – 18.

(39) محمد رضا فوده، العلاقات الايرانية ـ الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص29،ص57.

(40) كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسية الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص282 – 283.

(41) انتوني كوردزمان، قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مصدر سبق ذكره، ص395.

(42) د. منعم صاحي العمار، رغم سعيها الحثيث لإكتساب القدرة النووية هل تمتلك إيران ستراتيجية نووية، نشرة دراسات آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (30)، جامعة بغداد، 1999، ص45.

(43) كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص274.

(44) (تقرير المنطقة العسكرية الامريكية لمجلس الشيوخ)، المهددات الأمنية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، مصدر سبق ذكره، ص126.

(45) نقلا عن ا.د. نازلي معوض، دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص85.

(46) ياسر خطاب، إيران والاتفاق العسكري التركي-" الاسرائيلي"، مصدر سبق ذكره، ص33.

(47) ظافر ناظم سلمان، العراق والخليج العربي في التسعينات، في مجموعة باحثين، العلاقات العربية- العربية في التسعينات، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1993، ص213.

(48) مركز الريادة للمعلومات والدراسات، آفاق العلاقات العراقية- الإيرانية- التركية- السورية، سلسلة تنمية المجتمع المدني، الأردن، 1998، ص36. وكذلك انظر : نوار محمد ربيع نوري، العلاقات التركية- الإيرانية وأثرها على الأمن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره، ص212.

(49) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص190.

(50) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص42.

(51) د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور إيران في التأثير على جيوبولتيكية منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص128.

(52) المصدر نفسه، ص118-119، ص124.

(53) طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي، مصدر سبق ذكره، ص93، ص95. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مدحت أيوب، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دار ماجد للطباعة، القاهرة، 1993، ص26-27. ود. جواد صندل البدران، توجهات إيران نحو دول مجلس التعاون الخليجي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (5)، جامعة البصرة، 2000، ص5.

(54) د. لازم لفتة المالكي ـــ د. باسم حمزة عباس، الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق المشروع، مصدر سبق ذكره، ص28.

(55) د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص20.

(56) عثمان كامل، الدور الإيراني في أمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص41.

(57) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990 دراسة في الاقتصاد السياسي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص182.

(58) د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مصدر سبق ذكره، ص143-144.

(59) عثمان كامل، الدور الإيراني في أمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص43.

(60) ظافر ناظم سلمان، السياسة الإيرانية تجاه العراق- دراسة للموقف الإيراني في أم المعارك، مصدر سبق ذكره، ص105.

(61) نقلا عن د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 256.

(62) جمال سند السويدي، المأزق الأمني في الخليج دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص482، ص484.

(63) ا.د. إجلال محمود رأفت، المشاكل الإقليمية وآثارها على الأمن العربي دراسة حالة القرن الأفريقي، في المؤتمر الدولي الأول (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد)، ط2، مركز الدراسات العربي- الأوربي، بيروت، 1997، ص275.

(64) د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية- الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص29.

(65) د. فخري هاشم خلف، إيران وتحديد الجرف القاري في الخليج العربي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (4)، جامعة البصرة، 2000،ص 7.

(66) د.لازم لفتة المالكي – د. باسم حمزه عباس، الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق المشروع، مصدر سبق ذكره، ص28.

(67) د. محمد رضا فودة، العلاقات الايرانية – الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص62.

(68) د. معين حداد، الشرق الاوسط دراسة جيوبولتيكية قضايا الارض والنفط والمياه، ط1،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،1996،ص164.

(69) المياه الإيرانية هل تحل مشكلة المياه في دول مجلس التعاون، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (27)، الأمارات العربية المتحدة، 2001، ص90.

(70) المصدر نفسه، ص91.

(71) المصدر نفسه، ص91. وكذلك انظر: د. حمدان باجي نوماس، إيران: المياه وامكانات التعاون مع أقطار الخليج العربي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (19)، جامعة البصرة، 2001، ص8.

(72) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية- الخليجية2001-2000، مصدر سبق ذكره، ص32.

(73) محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص5.

(74) نقلا عن د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص19.

(75) سفير أحمد طه محمد، إيران بين التكتلات الاقليمية والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، القاهرة، 1997، ص209.

(76) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية /الخليجية 2001-2000، مصدر سبق ذكره، ص63.

(77) المصدر نفسه، ص63.

(78) مركز الريادة للمعلومات والدراسات، افاق العلاقات العراقية – الايرانية – التركية – السورية، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(79) د. نيفين عبد المنعم مسعد، ايران 2001 - 2000، مصدر سبق ذكره، ص270.

(80) د.ظافر ناظم سلمان، السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي – المسار والمستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (5)، بغداد، 1998، ص315.

(81) د. محمد سعد ابو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص156 – 157.

(82) محمد رشاد الشريف، تطور العلاقات العربية – الإيرانية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (80)، بيروت، 1999، ص135. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع

انظر: د.حسن نافعة، الإطار العالمي والإقليمي للعلاقات العربية – الايرانية، ندوة تطوير العلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، إيران، 2002، ص16 – 17.

[83] ظافر ناظم سلمان، مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية، مجلة دراسات الشرق الاوسط، مركز دراسات ام المعارك، العدد (5)، الجامعة المستنصرية، 1998، ص361.

[84] د. محمد رضا فودة، العلاقات الايرانية ــ الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص52.

[85] رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف ايران من الشاهنشاهية الى الخاتمية، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000، ص48.

[86] المصدر نفسه، ص48.

[87] التقرير الاستراتيجي العربي،1998،مصدر سبق ذكره، ص220.

[88] التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 2000، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (27)، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص213.

[89] د.كاظم هاشم نعمة، الامن القومي / القطري العربي، ندوة تطوير العلاقات العربية – الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ايران، 2001، ص15.

[90] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة،ايران والتحولات السياسية في الشرق الاوسط، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (20)، مصر، 1996، ص39 – 40.

[91] د. وليد محمود عبد الناصر، ايران وجماعات العنف السياسي في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص107.

[92] د. حسن ابو طالب، التقارب المصري ــ الإيراني (المظاهر والقيود)، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، القاهرة، 2001، ص149 – 150.

[93] د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص20.

[94] التقرير الاستراتيجي الايراني السنوي 2000، مجلة شؤون خليجية، مصدر سبق ذكره، ص214.

[95] نظيرة محمود خطاب، التقارب التركي – الإيراني والضغوط الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص38 – 39. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: طلعت احمد مسلم، احتمالات المواجهة الإيرانية ــ التركية، مصدر سبق ذكره، ص64.

[96] ياسر خطاب، العلاقات الإيرانية – التركية بين محفزات التطور ومعوقات التراجع، مصدر سبق ذكره، ص132 – 133.

[97] نديم عيسى، إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص29.

[98] المصدر نفسه، ص29.

[99] المصدر نفسه، ص29.

[100] د. احمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، القاهرة، 2002، ص38.

[101] المصدر نفسة، ص 136، ص138. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. محمد السيد سليم، (منظمة شنغهاي) للتعاون واحتمال انضمام إيران اليها، جريدة الحياة العدد (14001)، بيروت، الاثنين 16/تموز/2001، ص 4.

[102] منعم صاحي العمار – نزار اسماعيل الحيالي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الاوسط بعد ام المعارك، مصدر سبق ذكره، ص22.

[103] د.علاء الحديدي، الشرق الاوسط بين اسيا واوربا، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، القاهرة، 1997، ص44. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: زبغنيو بريجنسكي، الفوضى الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، ص172.

[104] سفير احمد طه محمد، ايران بين التكتلات الاقليمية والتحولات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص211.

[105] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التعاون الروسي الايراني وفرص استمرار الضغوط الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص39.

[106] عبد الوهاب محمد، التعاون الايراني – الروسي الواقع والافاق المستقبلية، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (43 – 44)، مصر، 1997، ص124. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د.نيفين عبد المنعم مسعد، السياسات الخارجية العربية تجاه ايران (تطوير العلاقات العربية – الإيرانية "ملف")، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (279)، بيروت، 2002، ص104.

[107] د. خليل مخيف لفته، العلاقات الألمانية – الإيرانية، أوراق أوربية، قسم الدراسات الأوربية، مركز الدراسات الدولية، العدد (61)، جامعة بغداد، 2001، ص2.

[108] د. خالد عبد الله الزعبي، السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية المتوقعة بعد انتخاب محمد خاتمي، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (54 – 55)، مصر، 1997، ص48.

[109] التقرير الاستراتيجي العربي1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996، ص241 – 242. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) لندن، تقلصات الشرق الأوسط تقييم استراتيجي دولي لتطورات المنطقة 1997 – 1998، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (14)، القاهرة،1998، ص36. و (الاجندة الامريكية) تقرير مجموعة الرئاسة للدراسات معهد واشنطن، بناء الامن والسلام في الشرق الاوسط، ترجمة وتقديم: يوسف ابراهيم الجهماني، ط1،دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2001،ص101.

[110] رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف ايران من الشاهنشاهية الى الخاتمية، مصدر سبق ذكره، ص44. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: لينكولن بلومفيلد، السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي، ط1،سلسلة محاضرات الامارات (5)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1997، ص13 – 14.

[111] د. نيفين عبد المنعم مسعد، ايران 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص271.

[112] د. احمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص35.

[113] احمد بهي الدين، العلاقات الايرانية ـــ الامريكية بين الممكن والمستحيل، مصدر سبق ذكره، ص205.

الخاتمة

بالنظر الى التحول العالمي من نظام ثنائي القطبية الى نظام أحادى القطبية. والذي يشهد هيمنة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك بروز الكيانات الإقليمية. يمكننا ان نصف عالم اليوم بأنه عالم متغير يتأرجح بين الاستقرار وعدم الاستقرار. واصبح النظام الدولي بوضع متحول بين القديم والجديد.

ولقد تناولنا في دراستنا هذه سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي (1990 – 2000)، وكان على الباحث التثبت من فرضيتها الرئيسة التي مفادها ان إيران تطمح لأن يكون لها دور إقليمي مميز. تستطيع من خلاله التحرك بحرية أوسع تجاه دول الجوار الجغرافي.

وقد تناولت الدراسة المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية. ووجدنا بأن المتغيرات الداخلية المتمثلة بالمؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية تؤدي دوراً كبيراً في السياسة الإيرانية. وبالتالي يمكن القول بان لديها تاثيراً واضحاً على سياسة إيران الإقليمية، ويمكن ان تكون عامل قوة وتقييد لهذه السياسة في الوقت نفسه. وان اختلفت قوة وشدة تأثير تلك المتغيرات. فمثلاً تتميز المؤسسة الدينية بالقوة والمكانة البارزة في الحياة السياسية الايرانية لاكثر من المؤسسة العسكرية والاحزاب السياسية.

وفي الوقت نفسه فأن المؤسسة الدينية تعاني من نقاط ضعف منها:

1. الاختلاف بين المرجعيات الدينية، وانقسام المؤسسة الدينية الى تيارات ابرزها (الإصلاحيين والمحافظين).

2. إيران محددة الحركة بأطار تفسيرها الفقهي للدين الاسلامي. فهي دولة اسلامية تعتنق المذهب الشيعي الاثني عشري. وان جميع الدول المحيطة بها تختلف في مذهبها

عن ايران (أي جميع الدول المحيطة بها تعتنق المذهب السني بأستثناء اذربيجان التي تعتنق المذهب الشيعي الا انها تختلف قومياً عن ايران فهي دولة تحمل القومية التركية).

اما المؤسسة العسكرية فلديها قوة ومكانة اكثر من الاحزاب السياسية وهكذا. لمتد التأثير ليشمل المتغيرات الإقليمية والتي من خلال دراستنا لها وجدنا ان لها تأثيرا واضحا على سياسة إيران الإقليمية ولاسيما المتغير "الإسرائيلي" والمتغير التركي.

وفي مرحلة التسعينات من القرن السابق حدثت أهم المتغيرات على المستوى الدولي. وكان لها أبلغ الاثر على دول العالم ومن ضمنها إيران. فأنهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، والذي كان يشكل الجار العملاق لايران، الذي يحمل تهديداً كبيراً لها، قد غير الخارطة الجغرافية والسياسية، فاصبح هناك عدة جمهوريات مجاورة لإيران. وكان لزاما على إيران اتباع سياسة مغايرة للسياسة التي كانت تتبعها في زمن الاتحاد السوفيتي. عامة ونستطيع القول ان انهيار الاتحاد السوفيتي، قد ازال عامل التهديد والخوف الذي كان يشكله ضد إيران. وأصبحت لدى ايران حرية أوسع في الحركة السياسية في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق. والأجدر بنا ان نشير بان روسيا الاتحادية الآن أصبحت لديها علاقات وطيدة مع إيران، وهي الآن ممول الأسلحة الرئيس لإيران.

وبمقابل ذلك فأن انهيار الاتحاد السوفيتي قد منح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على النظام الدولي، واصبح هناك قطب واحد مسيطر على هذا النظام. فالهيمنة الأمريكية أصبحت عامل كبح وتقييد لسياسة إيران الإقليمية، ومن خلال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ايران، التي تمثلت بالأحتواء المزدوج ومن ثم التمايزي، وكذلك قانون داماتو والذي بمقتضاه فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية ضد إيران.

ولا نستطيع إغفال دور الاتحاد الاوربي، اذ كان للدول الأوربية دور كبير في إفشال قانون داماتو، كما شهدت العلاقات الأوربية – الإيرانية تحسناً كبيراً وفي كافة المجالات.

وتناولت الدراسة أيضاً إمكانيات وقدرات ايران، فوجدنا ان إمكانياتها وقدراتها الجغرافية (الموقع والمساحة) والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية كبيرة جدا.

اذ تشغل إيران مساحة كبيرة، وتتمتع بموقع جغرافي مهم، يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية.

بالإضافة الى تمتعها بالتماسك الاجتماعي على الرغم من تعدد القوميات. فالعامل الديني هو سر التماسك الاجتماعي لسكان إيران. اذ نستطيع القول ان اغلب القوميات المكونة للمجتمع الإيراني تكن نوعاً من الولاء والطاعة للمؤسسة الدينية وتخضع لها بسبب الاعتقاد الديني، ولمرشد الثورة ورجال الدين أهمية قصوى في خلق هذا الولاء والتماسك على الرغم من كل التناقضات بين المرجعيات الدينية.

فضلا عن القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها إيران ولاسيما النفط والغاز، فلديها احتياطي كبير من هاتين المادتين اللتين تعدان عصب الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من هذا فأنها تعاني من مشاكل اقتصادية (التضخم، الديون الخارجية)، وهذه المشاكل ألحقت أضراراً كبيرة بالمجتمع الإيراني وأصبحت الأغلبية من الشعب الإيراني تعيش تحت خط الفقر. ولا نستطيع إنكار التطور الحاصل على مستوى قوتها العسكرية، فهي الان تتمتع بقوة عسكرية كبيرة، ولاسيما في مجال الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، التي تتفوق فيها على الأقطار العربية.

اما المؤسسات الحاكمة في النظام السياسي الإيراني فتتمتع بالحرية في ممارسة سلطاتها ويجب ان تكون السياسة المرسومة والقوانين التي تصدر عن المؤسسة المختصة غير مخالفة للشريعة الاسلامية، ويبقى مرشد الثورة له الدور البارز والكبير في الحياة السياسية والدينية، اذ تخضع جميع السلطات بما فيها رئيس الجمهورية، لسلطة مرشد الثورة، مما يؤدي هذا الأمر الى القضاء على جميع الاختلافات السياسية في النظام السياسي الإيراني.

وهذه الإمكانيات والقدرات تتيح لها ممارسة دور إقليمي مؤثر في المحيط العربي والإقليمي. ففي المحيط العربي، فان إيران تركز في حركتها السياسية على منطقة الخليج العربي. وقد شهدت العلاقات الإيرانية – الخليجية تحسناً كبيراً خلال المدة بين 1998 – 2000. اذ تعمل إيران جاهدة على بناء علاقات متطورة مع المملكة العربية السعودية، وقد لاحظنا التقارب الحاصل في العلاقة بين الجانبين في عام 1999. ومن أسباب هذا التقارب هو الاتفاق على قاعدة محددة لانتاج النفط بالنسبة لإيران وكذلك وقف انهيار أسعار النفط. وقد شهدت العلاقات تبادل الزيارات بين مسؤولي الجانبين، اذ ترتبط الدولتان بعلاقات اقتصادية وثقافية جيدة ولاسيما في مرحلة التسعينات.

وأمتد هذا الدور ليشمل قارة أفريقيا حيث السودان التي تتمتع بعلاقات قوية مع إيران. وكذلك اصبح لإيران علاقات متطورة مع دولة جنوب أفريقيا ولاسيما في المجال الاقتصادي وشهدت العلاقات بين الجانبين تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين. وتعد إيران المصدر الرئيس للنفط الى دولة جنوب أفريقيا. وكذلك كان لإيران دور كبير في التوسط لحل النزاع السوداني – الأوغندي، وفعلا جرت مفاوضات بين الجانبين تحت الوساطة الإيرانية. لا بل امتد هذا الدور ليشمل مساعدة إيران لمسلمي البوسنة والهرسك في حربها ضد الصرب، وكان لها دور كبير في إنهاء الحرب بين الجانبين من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي، ومن خلال التنسيق مع الدول الإسلامية الأخرى مثل تركيا والسعودية.

بالإضافة الى ان إيران دخلت في التنظيمات الاقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، ومنظمة تعاون دول بحر قزوين، لانها تتمتع بمكانة وثـقل كبير في هذه المنظمات، والتي تهدف خلالها تحقيق أهداف ومصالح معينة تؤكد سياستها الإقليمية.

وبالنظر لعدد دول الجوار الجغرافي المحيطة بايران، فانها اتبعت سلوكاً سياسياً معيناً تجاه قضايا تلك الدول وبما يتماشى مع مصالحها وأهدافها السياسية. فكان

لإيران سياسة خارجية معينة تجاه قضايا منطقة الخليج العربي.فالعلاقات الإيرانية – العراقية تشهد تحسناً ملحوظاً، فقد شهدت مرحلة التسعينات تبادل الزيارات بين مسؤولي الجانبين وعلى أرفع المستويات، ويمكن وصف حالة العلاقات الإيرانية – العراقية بحالة اللاسلم واللاحرب فهناك مشاكل عالقة تعيق تطور العلاقات بين الجانبين مثل مشكلة الأسرى ومشكلة الطائرات. وكذلك مشكلة المعارضة، ولإيران موقف سياسي رافض للتواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي، كونه عامل تهديد وعدم استقرار لدول المنطقة ولإيران. ولديها وجهة نظر خاصة بأمن المنطقة من خلال تأكيدها على ان حماية امن المنطقة هو من شأن دول المنطقة. وليس من شأن القوات العسكرية الأجنبية. لهذا كان لها موقف رافض لاعلان دمشق في اذار1991 والذي كان يهدف الى أقامة نظام أمني يكفل حماية منطقة الخليج العربي وقد اعتبرت إيران سوريا ومصر ليستا من دول المنطقة، وتبقى إيران متمسكة باحتلالها للجزر الثلاث لما تمثله تلك الجزر من أهمية إستراتيجية بالنسبة لإيران، وهي ترفض حل المشكلة بالطرق كافة، اذ رفضت المقترح الإماراتي القاضي بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

ومن خلال بحثنا في سياسة إيران تجاه قضايا دول آسيا الوسطى المجاورة، وجدنا ان إيران تتبع سلوكاً سياسياً خارجياً يتماشى مع أهدافها ومصالحها، فسياستها تجاه مشكلة ناغورنو كاراباخ مختلفة تماماً مع منطلقاتها الأيديولوجية الرامية الى تأييد الدول الإسلامية.

فأذربيجان دولة إسلامية تعتنق المذهب الشيعي وهو المذهب نفسه الذي تعتنقه إيران، اما أرمينيا فهي دولة مسيحية، ألا ان الموقف الإيراني مشابه الى الموقف الروسي المؤيد لارمينيا، وذلك لعدة أسباب منها هدف ايران في أضعاف أذربيجان ألام. اذ يطالب المسؤولون السياسيون في أذربيجان ضم الجزء الأذربيجاني الواقع تحت السيطرة الإيرانية، وهذا الأمر يحمل تهديداً كبيراً لامن واستقرار إيران. اما السبب الثاني فهو ان إيران لا تريد مخالفة الموقف الروسي، لكي لا تتضرر

العلاقات المتطورة بينهما، ولاسيما على مستوى العلاقات العسكرية والتي تشهد تطوراً كبيراً. اما السبب الثالث هو ان تركيا تؤيد أذربيجان وهناك تعاون كبير بين الجانبين، لذلك حصل تلاقي في التوجهات السياسية بين إيران وروسيا لسد الطريق أمام تركيا التي تحاول الدخول في منطقة آسيا الوسطى، وهذا الأمر يضعف من مكانة إيران الإقليمية في هذه المنطقة. كون تركيا المنافس الإقليمي لإيران في منطقة آسيا الوسطى.

اما على مستوى آخر فان العلاقات الإيرانية – التركمانستانية تشهد تطوراً كبيراً وبكافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، اذ تمثل تركمانستان نقطة الانطلاق لإيران تجاه منطقة آسيا الوسطى.

وكان لإيران ولا تزال موقفاً سياسياً اتسم بالتباين، أي عدم الاستقرار على موقف معين تجاه أطراف قضية كشمير (الهند، باكستان). ففي بعض الأحيان يكون موقفها الى جانب باكستان، ومرة أخرى يكون موقفها مختلف تماماً عن الموقف السابق وهكذا، والسبب في ذلك هو سعيها لتحقيق اكبر قدر من المصالح في شبه القارة الهندية.

وتبقى القضية الأفغانية، القضية الأكثر تعقيداً، بالنظر لتدخل الأطراف الإقليمية والدولية فيها. وتسعى إيران الى ان يكون الوضع في أفغانستان مستقر. لان عدم الاستقرار فيها يمكن ان يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في ايران، وذلك بحكم الجوار الجغرافي الذي يربط الدولتين. لان تدخل القوى الخارجية في أفغانستان يجعل من ساحة إيران مكشوفة أمام تلك القوى، وهذا عامل تهديد لإيران. لذلك فان مسعى إيران هو إقامة حكومة أفغانية تشمل جميع الأطراف الموجودة في افغانستان، وتضمن حقوق جميع المواطنين الأفغان. ألا أننا في النهاية نستطيع القول ان إيران قد خسرت في أفغانستان، بسبب ان الدول المتحالفة ضد أفغانستان قد أقرت الحكومة المؤقتة فيها ولم تأخذ بنظر الاعتبار الأقلية الشيعية (الهازارا) في افغانستان والتي تؤيدها ايران.

وبحكم الجوار الجغرافي الذي يربط إيران بالوطن العربي، فان سياسة إيران الإقليمية، تحمل في طياتها انعكاسات واضحة وعلى المستويات كافة على الوطن العربي.

فعلى المستوى العسكري، وبالنظر للإمكانيات العسكرية المتطورة لدى ايران، والتي تسعى من خلالها الى الهيمنة على المنطقة، فان لسياستها الإقليمية انعكاسات عسكرية واضحة على الأقطار العربية والتي تحمل في طياتها تهديداً واضحاً للامن القومي العربي. بل وتمثل اختراقاً أمنياً وسكانياً واضحاً للأقطار العربية.اما على المستوى السياسي فان لسياسة إيران الإقليمية انعكاسات سياسية واضحة على الأقطار العربية، فالتوجهات السياسية لإيران تؤثر سلباً على الأقطار العربية.اما على المستوى الاقتصادي، فقد وجدنا ومن خلال تتبعنا للحركة السياسية الخارجية الإيرانية، ان هناك انعكاسات اقتصادية تؤثر سلباً وإيجاباً على الأقطار العربية.

اما التوجهات المستقبلية لسياسة ايران الإقليمية، فان العلاقات بينها وبين الدول العربية وخاصة الدول الخليجية ستسير نحو تحسن ملحوظ. فهناك تطور نحو الاحسن في العلاقات الايرانية – العراقية، فقد شهدت مرحلة التسعينات تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وسوف يزداد هذا التطور في المستقبل لان من مصلحة البلدين تعزيز اواصر التعاون المشترك، وحل المشاكل العالقة بينهما. وتشهد المرحلة الراهنة تحسن ملموس في العلاقات الايرانية – الخليجية، وسوف يزداد هذا التحسن في المستقبل.

وستبقى قضية الجزر العربية الثلاث المقيد الرئيس لتوجه ايران المستقبلي ازاء دول الخليج العربي، فايران متمسكة باحتلالها لهذه الجزر، وترفض الحلول المقترحة لحل هذه المشكلة، أي بعبارة اخرى سوف تتمسك ايران باحتلالها للجزر العربية الثلاث في المستقبل. ونظرا للتهديدات التي يشكلها التواجد العسكري الاجنبي في الخليج العربي وخصوصا التواجد الامريكي ضد ايران. فانها ستبقى رافضة لهذا التواجد في المستقبل. ولا يمكن إغفال الخطر "الإسرائيلي" الذي يهدد امن المنطقة، فستبقى حالة العداء قائمة بين إيران و" إسرائيل" في المستقبل،

بالإضافة الى موقف ايران الرافض لعملية (التسوية السلمية) للصراع العربي "الاسرائيلي". وسيبقى موقفها هذا حتى في المستقبل.

وفيما يخص علاقات ايران مع دول الجوار غير العربية، فستبقى العلاقات الايرانية – التركية غير مستقرة، وذلك لوجود نقاط اختلاف كثيرة بين البلدين الا ان الجانب الاقتصادي يمكن ان يفتح افاق رحبة للعلاقة بين الجانبين. ونظرا لأهمية منطقة اسيا الوسطى بالنسبة لايران، فان توجهها نحو هذه المنطقة سوف يزداد في المستقبل. وفي حالة استقرار الاوضاع في افغانستان، فان العلاقات الايرانية- الافغانية ستشهد تحسن كبير في المستقبل.

وعلى الصعيد الدولي، ستشهد العلاقات الايرانية- الروسية تطوراً كبيراً في المستقبل وخصوصا في المجال العسكري. فهناك نقاط التقاء عديدة تبرر التعاون والتقارب بين الجانبين. وطالما بقيت ايران تركز على تطوير قوتها العسكرية، فستشهد علاقاتها مع الصين وكوريا الشمالية تطوراً كبيراً في المستقبل وخصوصا في المجال العسكري، فلدى ايران رغبة جامحة في ان تمتلك السلاح النووي، وهاتين الدولتين تستطيع ان تقدم الخبرات والتكنولوجيا اللازمة لصنع الأسلحة النووية. ونظرا لحاجة إيران الى الدعم السياسي من الدول الأوربية، بالاضافة الى سياسة الانفتاح التي يمارسها التيار الاصلاحي، فستشهد العلاقات الايرانية – الاوربية تطوراً كبيراً نحو الافضل في المستقبل، وذلك محاولة منها لكسر طوق العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية. اما بخصوص العلاقات الايرانية – الامريكية، فستبقى متدهورة في المستقبل، فهناك نقاط اختلاف كثيرة تؤدي الى التباعد وعدم تحسن العلاقات بين الجانبين.

الاستنتاجات

1. ان المؤسسة الدينية لها تأثير على سياسة ايران، فهي تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية الإيرانية، بالإضافة الى تأثير المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية. وان كان تأثيرها اقل درجة من تأثير المؤسسة العسكرية.
2. تعد "اسرائيل" وتركيا من الأطراف الإقليمية التي لها تأثير كبير على السياسة الايرانية. وخصوصا "اسرائيل" التي تعتبر خطر رئيس على ايران. ويعد هذا الامر عامل مقيد لسياسة ايران الاقليمية.
3. لقد شهدت مرحلة التسعينات متغيرات كبيرة من أهمها (انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، ومن ثم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وبروز الاتحاد الأوربي، وكان لهذه المتغيرات تأثيرات سلبية وإيجابية على سياسة إيران الإقليمية.
4. تتمتع ايران بإمكانيات وقدرات كبيرة (المساحة والموقع الجغرافي، البنية الاجتماعية، البنية الاقتصادية، البنية العسكرية، البنية السياسية) اتاح لها هذا الامر فرصة ممارسة سياسة إقليمية ذات تطلع قيادي.
5. تمارس ايران دور إقليمي مؤثر في نطاق الدائرة العربية، بالإضافة الى دورها الإقليمي الذي لايمكن إغفاله في الدائرة شبه الإقليمية (الدول الأجنبية غير العربية).
6. تمارس ايران دور فاعل في المنظمات الاقليمية، والتي تعد عضو رئيس فيها. مثل منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) ومنظمة تعاون دول بحر قزوين، وكذلك لايمكن اغفال دورها في رفض المشروع "الشرق أوسطي".
7. هناك تطوراً كبيراً في العلاقات الايرانية – العراقية، وهي تسير نحو تحسن ملحوظ، فهناك مجالات كثيرة للتعاون بين البلدين، أي بعبارة اخرى اصبحت نقاط التعاون والتقارب اكثر من نقاط الاختلاف بين الجانبين.
8. تمسك ايران باحتلالها للجزر العربية الثلاث، فهناك دوافع استراتيجية تكمن وراء احتلالها لهذه الجزر، بالاضافة الى الدوافع الاقتصادية. ويعتبر هذا الامر عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية على حساب الاقطار العربية.

9. رفض ايران للتواجد العسكري الاجنبي وخصوصا التواجد الامريكي، لانه يحمل تهديداً كبيراً للامن الايراني، وهو بالتالي عامل كبح وتقييد لسياسة ايران الاقليمية.

10. تؤدي ايران دوراً كبيراً في النزاع الأذربيجاني – الأرمني حول منطقة ناغورنو كاراباخ، فهي تدعم أرمينيا في نزاعها ضد أذربيجان لاعتبارات عديدة منها تقارب الموقف الإيراني مع الموقف الروسي الداعم لأرمينيا وكذلك هدفها في أضعاف أذربيجان ألام التي تطالب بضم أذربيجان الشمالية التابعة لإيران لاقامة دولة أذربيجان الكبرى. وهذا يشكل تهديد كبير على امن واستقرار ايران.

11. تشهد العلاقات الإيرانية – التركمانستانية تطوراً كبيراً، اذ هناك مجالات كثيرة للتعاون بين البلدين، وخصوصا في المجال الاقتصادي وتعد تركمانستان نقطة الانطلاق بالنسبة لإيران نحو منطقة أسيا الوسطى.

12. ان موقف ايران قضية كشمير اتسم بالتباين، أي لم يكن لها موقف ثابت تجاه اطراف القضية (الهند، باكستان). وهذا يعني ان ايران اتبعت اسلوب المساومة تجاه اطراف القضية لتحقيق اكبر قدر من المصالح على حساب أطراف القضية.

13. تعد القضية الافغانية اكثر القضايا الإقليمية التي لها انعكاسات كبيرة على ايران، وباعتبار أفغانستان إحدى دول الجوار الجغرافي لايران. فان ايران اكثر الدول التي تتاثر سياسياً بالقضية الأفغانية، بالإضافة الى تعقيدات هذه القضية وتدخل الاطراف الإقليمية (باكستان) والأطراف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية) فيها، ويعد هذا عامل تهديد لامن واستقرار ايران وبالتالي عامل تقييد لسياستها الإقليمية.

14. ان سياسة ايران الإقليمية تحمل انعكاسات واضحة على الأقطار العربية وهذه الانعكاسات تؤثر سلبا وإيجابا على الأقطار العربية، وهي على المستوى (السياسي، العسكري، الأمني، الاقتصادي)، وبالتالي فان هذه الانعكاسات تعد عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية.

المفهرس

Inv: 2013/A/55
Date: 8/4/2013



هناك الكثير من المناهج التي يمكن بها دراسة العلاقات بين الدول إلا أن المؤلف ركز فى هذا الكتاب وبشكل رئيسى على المنهج الإقليمي، والذي من خلاله تم وصف سياسة إيران الإقليمية وتحليلها ضمن الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية. وحيث أن دول الجوار التى تحيط بإيران تتحد وتختلف هي وجنوب آسيا حيث (باكستان وأفغانستان) وغربيّ آسيا حيث